AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

اليسار تحديات الراهن وأفق المستقبل

رؤى نقدية

كتاب الهدف الثامن

بوابة ومجلة الهدف

كل الحقيقة للجماهير

www.hadfnews.ps

AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينيــة عربيــة ديمقراطيــة بهويــة يساريــة

أسسها الأديب الشهيد
غسان كنفاني عام ١٩٦٩

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

تصميم وإخراج الكتاب
نضال أبو مايلة
جيفارا عبد القادر

يسمح النقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

يصدر عن
دائرة الإعلام المركزي

المحتويات

فلسطيني 5

في جدوى اليسارِ الفلسطينيّ 6

اليسارُ الفلسطينيّ ورؤيتُهُ للصراعِ مع العدوِّ الصهيونيّ...! 10

عن اليسارِ الفلسطينيّ: وجهةُ نظرٍ نقديّة 16

حينَ يقدّمُ التاريخُ حكمَهُ 23

انقسامُ اليسارِ الفلسطينيّ على نفسِه: فما الأسباب؟ 25

توحيدُ قوى اليسارِ الفلسطينيّ: حاجةٌ موضوعيّةٌ ومهمّةٌ ملحّة 31

اليسارُ الفلسطينيّ.. ومهمّاتُ التحرّرِ الوطنيّ والديمقراطيّ المركّبة.. 36

دورُ اليسارِ الفلسطينيّ في ضوءِ تشوّهاتِ الواقعِ القائم، بناءُ وحدةِ اليسارِ وتحصينها مدخلٌ لإنقاذِ المشروعِ الوطنيّ 42

التحالفاتُ اليساريّة – الإسلامُ السياسيّ بين التوافقِ السياسيّ وتناقضاتِ الاجتماعيّ 49

هل يلبي مفهوم اليسار متطلبات المرحلة؟ 55

في الذكرى 54 لانطلاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 61

قراءةٌ في دراسةِ التطوّراتِ الفكريّةِ والسياسيّةِ للجبهةِ منذُ تأسيسِها إلى اللحظةِ الراهنةِ.. للكاتب والمفكّر الماركسيّ أ:غازي الصوراني.. 63

اليسارُ والمسألةُ الوطنيّةُ بين الاستقلالِ السياسي والتبعيّة 71

عـــربي 75

مصائر فصائل اليسار العربي بعد موجة "الربيع العربي" الانقسام والتشتت والبحث عن الطريق الثالث 76

قراءةٌ في أزمةِ المنطقة ومهامّ اليسارِ العربيّ 89
حولَ أزمةِ اليسارِ وإشكاليّةِ تماهي بعض فصائلِهِ مع اليمينِ وطروحاتِهِ السياسيّةِ والاجتماعيّة... 96
حولَ أزمةِ اليسارِ العربيّ 103
أزمةُ اليسار العربيّ بعدَ انهيارِ الاتّحادِ السوفييتيّ ومنظومتِهِ الاشتراكيّة..... 110
العلاقةُ بين اليسارِ والليبراليّة في ظلّ اشتراطاتِ مرحلةِ التحرّر الوطنيّ..... 115
نحو تعريف جديد لليسار 121
اليسارُ وقضيّةُ فلسطين 127
في متطلّبات النهوضِ بدورِ اليسارِ في مساندةِ .. كفاحِ الشعبِ الفلسطينيّ 133
مكانةُ الجبهةِ الشعبيّةِ عندَ تنظيماتِ اليسارِ العربيّ..... 138
دولـــي 144
الصراع ما يزال قائما بين اليمين واليسار 145
عن تراجع "اليسار" الأوروبي: يسار من؟..... 150
ضروراتُ اليسارِ على المستوى العالمي 155
الحزبُ الشيوعيّ الصينيّ ذو الخصائصِ الكونفشيوسيّة: شهادة زائر..... 159
أزمةُ اليسار العالميّ في ظلّ الثورةِ المعلوماتيّة الرابعة..... 163
مفهومُ اليسارِ بين الثابتِ والمتحرّك..... 169
اليسار وعمليات التغيير في أمريكا اللاتينية..... 175
العـــدو 180
هل يوجد يسار في إسرائيل؟..... 181
هل يوجدُ يسارٌ في إسرائيل؟ أم هي أكبرُ كذبةٍ في تاريخ الصراع؟ 185

كتاب الهدف – 8 -

فلسطيني

في جدوى اليسارِ الفلسطينيّ

جبريل محمد

باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ فلسطين

هناكَ فرقٌ كبيرٌ بينَ ضرورةِ وجودِ الظاهرةِ باعتبارها ناتجًا موضوعيًّا لقوانينَ اجتماعيّةٍ وجدواها، لذا فمن البداهةِ الحديثُ عن ضرورة وجود اليسار في مجتمعٍ يعيشُ حالةً تحرّريّةً مستمرّة، في ظلّ نظامٍ عالميٍّ منحازٍ لكلّ مظاهرِ اليمين في الاقتصادِ والسياسةِ والثقافة، وكلّ مجالات الحياة، وفي ظلّ نظامٍ إقليميٍّ غارقٍ في التخلّف والتبعيّة، ويعلنُ إصرارَهُ المستميتَ على التمسّك بهذا التخلّف والتبعيّة؛ وصولًا إلى حالة التماهي مع هذا التخلّف وتمجيدِهِ باعتباره إنجازًا وميزة. وثالثة الأثافي هي الحالةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ المترهّلةُ والمائعة، التي تقولبُ نفسَها حسبَ الوعاء الذي تُوضع فيه، هذهِ الحالةُ التي تفرضُ ضرورةَ انتصابِ اليسار في مواجهتها، إلّا أنّ التعلّلَ بالظرف الموضوعيّ العام دائمًا يشكّل الشمّاعة التي تعلّق عليها كلّ مظاهرِ الانتهازِ اليمينيّ، والرخاوة السياسيّة التي ترضى أن تكون ضمنَ القطيعِ ولا تعمل شيئًا؛ لأنْ تكون الراعي الذي يقود حالةَ انتظامٍ جماهيريٍّ بنهجٍ مستقلٍّ واضح.

ليس الأمرُ متعلّقًا بموجباتِ تبريرِ ضرورةِ اليسار، فكلّ الظروف تستدعي حضورَهُ الميّز والقادر على الفعل، لكنّ الأمرَ يتعلّق بجدوى الفعل اليساريّ الفلسطينيّ والعربيّ السابق والراهن، وما تنبئُ به هذهِ الجدوى من مستقبلٍ إذا ظلَّ الحالُ على ما هو عليه.

عمرُ اليسار الفلسطيني من عمر القضيّة الوطنيّة، ومنذ أن بدأ التحالفُ الاستعماريّ مع الصهيونيّة، لكنْ، هل حمل هذا العمر الطويل من نضالاتٍ لا ننكرها، وتضحياتٍ لا نغمضها تراكمًا في ترسيخ قيمٍ يساريّةٍ حقيقيّةٍ في الجماهير

الفلسطينيّة؟ فهنا تكمنُ جدوى اليسار وقراءتها بشكلٍ نقديٍّ لا كتابة القصائد العصماء فيها.

كان تأسيسُ أنويةِ اليسار الفلسطينيّ الأولى على قاعدة وحدة البروليتاريا العربيّة واليهوديّة المستوطنة في مواجهة الرجعيّة الإقطاعيّة الفلسطينيّة والرجعيّة الصهيونيّة والاستعمار المساند لها، وهنا كان أوّلُ القصيدةِ كفر، فهل كانت البروليتاريا العربيّة هي الطبقةُ السائدةُ في فلسطين أم أنّ الفلاحين الأميّين والجهلة، الذين كانت ثقافتهم تقليديّةً مواليةً هي الطبقةُ السائدة؟ وهل المستوطنُ القادمُ من أقاصي العالم باعتباره الموضوعيّ كغازٍ يمكن أن يكون ثوريًّا حين يقبل الغزوة؟ فأين هي جدوى تفكيرٍ يساريٍّ كهذا لم يفض في النهاية إلا إلى أن يكون تابعًا لنهجٍ براغماتيٍّ سوفياتيٍّ قاده ستالين، ولذلك ظلّ هذا اليسارُ دون جدوى يلوك المبررات الستالينية إلى اليوم، حيث يتفاخر أنّ كلَّ الحركة الوطنيّة قد قبلت في النهاية ببرنامجه؟ هذا اليسار لم يعد يحوز على شيءٍ سوى التاريخ.

بعد حزيران عامَ 1967، تبلّورت في الساحة الفلسطينيّة أنويةٌ وتياراتٌ يساريّةٌ تجاوزت الطرحَ السابق لليسار ونقدته، لم يكن النقدُ من الموقع نفسه، إنّما من خارجه، لكن هذا اليسار كان تلميذًا ابتدائيًّا في المدرسة، حاول اقتفاء نماذجَ عالميّةٍ في فيتنام وكوبا وغيرها، حاول أن يقرأ ماو فكاد أن يصبح ماويًّا، وقرأ جيفارا وكاسترو، وكاد أن يكون جيفاريًّا أو فيتناميًّا، لكنّه لم يستلهم التجارِبَ بقدر ما رآها علاماتٍ تبرّر نقدَ اليسار الذي بات تقليديًّا، لقد وجد هذا اليسارُ نفسَهُ في تلعثمِهِ غيرَ مستقرّ، أحيانًا يشطّ في يساريّتِهِ فيقعُ وقعةَ المغامر، الذي لم يقرأ الواقعَ جيّدًا، فينثني إلى اليمين بانعطافةٍ حادةٍ تنتقدُ المسارَ السابق، ولكن بعد أن يكون قد شقّ المولود الجديد، وباتت العودةُ إلى لحمتِهِ صعبةً قاربت الاستحالة، فهل كانت هناك جدوى

في هذا الانشقاق، سواءً على صعيد المسألة الوطنيّة التحرّريّة أم على صعيد تعميقِ الفكر الثوريّ؟

أما نصفُ المولود الآخر، فقد عانى أيضًا من مراهقات، وعانى من تقلّباتٍ كادت أن تعصف به، فهو الذي حاول – ولا زال – أن يخلق نظريّتَهُ الخاصةَ حولَ الدمجِ بين التحرّر القوميّ والأبعاد التقدميّة الاشتراكيّة، فمرّةً يبني حزبًا عربيًّا باسمِهِ، ومرّةً يرتدّ إلى القطريّة، مرّةً يدخلُ إلى البوتقةِ العامةِ الفلسطينيّة، ومرّةً يخرجُ منها، لكنّه نسي أن التحالفاتِ ليست رغبويّةً، بل هي ضروراتٌ يفرضها الواقع، وأنّ الأساس في التحالف أن لا تكون ملحقًا به، إنّما طرفٌ مستقلّ، يضع نفسَهُ إزاءَ الحليف على قدم المساواة، وهذا ما لم يحصل.

مشكلةُ اليسار الجديد أنّه حتى الآن ورغم عشرات الوثائق التي قدّمها، لم يقدّم رؤيةً نظريّةً تتجاوزُ الشعار والحلم إلى التفكير المنهجيّ العلميّ الذي أسّس له في الاستراتيجيّة السياسيّة والتنظيميّة، وأنّه تعامل بالمفرق مع جملة الموضوعات المترابطة، التي كانت تحتاج إلى نظريّةٍ كاملةٍ حولَ المواجهةِ مع الكولونياليّة، وهذا ما لم يحدث حتى الآن.

في جانب آخر هناك يساريون لم يختاروا الانضواءَ تحت رايةِ حزبٍ يساريّ، بل ساد لديهم وهمٌ أنّه يمكن تخليقُ كتلةٍ يساريّةٍ في تنظيمٍ يمينيٍّ كبير، وهم ليسوا قلّةً في الساحة الفلسطينيّة، كانوا يتعلّلون أنّهم يستفيدون من إمكاناتِ التنظيمِ الكبيرِ في تدعيمِ رؤيةٍ يساريّة، وهذا كان ضربٌ لاستقلاليّة اليسار، بحيث أنّه اندثرَ في أوّلِ صدامٍ مع المركز اليمينيّ وتفرّقت أيدي سبأ.

لذا، فحتّى الآن لا يمكنُ الحديثُ عن جدوى متحقّقةٍ بشكلٍ كليّ، نحن أمامَ جدوى مأمولة، مستندينَ إلى حيويّةِ الفكرة اليساريّة من جهة، وإلى وجودِ تراثٍ ما زال يتمسّك باليسار حتى في ظلّ حالة التراجع التي يعيشها عالميًّا وقوميًّا ووطنيًّا.

إنّ أمام اليسار – الآن – أن يعيد تعريفَ نفسِهِ بالمراجعةِ المنهجية، واستعادة الاستقلال السياسيّ والتنظيمي، وبناء وعيٍّ يساريٍّ متماسكٍ مترابطٍ وشاملٍ تَجاهَ كلِّ القضايا، وأوّلُها الوعيُ بالقضيّة الوطنيّة بما هي؛ قضيّة ظلمٍ تاريخي، والوعي بأنّ الثورة عمليّةُ تغييرٍ كليٍّ شامل، وليس مجرّد اختياراتٍ بين توجّهاتٍ متعدّدة.

اليسارُ الفلسطينيّ ورؤيتُهُ للصراعِ مع العدوِّ الصهيونيّ...!

حاتم استانبولي

كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ

اليسارُ – بشكلٍ عام – هو تيارٌ اجتماعيٌّ يعبّر عن رؤيةٍ اقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ وثقافيّةٍ وتعبيراتها السياسيّة، وناظمُ اليسارِ ومعيارُهُ يعتمدُ على سمةِ المرحلةِ ومهامِها التي تعكسُ حالةَ الظاهرةِ بأوجهِها الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ والثقافيّةِ والسياسيّة؛ هذهِ الحالةُ التي تعكسُ سمةَ التشكيلةِ الاجتماعيّة وتطوّرَ علاقاتِها ووسائلِها الإنتاجيّة التي تحدّدُ الإطارَ العامَ للثقافةِ السائدة.

إنّ جدليّةَ العلاقةِ بين كلّ ما سبق يفرضُ على اليسار تحديدَ مهامِهِ وأولوياته في الإطار العامِ والخاصِ والوحيد، وهذهِ المهمّاتُ تختلف من بلدٍ إلى آخرَ؛ بناءً على مستوى التطوّرِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ، ولكن في الإطار العام من الممكن أن نجدَ مهمّاتٍ إنسانيّةً عامةً مشتركةً خارجَ إطارِ هذا الشرط. على سبيل المثال، مهمّةُ حمايةِ البيئة ومواجهة الكوارث أو الجوائح الصحيّة (كورونا وغيرها)، أو مواجهة الاستخدام السياسيّ للفكرة الدينيّة وتوظيفاتها كأداةٍ لتدمير العلاقات الاجتماعيّة والإنسانيّة.

أمّا عندما نطلقُ تسميةً لليسار ترتبطُ بالخصوصيّة التي تحكمُ الظاهرةَ كاليسارِ الفلسطينيّ ومهمّاته والتحدّيات التي يواجهها، فإنّ أوّل ما يحكمُ مهمّته هي سمةُ التحرّر الوطنيّ الفلسطينيّ، التي برزت منذ جريمةِ النكبة عامَ 1948، هذهِ الجريمةُ التي تعاطى معها اليسارُ بريبةٍ توافقت مع سياساتِ النظمِ التّابعة، التي تعمّد بعضُها إلغاءَ الهُويّة الوطنيّة الفلسطينيّة، وألحقها بعضٌ آخرُ بِمنظومتِهِ السياسيّةِ والاقتصاديّة والاجتماعيّة، في حين حوصرت ومنعت من ممارسة حقّها الإنسانيّ في لبنان، حتى

جاءت انطلاقةُ الثورة الفلسطينيّة، وأعلنت بعضُ فصائلها المنهجَ العلمي نظريّةً موجّهةً لسياساتها في سياقِ حركتها العامة لتحقيقِ أهدافِها السياسيّة.

إنّ الناظمَ لفصائل اليسار كان – وما زال – سمةَ التحرّر الوطنيّ التي لم تنجز مهامها بعد؛ أمّا معيارُها فهو تحقيقُ العدالةِ السياسيّة والاجتماعيّة والحقوقيّة التاريخيّة والإنسانيّة للمخيّم الفلسطينيّ كرمزيّةٍ حيّةٍ لجريمةِ النكبة، هذا الناظمُ والمعيارُ الذي اختلفت عليه فصائلُ اليسار الفلسطينيّ، التي حكم موقفُها رؤيتين:

الأولى: ترى أنّ إنجازَ سمةِ المرحلة يتحقّق عبرَ شعارِها السياسيّ؛ إقامةُ الدولةِ الديمقراطيّة على كامل التراب الوطنيّ الفلسطيني، هذا الشعارُ الذي يغلقُ البابَ على أيّةِ رؤيةٍ صهيونيّةٍ رجعيّةٍ تريدُ الاستثمارَ في الرواية الدينيّة لتحقيق رؤيتها السياسيّة، هذه الرؤيةُ التي تحملُ السمةَ العنصريّةَ المستندةَ إلى حركةٍ سياسيّةٍ صهيونيّةٍ تحمل طابعًا رأسماليًّا (يهوديًّا)، متداخلةً مصالحُهُ مع حركةِ رأس المال المالي العالميّ وأدواته ووسائله في استخدامها وسيلةً للتسلّل داخلَ منظومةِ الحكم في الدول التابعة. في حالاتٍ أخرى، استُخدمت أداةَ عقابٍ للنظم المتمرّدة على الرؤية الصهيونيّة وامتداداتها العالميّة، وبهذا الصدد، فإنّ تحالف أبراهام، يعبّر عن هذا التداخل في المصالح الرأسماليّة الصهيونيّة مع حركة رأس المال المالي الخليجي، بالرغم من أنّ هذهِ الرؤيةَ كانت تؤكّدُ على طبيعة المشروع الصهيونيّ وجوهره، الذي يحملُ صفةَ التمييزِ العنصريّ، ويعلنُ تطلّعاته من أجل إقامة دولةٍ قائمةٍ على أساسٍ دينيّ، فإنّ أصحابَ هذهِ الرؤية لم يستطيعوا أن يحوّلوا شعارَ الدولةِ الديمقراطيّة لمشروعٍ سياسيٍّ وثقافيٍّ يواجه المشروعَ الصهيونيّ الإحلاليّ.

الثانية: ترى أنّ إنجازَ مهمّةِ التحرّر الوطنيّ تخضع إلى مفهومِ المرحليّة، هذه الرؤيةُ سرعان ما التقطها اليمينُ العربيّ ليدعمَ اليمينَ الفلسطينيّ على تبنّيها لتكونَ له مدخلًا في تقويض الاستراتيجيّة التحرّريّة الفلسطينيّة، التي تتعارضُ مع سياق نشأة النظام الرسميّ العربيّ وشروط استمراره المرتبطة في الاعتراف بقيام دولة إسرائيل الإحلاليّة. هذه الرؤية أعطت مسبقًا تبريراتٍ سياسيّةً لاتفاقيّات كامب ديفيد، الذي دافع الساداتُ عنها من خلال الشقّ الفلسطينيّ في الاتفاقيّة، الذي يتيح حكمًا ذاتيًّا فلسطينيًّا.

بعد كلّ هذا المخاض الذي أنتج اتفاقيّات أوسلو وملحقاتها اتّفاقات (القاهرة وشرم الشيخ والعقبة)، بما فيها شقّها الاقتصاديّ الذي ربط حياةَ الفلسطينيّين المعيشيّة بالسياساتِ الإسرائيليّة العدوانيّة وجعلها تتحكمُ بعائدات الرسوم الجمركيّة والضريبة وتضغط على الدول المانحة بوقف المساعدات عن الشعب الفلسطيني، ناهيك عن محاولاتها المستمرّة لتقويض عمل الأونروا الشاهد الأمميّ على جريمة النكبة. كلُّ هذا تمَّ نتيجةَ الخطأ السياسيّ الذي ارتكبته الفئةُ الموقّعةُ على اتفاق أوسلو مدعومةً من القوى (اليساريّة) التي أوهمت نفسَها أنّها حقّقت الاستقلالَ الوطنيّ من خلال اتّفاقات أوسلو وتوابعها. هذه الاتفاقيّةُ التي عُدّت أنّها حقّقت مساومةً تاريخيّةً أسقطت من خلالها حقَّ العودة، حقَّ عدالةِ المخيّم، وعدّته عنوانًا خاضعًا للنقاش والمساومة، متناسيةً أنّ الثورةَ الفلسطينيّةَ انطلقت من أجل تحقيق هذهِ العدالة لفلسطينيّي المخيّم والشتات.

بعد 55 عامًا من انطلاقةِ الثورة، ما زال التعارضُ بين الرؤيتين قائمًا، بالرغم من وضوحِ جوهرِ الموقفِ الإسرائيليّ الذي يتعاطى مع الفلسطينيّين كمشكلةٍ سكانيّةٍ تقع مسؤوليّةُ حلّها على جميع دول المنطقة. لقد أتاح التعارضُ بين الرؤيتين المجالَ للقوى الدينيّةِ أن تتمدّدَ على حساب القوى اليساريّة، التي عاشت حالةً من الضياع

بعد اتفاقيات أوسلو وتوابعها وحالة الوهم التي اختلطت وشاب موقفها، ممّا انعكسَ على بنيتها التنظيميّة التي شهدت حالةً من النزوح والانتقال إلى الاتّجاهين اليمينيّين السلطويّ في رام الله والدينيّ في غزة، واتّجاه آخر وقف ما بين هذه الاتجاهات التي تصاعدت حدّةُ التعارض بينها، حتى وصل إلى القطيعة والتناحر بين الاتجاه الديني والاتجاه اليميني في السلطة، مما أعطى إسرائيلَ هامشًا لحركتها السياسيّة، تجاوزت حتى استحقاقات الحكم الذاتيّ الذي أُقرّ في أوسلو، وتوضح ذلك في بنود صفقة القرن التي تعدّ أن أيَّ حلٍّ يجب أن يستند إلى الحلّ الأمنيّ، باعتبار أنّ الفلسطينيّين هم مشكلةٌ أمنيّةٌ لإسرائيل.

السؤالُ المهم الذي يفرضُ ذاته: لماذا لم يستطع اليسارُ الفلسطينيّ توحيدَ رؤيته؟

إنّ كلَّ المبرّرات سقطت أمامَ وضوح الرؤية الإسرائيليّة الصهيونيّة، التي تجاوزت جميعَ التكهّنات والأوهام بإمكانيّة تحقيق العدالة السياسيّة والقانونيّة والتاريخيّة للشعب الفلسطينيّ، حيث وضّحت إسرائيلُ هُويّتها العنصريّة التي تعتمد على الرواية الدينيّة، هذه الروايةُ التي تتعارضُ من حيثُ الجوهرُ على ما تروّجه إسرائيلُ الإحلاليّة وحلفائها، على أنّها ديمقراطيّةٌ في غابةِ وحوشٍ ديكتاتوريّة، في حين أنّها أقامت الاتّفاقيّات والتحالفات مع هذهِ الديكتاتوريّات الرجعيّة.

اليسارُ الفلسطينيّ، وخاصةً الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين – بما تتمتعُ به من مصداقيّةٍ في كلّ الاتّجاهات – عليها مهمّةُ تقديمِ رؤيةٍ يساريّةٍ توسّع فيها هوامشَ العمل بين فصائل اتّجاهات اليسار الفلسطينيّ ببرنامجٍ يتطرّقُ إلى المشتركِ الواسعِ بينها، وأهمّ عناوينها الأسرى والمعتقلين، وإصلاح منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وإعادة بناء السلطة الفلسطينيّة وأجهزتها الأمنيّة، بما يحقّقُ الحمايةَ للشعب الفلسطينيّ من تغوّلِ الاحتلال ومواجهته والتصدّي لعمليّات الاعتداء اليوميّ على المدن والقرى

الفلسطينيّة، من مصادرة أراضٍ واقتلاع الأشجار المثمرة، واعتداء المستوطنين على الأسر الفلسطينيّة وحماية أهل القدس ودعم صمودهم. كما العمل على إنجاز مشروعٍ ثقافيٍّ فلسطينيٍّ شاملٍ يوحّدُ الرؤيةَ الجمعيّةَ الثقافيّةَ الفلسطينيّة، بما يتيحُ مواجهةَ محاولات إسرائيل الإحلاليّة من مصادرة الإرث الثقافيّ الفلسطينيّ وتسويقه على أنّه جزءٌ من التنوّع الثقافيّ الإسرائيلي. كذلك التأكيد على البعد القانونيّ من خلال الحفاظ على الأونروا كهيئةٍ دوليّة، تؤكّد الحقَّ القانونيَّ للعودة الفلسطينيّة، هذهِ الهيئةُ التي تسعى إسرائيل منذ ترأسها للجنة القانونيّة في الأمم المتّحدة على حلّها وطرح أن مبرّرات استمرارها انتهت، وهذا ما يسوّق له كوشنير عربيًّا ودوليًّا.

الجبهةُ الشعبيّةُ في ذكراها الرابعةِ والخمسينَ؛ عليها أن تفتح بابًا للحوارِ الوطنيّ باتجاهين؛ اليساريّ، الوطنيّ.

اليساريّ: بين جميع القوى والشخصيّات والهيئات في الـ 48، والضفّة، وغزّة، والشتات، من أجل توحيد الرؤية أو إيجاد المشترك بينها في عنوان تحقيق عدالة المخيّم الفلسطينيّ، الذي يحملُ عناوينَ عدّةً؛ حقوقيّةً قانونيّةً وسياسيّةً واجتماعيّةً وإنسانيّةً واقتصاديّة، على قاعدة أنّ اليسارَ جوهرُ مواقفِهِ يقوم على أساس محاربة الاستغلال بكلّ أوجهه، بغض النظر عن أشكال تجلّياته القوميّة أو الدينيّة أو السياسيّة، فقد أظهرت اتّفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وأبراهام، على أن جوهرها يحمل طابعًا رأسماليًّا استغلاليًّا، تلاقت فيها مصالحُ الإسرائيليّة الصهيونيّة مع مصالح رأس المال الخليجيّ والنظم الكمبرادوريّة.

الجديد أنّ هذا التحالف أعلن عن مواقفِهِ المشتركة، التي ناظِمُها العداءُ لتحقيق العدالة في مجتمعاتهم، والعداء لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

الوطنيّ: مهمّةُ إعادةِ الاعتبار لشعار الدولة الديمقراطيّة، الذي يعملُ على حلِّ حقِّ الممارسةِ الدينيّة في إطار الحقّ الوطنيّ الذي يعتمدُ بناءَ المجتمع على أسسٍ

ديمقراطيّة، تضمنُ الحريّةَ بكلِّ جوانبِها والمشاركة والعدالة للجميع، وهذا الشعارُ يُسقط الصراع الدينيّ لصالح الصراع الوطنيّ التحرريّ من كلّ أشكال الاستغلال السياسيّ والاقتصاديّ والدينيّ والقانونيّ والاجتماعيّ، كما يعطي البعد الوطنيّ للعباءة الدينيّة، ويبرز الجوهر التحرّريّ للإسلام من الاستغلال بكلّ أوجهه.

أيضًا هناك مهمّةُ إصلاحِ منظّمةِ التحرير الفلسطينيّة واستعادة دورها الوطنيّ الجامع، والعمل على ضمِّ الفصائل كافةً، بما فيها حماس والجهاد على قاعدة العمل الديمقراطيّ بعيدًا عن الفرديّة من أيّ جهةٍ كانت وإعادة تفعيل دور المؤسسات والنقابات الفلسطينية وتصحيحها، وسفارات تمثيل منظّمة التحرير الفلسطينيّة ومكاتبها لتقوم بدورها الصحيح، من خلال حملة تجديد أطقمها، بما يحقّق المشاركة الجمعيّة للاتجاهات كافةً ليكون التنافس قائمًا على أساس البرنامج الوطنيّ الفلسطينيّ. كلّ هذا يتطلّب سياسةً إعلاميّةً وطنيّةً موحّدة، تقوم على أساس إبراز الحقّ الوطنيّ الفلسطينيّ، بعيدًا عن الخطاب الدينيّ الذي يعطي مبرّراتٍ ليهوديّة الدولة وعدوانيّتها، وتربط المقاومة الفلسطينيّة المشروعة بداعش وأخواتها، التي هي بالجوهر مشروعٌ صهيونيٌّ عدوانيٌّ على الإسلام أوّلًا، وعلى وحدة المجتمعات والتعايش بين مكوّناتها ثانيًا.

إنّ العملَ على وحدة رؤية اليسار، سيؤسّسُ لأن يكونَ شعارُ الجبهةِ الوطنيّة العريضة شعارًا ممكنَ التحقيق، وسيعطي دفعةً لفتح باب الحوار بين قوى اليسار في البلدان العربيّة؛ لكي توحّد رؤيتها القائمة على مكافحة الاستغلال السياسيّ والدينيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ لتحقيق العدالة بكلّ أوجهها.

عن اليسارِ الفلسطينيّ: وجهةُ نظرٍ نقديّة

د. حيدر عيد

أكاديميٌّ وعضوُ "الحملةِ الفلسطينيّةِ للمقاطعةِ الأكاديميّةِ والثقافيّةِ لإسرائيل/ فلسطين

- عرضٌ مقتضبٌ لكتاب (تهاوي اليسار الفلسطينيّ) -

في الفترةِ الأخيرةِ قرأتُ كتابَ (تهاوي اليسار الفلسطينيّ: المعارضة الموالية)؛ بطلبٍ من قسمِ الدراساتِ الآسيويّةِ والشمال إفريقيّة في جامعةِ بولونا الإيطاليّةِ لمناقشةِ الكاتب/الباحث فراسيسكو ليوباردي، الذي أمضى سنواتٍ عدّةً في البحثِ والقراءةِ والمقابلات؛ لينتجَ عملًا نقديًّا جادًّا قد يثيرُ حفيظةَ الرفاقِ في الجبهةِ الشعبيّةِ كون الكتابَ يركّزُ على حالةِ الجبهة. يجادلُ الكتابُ؛ أنّ الجبهةَ الشعبيّة، كونها الفصيلَ اليساريَّ الأكبر، قد أصبح فصيلًا تتحكّمُ في مواقفِهِ التجاذباتُ السياسيّةُ الداخليّةُ في إطار م.ت.ف، ومن خلال تبنّيها ما يسميه الكاتبُ سياسةَ (المعارضة الموالية).

فشلُ اليسارِ في تشكيلِ البديل:

يتناولُ هذا الكتابُ النقديُّ الموثّقُ، الذي يعتمدُ على بحثٍ موسّعٍ مدّةً تزيدُ على عشرِ سنواتٍ، تاريخَ الجبهةِ الشعبيّة لتحرير فلسطين خلالَ فترةِ انحدارِها السياسيّ والأيديولوجيّ والجماهيريّ ما بين عامي 1982، أي عام الخروج من بيروت، وعام 2007، أي عام الانقسام بين حركتي فتح وحماس، كممثّلتين لليمين الفلسطينيّ، العلمانيّ والإسلامويّ. إنّ اختيارَ الجبهةِ الشعبيّة بالذات لدراسةِ تدهّورِ اليسار الفلسطينيّ، الستاليني بغالبيّتِهِ وإن كان بدرجاتٍ متفاوتة، جاء من منطلقِ ظاهرةٍ عامةٍ ميّزت انحدارًا عامًّا للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بشكلٍ عامّ، واليسار الفلسطينيّ بشكلٍ خاص، ومن منطلقِ أن تراجعَ الجبهةِ الشعبيّة يعكسُ بالضرورةِ انحدارَ اليسارِ الفلسطينيّ، وأنّ اليسارَ كان قدّم نفسَهُ على أنّه البديلُ لهيمنةِ حركه فتح؛ ممثّلًا

لليمين العلمانيّ البرجوازيّ، ولصعود حركة حماس التي تمثّل اليمين الدينيّ. إنّ ادّعاءَ اليسارِ الفلسطينيّ، بالذات، الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، يمثّلُ نقيضَ الهيمنة السياسيّة لمشروعِ حركة فتح داخل منظّمة التحرير، يتناقضُ عمليًّا مع سياسة الموالاة التامّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، التي تهيمنُ عليها حركةُ فتح بشكلٍ تامّ. في هذا السياق يطلقُ الكاتب مصطلح "المعارضة الموالية" التي ميّزت مسيرةَ الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، وتطلّبت بالضرورة التخلّي عن دورها في مواجهة الهيمنة الفتحاويّة، ومن ثَمَّ تقويض سبب وجودها كيسارٍ ثوريٍّ يناضلُ من أجل إقامة دولةٍ اشتراكيّةٍ ديمقراطيّةٍ على كامل التراب الفلسطيني. وأكثر ما ميّز ذلك، تبعًا للكاتب، سياسة "التذبذب" في المواقف التي تمَّ اتّخاذُها في القضايا الحاسمة:

- الحرصُ المبالغُ به على وحدةِ المنظّمة على حساب المواقف المبدئيّة، التي ميّزت الجبهة في بداياتها، وظهور البديل الإسلامويّ.
- تحوّل الجبهة من الرفض التامّ إلى القَبول بنظامِ ما بعد أوسلو السياسيّ.
- توافق الجبهة النهائيّ مع السلطة الفلسطينيّة وتكاملها داخل الكتلة المهيمنة التقليديّة، ما أدّى للحالة الراهنة من عدم قدرةٍ على الانسحاب من الإطار السياسيّ المختلّ، واتّباع سياسة "الانسحاب من المشاركة" بديلًا ثوريًّا.

يركّزُ الكتابُ على "انعدام الكفاءة السياسيّة" كمظهرٍ من مظاهر التدهوّر اليساريّ، الذي جسّدته الجبهةُ الشعبيّةُ نتيجةً لعواملَ ذاتيّةٍ أكثرَ من العوامل الموضوعيّة الخارجيّة، وهذا بدورِهِ أدّى إلى وصولِ الحركةِ الوطنيّة الفلسطينيّة بشكلٍ عام، والجبهة بشكلٍ خاص، إلى "أزمةٍ مستعصيةِ الحلّ". ومن ثَمَّ، فإنّ غيابَ يسارٍ فلسطينيٍّ فاعلٍ يعتمدُ عليهِ أصبح جزءًا لا يتجزّأ من الشلل السياسيّ، الذي تعاني منه الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ في ظلِّ هجومٍ غيرِ مسبوقٍ على الحقّ الفلسطينيّ في تقريرِ المصير.

باختصارٍ يعالجُ الكتابُ كيفيةَ تعاملِ اليسار الماركسيّ الفلسطينيّ مع مفهوم "الوطنيّة" بشكلٍ عام، وفي إطار التحالف في حركة التحرير الوطنيّ، بمعنى أنّ الكتاب يعالجُ قضيّةَ العلاقة بين الوطنيّة والماركسيّة في ظلّ خطابٍ يمينيٍّ مهيمنٍ على حركة التحرير الوطنيّ.

هذهِ المراجعةُ السريعةُ لا تعطي البحثَ حقَّه، وكم كنت أرجو أن يقومَ به أحدُ كوادر اليسار الفلسطينيّ من منطلق النقد الذاتيّ الغائب بصورةٍ شبهِ كاملة، مع وجود بعض الاستثناءات التي لا تكسرُ القاعدة.

لكنّ الحقيقةَ النقديّةَ تتطلّبُ الاعترافَ بوجودِ أزمةٍ حادة، حيث تبرزُ بعضُ الأسئلةِ المحوريّة عن غياب البديل في ظلّ تغوّل الأيديولوجيا اليمينيّة، وطنيًّا وإقليميًّا. وما يشدُّ النظرَ في هذا السياق هو الغيابُ الملحوظُ لليسار الفلسطينيّ، وعدم ارتقائه للدور المنوط به تاريخيًّا. هذا الغيابُ يشيرُ إلى فقدان هذا المكوّن الأساسيّ لحركة التحرير الفلسطينيّ شعبيّته، واختزاله من المشهد السياسيّ لصالح الثنائيّة السياسيّة التي تحكم بسلطة "الشرعيّة" أو بسلطة "الأمر الواقع".

ما بينَ الأسلوةِ والأنجزة :

تميّزت التَّجربةُ الأوسلويّةُ سياسيًّا بالحديث عن المفاوضات كأنجع الطرق للوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ للقضيّة الفلسطينيّة على أساسِ ما اتُّفق على تسميتِهِ "حلّ الدولتين"، أي من خلال إقامةِ دولةٍ فلسطينيّةٍ مستقلّةٍ على 22% من أرض فلسطين التاريخيّة بجوار دولة إسرائيل بعد الاعتراف بها. روّجت ثقافة "السلام" التي أنتجها اتّفاق أوسلو من خلال سياسةٍ ناعمةٍ إلى "عدم واقعيّة" المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى القرى والمدن التي طُهّروا منها عرقيًّا عام 1948، ومن ثَمَّ اختزال حقّ تقرير المصير، المكفول دوليًّا، في الجزءِ الذي احتلّ عامَ 1967، وذلك من خلال الترويج للاستقلال بطريقةٍ ديماغوجيّةٍ عبرَ الادّعاءِ بالإجماعِ فلسطينيًّا عليها.

دعمت الأحزاب اليساريّة خيارات السلطة الفلسطينيّة للوصول إلى حلٍّ سياسيٍّ يؤدّي إلى الاستقلال الوطنيّ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. وللترويج لهذهِ الفكرة، جرى ضخّ كميّة من الأموال المُسيَّسة في خزينة السلطة تضمنُ شراءَ الولاءات وتضخيم الجهاز البيروقراطيّ المرتبط بها. وفي المنحى غيرِ الحكوميّ، تأسّست منظّماتٌ أهليّةٌ تميّزت في ولائها لتنظيماتٍ كانت تحملُ أيديولوجيا يساريّة. وعلى الرغم من الرصيد الثوريّ التاريخيّ الغنيّ لليسار، إلّا أنّ مصالحها تقاطعت مع المصالح الطبقيّة للنخبة السياسيّة الأوسلويّة، فانصاعت لشروط مموّلي المنظّمات الأهليّة التي بدورها استوظفت القيادات والكوادر اليساريّة الفاعلة منها.

تورّط اليسارُ الفلسطينيُّ في مسار أوسلو في السنواتِ الماضية، وقبِل ضمنيًّا اتفاقيّاتِ أوسلو، على الرغم من ادّعائِهِ معارضتَها. لم يعارض جزءٌ من أحزابِ اليسارِ اتّفاقيّاتِ أوسلو، بل إنّ البعضَ تبوّأ مناصب وزاريّة تقريبًا في كلّ حكومةٍ تشكّلت منذ تأسيسِ السلطةِ الفلسطينيّة، بالرغم من تبنّي تلك الحكومات سياسةً نيوليبراليّةً تتعارضُ مع الحدّ الأدنى من حقوقِ الطبقاتِ المسحوقة، التي تمثّلها تلك الأحزاب. كذلك فعلت أحزابٌ يساريّةٌ أخرى عبرَ تبنّيها لفكرة "الحلّ المرحليّ" ومن ثَمَّ "حلّ الدولتين" الذي أثبتت التجربةُ أنّه يقوم على أساسِ الفصلِ العنصريّ بين السكان في كيانين منفصلين بناءً على هُويّتهم الإثنيّة – الدينيّة.

أثّرت فترةُ ما بعد أوسلو على أحزاب اليسار التي شهدت تحوّلاتٍ اجتماعيّةً وثقافيّةً تمثّلت في غيابٍ واضحٍ لأدوات التحليل الطبقيّ المستمدّة من النهج الماركسيّ، التي تستندُ عليها أدبيّاتُ التنظيماتِ اليساريّة باعتبارها أهمَّ أدوات التحليل لدور العلاقات الاقتصاديّة – الاجتماعيّة. انخرط اليسارُ في علاقةٍ تبنّت سياسةَ التبعيّة الاقتصاديّة بالكامل للاقتصاد الإسرائيليّ، الذي يرنو إلى تغيير الوعي وإنتاج قيمٍ وأنماطِ سلوكٍ سياسيّةٍ وأخلاقيّةٍ مختلفة.

أسهم التراجعُ في سياسةِ النقد التي ميّزت اليسارَ الفلسطينيَّ تاريخيًّا، في تبنّي تلك القيادات سياساتٍ اقتصاديّةً – اجتماعيّةً مغرقةً في نيوليبراليّتها؛ نتيجةً لتماهي مصالح القوى اليساريّة مع القوى الطبقيّة المهيمنة على صناعة القرار الفلسطينيّ، وتغييب البعد الطبقيّ في تحليل العلاقات الاجتماعيّة السائدة. غياب ما كان يسمّى "بالبعد الاجتماعيّ" في تحليل العلاقة مع المُستعمِر أسهم في حالة التماهي، التي تمرّ بها البرجوازيّةُ الفلسطينيّةُ المهيمنةُ مع المنظومة الاستعماريّة، التي أصبحت تتحلّى بطابعٍ بنيويّ. ومع تحوّل مهام البرجوازيّة الوطنيّة إلى وسيطٍ سياسيٍّ مع النظام الاستعماريّ، تراجعت المهامُّ النضاليّةُ الاجتماعيّةُ لليسارِ كونه أصبح مرتبطًا بمصالح الطبقة المهيمنة على كلٍّ من السلطة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة.

أصبح اليسارُ الفلسطينيُّ جزءًا من النخبة الفلسطينيّة المتكيّفة مع الواقع الاستعماري ما بعد الأوسلويّ، وما أنتجه هذا الواقعُ من وعيٍ زائفٍ غلب المصالحَ الفردانيّةَ الاستهلاكيّةَ على حساب الطبقات الكادحة، التي يفترضُ أنّ اليسارَ يمثّلها. وبدلًا من مراجعةِ قوى اليسار لسياساتها والأسباب التي أدّت إلى هزيمتها في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، من خلال عمليّةِ نقدٍ ذاتيٍّ ضروريّة، انخرطت أكثر في السعي للحصول على امتيازاتٍ أخرى.

بالرغم من بعضِ المواقف المعارضة التي تمارسُها الأحزابُ اليساريّة، إلّا أنّها تبقّى في إطارٍ شكليٍّ ولم تتطوّر إلى خطواتٍ عمليّةٍ تخلقُ تحدّيًا ملموسًا للواقع الذي أحدثته الاتفاقيّات؛ فالأجندةُ السياسيّةُ الاقتصاديّةُ النيوليبراليّة المغرقة في يمينيّتها التي تبنّتها السلطةُ الفلسطينيّة، لم تحثَّ اليسارَ الفلسطينيَّ على اتّخاذِ موقفٍ عمليٍّ ضاغطٍ على السلطة، ومواقفها المتكرّرة المتنكّرة لحقّ اللاجئين بالعودة، أو موقفها الثابت من التنسيق الأمنيّ "المقدّس".

أسهمت أوسلو في تفريغ اليسار من مضمونِهِ وبرنامجِهِ الثوريّ، وحال دون التقدّم ببرنامجٍ نضاليٍّ عمليٍّ يتحدّى الأيديولوجيّا النيوليبراليّة السائدة، ويدافع عن حقوق الطبقات الشعبيّة الكادحة، التي أيّد العديدُ من مناصريها التيّارات اليمينيّة الدينيّة كما أظهرت نتائج انتخابات 2006، وقبلها انتخابات المجالس البلديّة، وانتخابات مجلس طلاب جامعة بيرزيت 2017، التي هي أكثر جامعات فلسطين ليبراليّة وعلمانيّة.

من المؤكّد أنّ اليسارَ الفلسطينيَّ لم يرتقِ، في هذه المرحلة المحوريّة، إلى مستوى المهمّة التاريخيّة الملقاةِ على عاتقِهِ، التي يجب أن تتّخذَ من المقاومة والديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة أعمدة للنضال الفلسطينيّ من أجل الحريّة والعدالة والمساواة. قد يكون العجزِ في تخطّي الوضع الراهن أو تحدّيه، والتكيّف مع الوقائع الجديدة هو نتاج العبءِ الثقيل لميراث الحقبة القديمة، التي ما زالت تكتمُ أنفاسه، ولكن لا بدَّ هنا لليسار الفلسطيني أن يراجع تَجرِبَتَهُ ويتعلّمُ من التَّجارِبِ والخبراتِ والدروسِ الأمميّة، بالذات من يسار أميركا اللاتينيّة ومن الحركات الاجتماعيّة البارزة في الغرب، ودول العالم النامي من جنوب إفريقيا إلى الهند.

إنّ تفريغَ اليسار من تراثِهِ الثوريّ، وتخلّيه عن دورِهِ التمثيليّ للطبقات الشعبيّة الكادحة، التي تدفعُ ثمنًا باهظًا نتاجَ عمليّةِ نيولبرلةِ الاقتصاد الفلسطينيّ، يدفع بتلك الطبقة إلى التكيّف مجبورةً مع أطرٍ أخرى؛ فبدلًا من التصدّي للتوحّش الرأسماليّ الطفيليّ نيابةً عن الطبقات الاجتماعيّة المهمّشة، بالذات في المخيّمات الفلسطينيّة، فإنّ العديدَ من القيادات اليساريّة اختارت الانحياز الطبقيّ للفئة الحاكمة بشكلٍ عام. وفي هذا السياق، يخضعُ اليسارُ حاليًّا لثنائيّةِ الأمر الواقع، أي ثنائيّة فتح وحماس، من باب أهميّة الحفاظ على الثوابت والوحدة وحماية أبناء الشعب الفلسطينيّ، ومن دون اتّخاذ أي خطواتٍ عمليّةٍ تتحدّى من يُضعف هذه الثوابت، ويسهم في معاقبة الشعب بمكوّناته الثلاثة، بالذات سكان القطاع المحاصر.

في حين يرى الخطاب السياسي السائد في فلسطين اتّفاق أوسلو، ومؤسّسة السلطة الفلسطينيّة النابعة منه، على أنّهما المسارُ السياسيُّ الوحيدُ المؤدّي إلى دولةٍ فلسطينيّة؛ إلا أنّ هذا التحليلَ ينكرُ قدرةَ الشعب الفلسطينيّ على خلقِ واقعٍ موضوعيٍّ جديد، ويعتمد، بدلًا من ذلك، على معونات الولايات المتّحدة، والاتّحاد الأوروبيّ والأنظمة العربيّة للوصول إلى هذه الدولة السراب.

يبدو أنّ اليسار الفلسطيني أصبح في أمسّ الحاجة لتقديم تحليلٍ جدليٍّ للواقع الحاليّ في فلسطين، وبرنامجٍ بديلٍ، والبحث عن أدواتٍ نضاليّةٍ مناسبةٍ بعيدًا عن الشعارات التي تتناسب مع مراحلَ تاريخيّةٍ سابقة. يستطيع المرءُ أن يفهم عجزَ التيّارات الدينيّة اليمينيّة عن طرحِ بديلٍ ثوريّ، لعجزها الفكريّ وبنيتها الأيديولوجيّة الإقصائيّة. ولكن، على القوى الديمقراطيّة أن تكون قادرةً على طرحِ بديلٍ كهذا، بعيدًا عن مكاتب السلطة والأجهزة ومؤسّسات الأنجزة.

ينبغي لليسار الفلسطينيّ أن يوجّه طاقاته لمحاربة نتائج اتفاقيّات أوسلو النيوليبراليّة، وأن يعيد تجميع قواه في جبهةٍ موحّدةٍ على أساسِ برنامجٍ اجتماعيٍّ تنمويّ. كما يجبُ الاستفادة من تَجرِبة انتخابات المجلس التشريعيّ 2006، والبناء عليها، ومحاربة اتفاقيّات أوسلو وملاحقها الاقتصاديّة وبرامجها الاجتماعيّة، التي أدّت إلى زيادة نسب الفقر والبطالة بدرجةٍ غيرِ مسبوقة. وإذا لم يكن اليسارُ الفلسطينيُّ قادرًا على تطوير برنامجٍ ثوريٍّ بديلٍ، وهيكلته والتخلّص من خرافة حلّ الدولتين وتطوير برامجَ اجتماعيّةٍ تتخطّى المصالحَ الطبقيّةَ الضيقةَ لقياداتها، التي استسلمت لمواقعَ تحدُّ من قدرتها على الإبداع النقديّ الخلّاق، فالأجدرُ به أن يعلنَ فشلَ مشروعِهِ السياسيّ وبرنامجه الأيديولوجيّ... ومع الأسف كلُّ المؤشّرات تشيرُ إلى أن اليسارَ الستالينيّ قد فقد القدرةَ على تحمّل هذهِ المسؤوليّةِ التاريخيّة.

حينَ يقدّمُ التاريخُ حكمَهُ

طلال عوكل

كاتبٌ ومحلّلٌ سياسيّ/ فلسطين

ثلاثُ مناسباتٍ متعاقبةٍ لقلب اليسار الفلسطينيّ؛ بَدْءًا بالجبهةِ الشعبيّةِ لتحريرِ فلسطينَ؛ مرورًا بالجبهةِ الديمقراطيّة ثُمّ حزب الشعب، الذي لم ينجح في خلقِ صيغةٍ وحدويّة، أو حتّى تنسيقيّةٍ بين أطرافه، رغمَ كثرةِ المبادرات، وسلامة النوايا، ويمكن الجزمُ بأنَّ أطرافَهُ كافةً متّفقةٌ – موضوعيًّا – في الموضوع السياسيّ، فضلًا عن الفكريّ، بما انطوى عليه من متغيّراتٍ دوليّةٍ حاسمة. الكلُّ ينادي بدولة فلسطين وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، ولكن وقائع الصراع تعود وتوحّدهم – إجباريًّا – على سياسة النضال لتحقيق كلّ الحقوق التاريخيّة للشعب الفلسطينيّ؛ بسبب السياسة العنصريّة التوسّعيّة للاحتلال، وعجز المجتمع الدوليّ وتواطئِهِ مع تلك السياسة. وبما أنّ المسألة التي تتّصل بمفهوم اليسار لم تعد – وَفْقَ معطيات اليوم – مرتبطةً بالأيديولوجيّة الاشتراكيّة، إنّما تتّخذ طابعًا نسبيًّا، فإنّ ثمّةَ حاجةً – كحدٍّ أدنى – لبحثٍ فكريٍّ مشترك، حولَ استراتيجيّاتِ عمل اليسار وطنيًّا، وعلى المستويات الأخرى، اليسار هو كذلك قياسًا باليمين، والعامل الحاسم هو مدى الارتباط بمصالح الشعب وأهدافه. في زمنٍ سابقٍ، وفي إطار السجال الفكريّ بين أطراف اليسار، تعرضت الجبهةُ الشعبيّة لتوصيتين طُرحا عليها من باب المأخذ النقديّ؛ الجبهةُ الشعبيّةُ تنظيمٌ عدميّ، وهو تنظيمٌ قوميٌّ هكذا، كانت تتركّز الانتقادات في البحث عن البراءة الماركسيّة، ماذا نقول اليوم بعد كلّ ما مرّ من تغيّراتٍ كونيّةٍ وإقليميّةٍ وعربيّةٍ ووطنيّة؟ وماذا تقول حركة الصراع؟

إنّ الحركةَ الصهيونيّةَ تضع الكلَّ الفلسطينيّ في خانة العدميّة؛ فالصراعُ يعودُ إلى أساسِهِ بما أنّه صراعٌ وجوديّ، أمّا عن مهمة الانتماء القوميّ، فإنّنا نتمنّى اليوم، أن

تكون الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ أعمقَ قوميّة، وأكثرَ فعلًا، في الإطار القومي، وذلك على كلّ حالٍ محلُّ نقدٍ سلبيٍّ لليسار الفلسطينيّ، الذي يترتّب عليه أن يكون أكثرَ فاعليةً والتصاقًا بالحركات القوميّة، وحتّى الليبراليّة العربيّة.

انقسامُ اليسارِ الفلسطينيّ على نفسِه: فما الأسباب؟

محمد أبو شريفة

كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ سوريا

خضع اليسارُ الفلسطينيُّ منذ انطلاقتهِ لعواملَ عدّةٍ مؤثّرةٍ محيطةٍ مرتبطةٍ بالزمان والمكان والأرضيّة المعرفيّة والبيئيّة والمؤثّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وحتّى النفسيّة الشخصيّة المختلفة، ويبدو أنّ المعضلة الأساسيّة راهنًا لا تكمن في القدرات النظريّة، ووضوح الموقف التي ميّزت اليسار عن غيره من القوى والأحزاب، بل في إمكانيّةِ تنزيلِ هذهِ النظريّة على أرض الواقع، لإعادة صياغة مفاعيل الثورة على أسسٍ جديدةٍ لاستنهاض الحالة الفلسطينيّة برمّتها، وإعادة الاعتبار لليسار قوّةً فاعلةً لها تأثيرها بالساحة الوطنيّة.

فقد تقاطعت عديدُ الأحزاب ودوائرُ السياسة والفكر والدراسات بتحليلاتها على انتقاد التناقض بين النظريّة والممارسة، الذي اتّسم بها اليسار في العقود الأخيرة، وعدم قدرته على التطوير والتجديد، سيّما أنّ انطلاقته كانت رغبةً ثوريّةً جامحةً للردّ على واقع الهزيمة، استدعت التركيز على العمل الكفاحيّ ضدّ العدوّ على حساب الجانب الاجتماعيّ، الذي يشكّل لبَّ نشوء اليسار عالميًّا، في ظلّ صراعٍ وتداخلاتٍ اجتماعيّةٍ، شكّلت الحاضنة الرئيسيّة له في الكثير من دول أوروبا وأميركا اللاتينيّة وغيرها. ولكن في الحالة الفلسطينيّة لا يمكنُ القولُ إنّ اليسارَ قد همّش الجانبَ الاجتماعيَّ بوعي أو دونه؛ وذلك لأسبابٍ كثيرةٍ أهمّها خصوصيّةُ المجتمع الفلسطينيّ، الذي تعرّض منذ أكثرَ من سبعةِ عقودٍ إلى جملةٍ من النكبات والهزائم، بفعل الاحتلال الإسرائيليّ الذي مزّق نسيجَ الشعب الفلسطينيّ وترابطه الاجتماعيّ، وأمعن الخراب والدمار في البُنى الاقتصاديّة والماليّة والحيويّة للفلسطينيّين، الأمر الذي حرمهم من التفكير في تشكيلِ مجتمعٍ طبيعيٍّ كباقي المجتمعات. ومع أنّ

الصراع ومنذ انطلاقته كان صراعًا اجتماعيًّا غيرَ أنّ فصائل الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وبالأخصّ الفصائل اليساريّة على ما يبدو قد أخفقت عندما قفزت عن جوهر الصراع، وحقيقته كصراعٍ تاريخيّ، وهو الأمر الذي نجم عن سياسةٍ محدودةِ الأفق، رأت في الكفاح المسلّح بديلًا للاشتباك المجتمعي، على النقيض من العدوّ الصهيونيّ، الذي لم يغفل هذه الحقيقة، وتعامل معها بكلِّ دقّةٍ لإنجاحها. وعلى إثر تداعياتِ هزيمةِ حزيران (يونيو) وقع انشقاقُ الجبهة الديمقراطيّة عن الجبهة الشعبيّة، وتعنونت حقبة نهاية الستينات، وبداية السبعينات بالكفاح المسلّح ضدّ العدوّ، الذي أدّى فيه اليسارُ دورًا بارزًا، وبالأخصّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أما في عقد الثمانينات فقد كانت الانتفاضة الفلسطينيّة عنوانًا رئيسًا للمرحلة، والآن تأخذ المرحلةُ طابعَ الصراع الاجتماعي الوجودي، لمنع العدوّ من تحقيق مكاسبَ جديدة، والتصدّي لعقلية التنازلات، وتبديد الحقوق الوطنية، وهذه الحيثيات لا تلغي البتة التشابك والتداخل الذي يحدث بصورةٍ تلقائيّةٍ بين مختلف أشكال الصراع وعناوينه. وبهذا المعنى فإنّ كل ما يتم إحرازه من مهامٍ على صعيد البناء الاجتماعيّ يصبّ في مصلحة تحقيق الأهداف الوطنيّة، المتمثّلة في حقّ العودة، وتقرير المصير، وبناء الدولة الوطنيّة المستقلّة وعاصمتها القدس، والنضال ضدّ ممارسات الاحتلال الاستيطانيّة والإرهابيّة.

وتبعًا لذلك فإنّ الحديثَ عن أزمة اليسار الفلسطيني، وانقسامه لا تنفصل عن أزمة عموم الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، حيث كشفت الإخفاقات والهزائم المتتالية عمقَ الأزمة البنيويّة التي تعصف بالحركة الوطنيّة الفلسطينيّة لسببين؛ الأول خضوع القيادة الرسميّة لمشروع التسوية الأميركي – الإسرائيلي ونشوء حالةٍ وظيفيّةٍ بين الاحتلال والسلطة، تخدم مصالح الاحتلال، وتتخطّى الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة الأساسيّة. والثاني ضعف قوى المعارضة، وتفاقم أزماتها وعدم قدرتها على إنتاج

البديل الوطنيّ الديمقراطيّ القادر على توفير الشرعية، ومن ثَمَّ المرجعيّة البديلة عن القيادة التي طلّقت البرنامج الوطني بلا رجعة. هذه الحالة أدّت إلى حالةٍ من الارتباك الذي ما يزال يلقي بثقله على أداء قوى المعارضة اليسارية وممارستها أمام الجماهير، التي ما زالت تواقة إلى برنامج ينقذها من المصير المجهول.

وفي هذا الشأن لا بدَّ من الارتقاء بمعايير الأداء من المستوى الذاتي إلى مستوى المعايير الموضوعيّة، أو التي تحكم أداء العدوّ؛ لأنّ نتيجةَ المسيرة الكفاحيّة لليسار الفلسطينيّ، ولعموم الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة لا تتحدّدُ إلا بموجبِ المواجهة مع العدوّ التاريخيّ، وشروط الصراع معه، وبهذا نتجاوزُ المقياس الذاتي المحدود، الذي يحاكم أداء قيادة التنظيم بأداء قيادةٍ فلسطينيةٍ أخرى، نحو المعيار الفعلي وهو أداء العدو على أرض الواقع. وهنا لا بدّ من التقيّد ببرنامجٍ وطنيٍّ مشتركٍ ورؤيةٍ منهجيّةٍ تقطع الطريق أمام من يروّج لمقولاتٍ تدعي أن طبيعة كل مرحلة ومضمونها المادي – الاجتماعي هو الذي يحدّد سقف العمل الكفاحي الثوري، الذي يجب أن يتم بها، فما هو كفاحٌ ومقاومةٌ في مرحلةٍ معينةٍ ليس بالضرورة أن يلائم مرحلةً مختلفةً لها حيثياتُها المختلفة، ما يعني ليّ عنق الحقيقة، وعدم إخضاعها لمقاييس الأداء والمعايير الفعليّة. واتّضح ذلك في منتصف السبعينات عندما بدأ الحديث عن مشاريع التسوية في المنطقة، وإعلان قوى يساريّةٍ ضرورة اللحاق بقطار التسوية، وإطلاق ما سمّي "بالحلّ المرحلي "، مما سبّب انقساماتٍ كبيرةً لدى معسكر اليسار الفلسطيني.

وكان لإقحام اليسار في لعبة السجالات والصراعات ضمن أروقة منظمة التحرير الفلسطينية سببًا للانقسام، الذي كان يدار وَفْقًا لأصولِ اللعبة التي تديرها القوّةُ المتنفّذةُ في المنظمة، ومن ثَمَّ استنزاف الطاقات وتبديدها بغير محلّها الحقيقيّ، وحرف النقاش وإغراقه في التفاصيل، في حين وظيفة المعارضة ودورها، هو إرساءُ قيم البديل الديمقراطيّ التاريخي الشامل قولًا وفعلًا. ووقف اليسار ممثّلًا بالجبهة الشعبيّة في

مواجهة التناقضات مع قوى الهيمنة، والتسلّط والفئويّة عبرَ معادلةِ "الجذب والنبذ" إذ إنّ فريقًا كان يعمل على الجذب نحو البقاء والاستمرار في المنظمة، والثاني كان يدفع تجاهَ النبذ والخروج منها، وذلك في ظلّ غياب رؤيةٍ شاملةٍ وإدارةٍ ناجحةٍ للتناقضات التي حكمت واقعَ اليسار داخل (م. ت. ف).

ومنذ ستينات القرن المنصرم شكّل اليسار الفلسطينيّ ظاهرةً ثوريّةً اجتماعيّةً مشرّفةً وعنوانًا بارزًا في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية لما حقّقه من أداءٍ حقيقيٍّ على الأرض، وحظي بتأييدٍ جماهيريٍّ عريض، لكن سرعان ما أخذ هذا التأييد بالتراجع والانحسار التدريجي مقابلَ أحداثٍ وتطوّراتٍ مهمّة شهدها العالم بأسره مع انهيار الاتّحاد السوفييتي، وحرب الخليج الثانية والمفاعيل التي أطلقها المشروعَ الأميركيّ للسلام، أدّت إلى إحداثِ تصدّعاتٍ واختلالٍ في ميزان القوى ترتّب عليه عقدُ مجموعةٍ من الاتّفاقات مع الكيان الصهيونيّ، وأسفرت عن اتفاق أوسلو وملحقاته، الذي دفع تجاه التصدّع والخلل والانقسام، الذي جرى على الصعيد الفلسطينيّ وترافق هذا مع تصدّع، وتشتّت جبهة المقاطعة العربيّة، وإقامة بعض الدول العربيّة علاقاتٍ، وإن بمستوياتٍ وأشكالٍ مختلفةٍ مع الكيان الصهيوني. ودفع ذلك كلّه إلى اختراقٍ جديٍّ لوحدة الشعب الفلسطيني، وتمزيق الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وتغييب دور منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها وميثاقها كإطارٍ وطنيٍّ جامع. وترافق ذلك بتفشّي سياسةِ العولمة، وثقافة الاستهلاك، وهيمنة اليمين، وتنامي حركات الإسلام السياسي والجهادي في المجتمع الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، وصعود في منظّمات المجتمع المدني المدعومة من الدول المانحة والراضخة لشروط التمويل.

كثيرةٌ هي أسبابُ الانقسام والتراجع لدى اليسار الفلسطيني، ويضيق المجال هنا لعرضها، ولكن من أبرزها تحدّيات المرحلة خارج إطار النضال الوطني، كالتحدّي

المعيشيّ والبحث عن الخلاص الشخصيّ؛ بسبب تكلّس بنية اليسار وخمولها وشيخوختها، وعدم قدرته على تقديم تصوّراتٍ عمليّةٍ من أجل النهوض، ونجد أنّ الجسمَ السياسيَّ الفلسطينيَّ بكلِّ أشكالِهِ الوطنيّةِ واليساريّة قد شاخ وهرم وبلغ معه من يمثّلونه من العمر مبلغهم، وباتت التقسيماتُ العمريّةُ تتمحور في فئة كبار السنّ، الذين ناهزوا العقد السابع والثامن معتقدين أنّهم يتحدّثون بلغة العصر والتجديد. مع أن الناظر للتجربة اليساريّة مع الثورة الفلسطينيّة المعاصرة، يرى في ذلك الوقت أن جيل الشباب الفلسطينيّ اليساريّ قد اجترح المعجزات، وعلى يديه أعاد بناء الجسم السياسي من جديد وتفعيله. ونتيجةً لخصوصيّة الزمان والمكان في الصراع مع المحتلّ بقي هؤلاءِ ممسكين بناصية القرار باعتباره خيارهم المصيري، وعدم الاحتكام في الأداء إلى سنٍّ محدّدٍ لبقاء المسؤول أو ذهابه، فيمكننا أن نرى أمينًا عامًّا قد تجاوز الثمانين عامًا من عمره، ويتّخذ صفة المشروعية المطلقة؛ لأنّه بحسب منطقه يمارس المبادئ الديمقراطية في حزبه، ولا أحد سواه يستطيع الحفاظ على وحدة الحزب ونظامه الداخلي، الذي كتبه منذ توليه القيادة في ريعان شبابه!! وليس أخطر على اليسار من تفشّي العقليّة اليمينيّة في بنيته التنظيميّة، فتطغى على القيم اليساريّة الحقيقيّة، فتبقي على الشكل وتغيّب المضمون، وحينها تصبح العقليّة المحافظة هي المتسيّدة في التنظيم والخطاب اليساري.

يكثّف ما تقدّم جانبًا من انقسام اليسار وانحسار دوره؛ الأمر الذي فرض عليه في هذه المرحلة التراجع والانكفاء على الذات، والتموضع في حالة الدفاع فيما المشروع النقيض في حالة هجوم. ويأتي هذا في ظرفٍ خطيرٍ ومعقّدٍ تواجهه القضية الفلسطينية، وأحوج ما تكون إليه الآن لحضور اليسار الثوري بأدوات فعله السياسية والاجتماعية، التي كانت حاضرةً بكامل تألّقها في مراحلَ سابقة؛ لأنّ في غيابه تمَّ إفساحُ المجال للاحتلال بأن يواصل ممارساته العدوانيّة على الحقوق الفلسطينيّة دون

مجابهةٍ رادعة، وأتاح للسلطة الفلسطينيّة فرصة التحكّم بالواقع الفلسطيني، وإدارة شؤونه الحياتية، والمغامرة بالمصير الوطني دون قوى معارضةٍ موحّدة. وهنا يجب الانتباهُ إلى أن إصرارَ الاحتلال على اغتيال قيادات اليسار ومناضليه وأعضائه وكوادره وملاحقتهم واعتقالهم، وبالأخصّ منها الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، ليس له تفسير إلا إلحاق الانقسام والضعف بهذه القوى وتضييق الخناق عليها سياسيًّا واجتماعيًّا وماليًّا لتشويه ما تمثله من مكانةٍ معنويّةٍ ورمزيّةٍ وتبديده، وما تعنيه من حالةٍ وطنيّةٍ تحرّريّةٍ معبّرةٍ عن إرادة الشعب الفلسطينيّ.

توحيدُ قوى اليسارِ الفلسطينيّ: حاجةٌ موضوعيّةٌ ومهمّةٌ ملحّة

د. ماهر الشريف
مؤرخٌ وباحثٌ فلسطينيّ/ سوريا

لم تعرف قوى اليسارِ الفلسطينيّ، عبرَ تاريخِها، سوى تَجرِبةٍ توحيديّةٍ واحدةٍ ناجحة، تمثّلت في تَجرِبةِ التحالفِ الديمقراطيّ في ثمانيناتِ القرنِ العشرين، الذي أدّى دورًا بارزًا في تصويبِ مسارِ الحركةِ الوطنيّةِ الفلسطينيّة، التي انقسمت على نفسِها بعدَ خروجِ قوّاتِ منظّمةِ التحريرِ الفلسطينيّةِ من لبنان، وفي استعادةِ وحدةِ هذهِ المنظّمة، ما أسهم في توفير شروطِ اندلاعِ الانتفاضةِ الشعبيّةِ الأولى في أواخر سنة 1987، التي أسهمت القوى اليساريّةِ الفلسطينيّةِ فيها بفاعليّة وجمعها، إلى جانب حركة فتح، إطار القيادة الوطنيّة الموحّدة للانتفاضة.

ولكن بعدِ التباين الذي برزَ بينها حولَ الموقف من اتّفاق أوسلو، توزّعت قوى اليسار على تيارين: أراد أصحابَ الأوّل منهما أن يعطوا فرصةً لهذا الاتفاق ضمنَ شروطٍ معيّنة، بينما عارضه بحزمٍ ودعا إلى إسقاطِهِ أصحاب التيار الثاني، بيدَ أنّه لم تمضِ سوى سنواتٍ قليلةٍ حتى خاب الرهانُ على اتفاق أوسلو، واستؤنفت المساعي لتوحيد القوى اليساريّة في الساحة الفلسطينيّة، وكان من أبرز المتحمّسين لها والمبادرين إليها الرفيقُ الشهيدُ أبو علي مصطفى، والرفيق الراحل تيسير عاروري، حتى وصل عددُ المحاولات التوحيديّة التي جرت إلى سبع، كان آخرها تَجرِبةَ التجمّع الديمقراطيّ الفلسطينيّ الذي أُعلن عن قيامِهِ في كانون الأول/ديسمبر 2018، وضمّ إلى جانب الجبهتين؛ الشعبيّة والديمقراطيّة وحزب الشعب، الاتّحاد الديمقراطيّ الفلسطينيّ (فدا) وحركة المبادرة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ وهي تَجرِبةٌ لم تصمد سوى أشهرٍ قليلةٍ وأخفقت جرّاءَ الخلاف الذي نشأ بين أطراف التجمّع حولَ مبدأ المشاركة في حكومة السلطة الفلسطينيّة، التي ترأسها الدكتور محمد اشتية.

فما العواملُ التي حالت وتحولُ دونَ تحقيقِ هذهِ الوحدة، وتتسبّبُ في فشل المحاولات التوحيديّة العديدة التي شهدناها؟

أعتقدُ بدايةً، لدى الردّ عن هذا السؤال، أنّه لا يمكنُ فصلُ العجز عن تحقيق شكلٍ من أشكالِ الوحدة عن أزمةِ الهُويّة التي تواجهها قوى اليسار، وتراجع دورها ونفوذها في إطارِ الحركة الوطنيّة وبين صفوف الشعب الفلسطينيّ. فإذا عدنا إلى تَجرِبة التحالف الديمقراطيّ في الثمانينات، نرى أنّ نجاح تلك التَّجرِبة كان يرجع ربّما في جزءٍ كبيرٍ منه إلى أنّ قوى اليسار الفلسطينيّ كانت آنذاكَ في حالةِ مدٍّ وليس في حالة جزر، واثقةً من نفسها ومن مكانتها في إطار الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، ومن علاقاتها التحالفيّة على الصعيدين العربيّ والدوليّ؛ ولذلك استطاعت من دون عناءٍ شديدٍ أن تتجاوزَ خلافاتها الثانويّة، ولم تدع مصالحها الفئويّة الخاصّة تطغى على مصلحة اليسار العامة. بينما جرت جميع محاولات توحيد اليسار اللاحقة في ظلّ الأزمة التي صارت تواجهها قواه، التي قد يُوجب عليها من أجل ضمان شروط نجاح أيّ مشروعٍ مستقبليٍّ لتوحيد اليسار أن تطرح على بساط البحث عواملَ أزمتها وسبلَ تجاوزها، وهي أزمةٌ تعود – في تقديري – إلى عواملَ عديدة، من أهمّها أنّ القوى اليساريّة الفلسطينيّة، والعربيّة عمومًا، تأثّرت بانهيار الاتّحاد السوفييتيّ وفشل تجارِب ما عُرف بـ "الاشتراكيّة الواقعيّة" تأثّرًا كبيرًا، وصارت تعاني من تشوّشٍ فكريٍّ لم تتجاوزه إلى الآن، كما لم تلتقط هذه القوى اليساريّة التغيّرات التي طرأت على بِنية المجتمع الفلسطينيّ بقيام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة سنة 1994، التي تمثّلت في تطبّع الاقتصاد الفلسطينيّ بطابعٍ ريعيّ، وتراجع القطاعين الإنتاجيّين؛ الصناعيّ والزراعيّ في إطاره لصالح تزايد دور القطاعين؛ المصرفيّ والعقاريّ، وتعاظم حجم العاملين والمستخدمين في أجهزة السلطة الأمنيّة والإداريّة، كما لم ترصد، في الوقت المناسب، ظاهرةَ تراجع أطر العمل الجماهيريّ، مثل نقابات العمّال، واتّحادات

الطلبة، ومنظّمات المرأة، التي بناها اليسارُ في سياق مقاومة الاحتلال الإسرائيليّ، وتعزيز صمود المواطنين على الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، وذلك في مقابل تنامي دور منظّمات العمل الأهليّ والمنظّمات غير الحكوميّة، التي تكاثرت بعد قيام السلطة الفلسطينيّة، وصارت تحصل على تمويلٍ كبيرٍ من المانحين، واستقطبت عددًا كبيرًا من كوادر القوى اليساريّة، ما أسهم في إضعافِ هذهِ القوى. في حين كان التيارُ الإسلاميّ يشهد تصاعدًا لا سابقَ له لنشاطه، في إطار "الصحوة الإسلاميّة" العامة التي شملت المنطقة، عجزت القوى اليساريّةُ الفلسطينيّةُ عن مواجهة تحدّي التجديد على الأصعدة كافّة، وعن تجسيد شعار الترابط بين مهمّات النضال الوطنيّ، ومهمّات النضال الاجتماعيّ في برامجَ ومهمّاتٍ ملموسة.

وفي ظلّ تراجعِ دورها ونفوذها في إطار الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، لم تستوعب قوى اليسار، في ممارساتها العمليّة، مبدأ وحدة – صراع – وحدة، الذي يحكم عادةً تحالفاتِ اليسار مع القوى الأخرى في مرحلة التحرّر الوطنيّ. وعليه، فقد بقيت علاقةُ بعض قوى اليسار بحركة فتح تتأرجح ما بين مراعاة متطلبات مرحلة التحرّر الوطنيّ، من جانب، والبحث عن مصالحَ حزبيّةٍ مباشرة، من جانبٍ آخر. وبعد قيام السلطة الوطنيّة، تماهت هذه القوى مع السياسات الرسميّة وأصبحت، في نظر الناس، جزءًا من النظام السياسيّ الرسميّ الذي تمثّله هذه السلطة، حتى وإن لم تستفد كثيرًا من مغانمها. وفي المقابل، تماهت قوى يساريّةٌ أخرى مع مواقف حركة حماس، ولم تبرز تمايزها عن بعض ممارسات هذه الحركة، كما لم تقف بحزمٍ في وجه برنامجها الاجتماعيّ والثقافيّ بعد استيلائها على السلطة في قطاع غزة.

وعليه، يبدو لي أنّ الخطوة الأولى التي يجب على قوى اليسار أن تخطوها، على طريق تجاوز أزمتها، هي أن تسعى إلى ضمان وجهها السياسيّ والفكريّ المستقلّ إزاءَ القطبين الكبيرين في الساحة الفلسطينيّة، علمًا أنّ اليسار، من حيثُ الدلالات،

هو تلك القوى التي تلتزمُ بالتغيير وتنحازُ إلى الفئات الاجتماعيّة المستغلَّة والمهمّشة، وتناضلُ من أجلِ الحدِّ من أشكال غير المساواة بين الأمم والشعوب، ومن أشكال غير المساواة بين الطبقات، ومن أشكال غير المساواة بين المرأة والرجل، التي تطمح إلى قيام مجتمعٍ حديثٍ يقوم على العلمانيّة التي لا تعني غير الدينيّة، وعلى الديمقراطيّة متعدّدة الأبعاد، التي تشمل إلى جانب بعدها السياسيّ، المتمثّل في الفصل بين السلطات الثلاث، والانتخابات الحرّة الدوريّة، والحريّات العامة والفرديّة، والتداول السلميّ للسلطة، بعديها الاقتصادي والاجتماعي كذلك؛ ولن يكون في وسع قوى اليسار الفلسطيني أن تضمن وجهها السياسيّ والفكريّ المستقلّ هذا إلا من خلال الالتزام الدقيق بمبدأ وحدة – صراع – وحدة في تعاملها مع القوى الأخرى المختلفة عنها في الساحة الفلسطينيّة؛ فضروراتُ التحالف مع حركة فتح من أجل حماية وحدانيّة تمثيل منظّمة التحرير للشعب الفلسطيني، وفي النضال ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ، لا تنطبقُ على السلطةِ الفلسطينيّة التي تبنّت – وتتبنّى – في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفي مجال احترام الحريّات، سياساتٍ لا تنسجمُ مع برامج قوى اليسار التي يجب عليها أن تناضل ضدّ هذهِ السياسات، وأن تبلّور وتطرح بدائلَ لها تستجيبُ لمصالح الفئات الاجتماعيّة التي تدّعي تمثيلها. ومن ناحيةٍ أخرى، يجب على قوى اليسار، مع تعاونها مع حركة حماس في النضال ضدّ الاحتلال، وفي مواجهة عدوانه، أن تقف موقفًا حازمًا من برنامج هذه الحركة الاجتماعيّ والثقافيّ، وأن تبرز طابعها العلمانيّ الواضح، الذي يقوم على قاعدة الفصل بين الشؤون الدينيّة والشؤون الدنيويّة، وعلى ضمان حرّية المعتقد والابتعاد عن التكفير، كما تبرز تمسّكها الحازم بالتعدديّة السياسيّة وبالحرّيات الفرديّة والعامّة.

إنّ هذهِ المواقف، ستفتحُ بكلِّ تأكيدٍ أمامَ قوى اليسار طريقًا يمكّنُها من أن تعبّئ حولَها قطاعاتٍ واسعةٍ من الفلسطينيّين، التي لا تجد نفسها متماهيةً مع برنامج حركة

فتح وسلطتها، ولا مع برنامج حركة حماس وسلطتها، وصولًا إلى تشكيل قطبٍ ثالثٍ وازنٍ وقادرٍ على كسر الاستقطاب الثنائيّ بين هاتين الحركتين واستعادة وحدة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ فالقاعدةُ الاجتماعيّةُ لليسار لا تزال واسعةً بين صفوف الفلسطينيين، ولا ينقصُ من أجل استقطابها وتعبئتها سوى أن تتحلّى قوى اليسار بروح المسؤوليّة، وتضمنُ وجهها السياسيّ والفكريّ المستقلّ؛ ولعلَّ هذا بدورِهِ سيوفّرُ شروطًا أفضلَ لتحقيق وحدة قوى اليسار، بغض النظر عن الأشكال التي قد تتخذها هذهِ الوحدة.

لقد أدّى اليسارُ دورًا تاريخيًّا مهمًّا في مسيرة الكفاح الوطنيّ والديموقراطيّ الفلسطينيّ، وهذا الدورُ لا يزالُ مطلوبًا بإلحاح، من أجل إنجازِ أهدافِ التحرّر الوطنيّ من جهة، عبرَ توسيعِ التعبئة الشعبيّة في مواجهة الاحتلال، وتعزيز المقاومة الشعبيّة له، ومن أجل تحقيق التغيير الاجتماعيّ الديموقراطيّ المطلوب من الجهة الأخرى، عبرَ ضمان الانتخابات الدوريّة الحرّة، وتحقيق تنميةٍ متوازنةٍ تضمنُ تكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للأعباء والثروات. فهل يحقُّ لي – أنا المعتقدُ بأنّ وحدة قوى اليسار الفلسطينيّ حاجةٌ موضوعيّةٌ ومهمّةٌ ملحّة – أن أدعوَ في ختام هذهِ المساهمة كلَّ الذين يشاركونني هذا الرأي إلى أن يبرزوا في مواقفهم وممارساتهم أن انتماءاتهم الحزبيّة المختلفة لا تتعارضُ مع سعيهم لتحقيق هذه المهمّة، ولا مع حرصهم على تعظيم شأن مصلحة اليسار العامّة، ليس على مستوى قيادات فصائلهم فحسب، بل على مستوى كوادرها وأعضائها كذلك.

اليسارُ الفلسطينيّ.. ومهمّاتُ التحرّر الوطنيّ والديمقراطيّ المركّبة

محمد صوان

كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ تركيا

مباركٌ للجبهةِ الشعبيّة لتحرير فلسطين؛ قيادةً وكوادرَ وأعضاءً وأصدقاء، بمرور 54 عامًا على التأسيس، فصيلًا مميّزًا تشكّلَ في سياق تطوّراتٍ أمميّةٍ وقوميّةٍ ووطنيّةٍ فريدة – ليس المرور عليها في هذا المقام أمرًا سهلًا – فالحركةُ اليساريّةُ بفصائلها المسلّحة نشأت معظمُها في أعقاب هزيمة حزيران 1967، ولكي لا نظلمّ هذهِ الفصائل عبرَ إخضاعها لمعالجاتٍ نظريّةٍ رومانسيّةٍ لتبيان يساريّتها أو عدمها، فمجرياتُ التأسيسِ تؤشّر إلى أنّها ارتكزت على الحماسةِ الوطنيّةِ والقوميّةِ في وجهِ مظاهرِ العجزِ التي جاء بها النظامُ العربيُّ الرسميّ حينذاك.

يمكن القولُ بأنّ فصائلَ اليسارِ التي ظهرت في أعقاب هزيمة عام 1967 – باستثناء الجبهة الشعبيّة – قد استخدمت الغطاء الفكريّ لضمان تميّزها، وهنا نتذكّر التسمياتِ من نمط "اليسار الجيفاريّ، اليسار الماويّ، والتروتسكيّ ثم اللينينيّ..."، والحقيقةُ المهمّةُ التي يمكن بها توصيفُ هذه الفصائل هي أنّها فصائلُ وطنيّةٌ بامتياز، وكلّ اجتهادٍ في حقيقةِ يساريّتها لا ينتج سوى زيادةِ التشويش والبلبلة... هذا على الصعيد الذاتي. أمّا موضوعيًّا فلم يكن بالإمكان بناءُ يسارٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ موحّدٍ في ظلّ سوط التشرّد والبحث عن الهُويّة الوطنيّة في خضمّ معركة الخلاص الوطنيّ بمواصفات الكارثة الفلسطينيّة.

والمؤكّد هنا أنّ الشعب الفلسطينيّ المنكوب، لم يتمكّن من تطوير وجوده النوعيّ، أيّ تطوير مكوّناته السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة المستقلّة، كما أنّ البِنيةَ الجمعيّةَ لم تتطوّر أيضًا باستثناء هُويّتها النضاليّة الوطنيّة. لقد أسهم هذا

الوضعُ بتوليد حركةٍ سياسيّةٍ على شاكلة المجتمع ومقاساته، أي أنّ قوى اليسار لم تولد من رحم حاجات النشاط الاقتصاديّ والاجتماعيّ والطبقيّ، إنّما ولّدتها ضروراتُ النضال الوطنيّ التحرريّ وحاجاته.. الأمرُ الذي يفسّر تشظّي فصائل اليسار التي تكفيها عمليّةٌ فدائيّةٌ واحدةٌ ضدَّ "إسرائيل" كي تكتسب منها الشرعيّة!

تداخلُ المهمّات الوطنيّة بالاجتماعيّة :

لم يفلح اليسارُ الفلسطينيّ – إلى اليوم – في أن يجد حلًّا علميًّا لمعادلةٍ جدليّةٍ اسمُها "تداخل المهمّات الوطنيّة التحرّريّة بالاجتماعيّة"، حتّى المنظّمات والأطر الجماهيريّة التي بناها اليسار، كي تكونَ رئةً ورافدًا للعمل الثوريّ المنظّم، انفصلت عن فصائلها بفعل ثلاثةٍ عوامل:

الأول: دواعي التمويل الخارجي وضروراته.

الثاني: طموحُ قيادات هذه الأطر لأداء دورٍ مستقلٍّ عن الفصائل.

الثالث: التطلّعُ نحو المزيد من الديمقراطيّة بديلًا للمركزيّة المتشدّدة.

وبهذا الانزياح للروافد الجماهيريّة عن فصائلها تقلّص دورُ اليسار مع الفئات والشرائح الاجتماعيّة صاحبة المصلحة بالتغيير، وازدادت قوقعته.. إلّا أنّ اليسارَ بتعدّدِهِ وتنوّعه لا يزال يعتقدُ أنّه قادرٌ على تشكيل جبهةٍ موحّدةٍ رغم التعثّر أكثرَ من مرّة، لأسبابٍ فئويّةٍ وذاتيّة، منها الفهلوة والتذاكي الفصائليّ باستغلال حماسة القاعدة الجماهيريّة الوحدويّة لتحقيق مكاسبَ فئويّةٍ خاصّة، الأمرُ الذي أدّى إلى فشلِ محاولاتٍ عدّة على التوالي.

إنّ مهمّة وحدة فصائل اليسار تبدو صعبةً – لكنّها غيرُ مستحيلة – على الرغم من الحاجة الملحّة لها في ظلّ مخاطر تبديد المشروع الوطنيّ وتفكّك النظام السياسيّ الفلسطينيّ" م.ت.ف" جرّاء التطاحن بين القوّتين الرئيسيّتين" فتح وحماس".

لم يسعَ اليسارُ بوضعِ ثقلِهِ ووجهتِهِ في أتون المعارك الاجتماعيّة والطبقيّة والاقتصاديّة الواضحة، إنّما نما نظريًّا على قاعدة الاصطفافات البرنامجيّة والوطنيّة ليس إلّا. ففي الوقت الذي امتلأت أدبيّاته وبياناته بالدعوة لتمكين الشباب والمرأة والشرائح الاجتماعيّة الكادحة، كانت هناك قوّةٌ سياسيّةٌ متديّنةٌ ومؤمنةٌ بالتراتب الطبقيّ "كقدرٍ إلهي" – أي حركة حماس – تقدّم عبرَ عشرات المؤسّسات الخيريّة والتعليميّة والصحيّة والمنتديات الثقافيّة والاجتماعيّة والنوادي الرياضيّة، إجاباتٍ ملموسةٍ لمشاكلِ شرائحَ واسعةٍ من المواطنين الفقراء والمسحوقين وهمومها.. في خضمّ هذه المعركة غير المتكافئة بين الشعارات والبيانات والخطابات اليساريّة والكوبونات الحمساويّة، تمكّنت حركة حماس من بناء قاعدتها الجماهيريّة الجاهزة لرفعها إلى السلطة والهيمنة!

التحالفاتُ الوطنيّة:

– بدايةً مع حركة فتح: كانت – ولا زالت – تحالفاتُ اليسار مع حزب السلطة "فتح" تحالفاتٍ متقطّعةً غيرَ مستقرّة، وتطغى عليها مهمّاتُ التحرّر الوطنيّ المشتركة تارةً، ومصالحُ فصائليّةٌ فئويّةٌ تارةً أخرى، وبهذه العلاقة المتأرجحة فقد اليسارُ قدرتَهُ على أن يكون قوّةَ معارضةً حقيقيّةً وفاعلة، وأصبح في نظر الجماهير جزءًا من ماكينة السلطة، حتى وهو خارجها...! وبذلك فسح المجال لحركة حماس لأن تتبوأ موقعَ المعارضة بالكامل. لقد أسهم ارتباكُ اليسار وضعفه في تقوية حماس التي وجدت نفسها في موقعٍ مثاليٍّ ضمن لها فوزًا كاسحًا في الانتخابات التشريعيّة والنقابيّة والبلديّة... وهذا التراجعُ لليسار ليس ذاتيًّا فحسب، بل هناك ما هو موضوعيٌّ، حيث لا يكتملُ المشهدُ من دونه، وهو تحوّلُ النشاط السياسيّ والجماهيريّ إلى جهدٍ مكثّف، لا يمكن لليسار متشظّيًا منافسة قوّتين رئيسيّتين؛ الأولى فتح، وتتكئ على مقدّرات

السلطة والجهات المانحة، والأخرى حماس التي تتلقّى دعمًا هائلًا من التنظيم الدوليّ للإخوان المسلمين، وأصحاب رؤوس الأموال من الفلسطينيّين.

إنّ استمرارَ التداخل والتعقيد في وظيفة حركة فتح – كحزبٍ للسلطة مهيمنًا على النظام السياسي – م. ت. ف. – يلقي بمسؤوليّاتٍ مركّبةٍ ومتعاظمةٍ على فصائل اليسار، وبالمقدمة منها الجبهةُ الشعبيّة، فلا يمكنُ لهذا اليسار أن يعلن قطيعةً مطلقةً مع حركة فتح، ولا يمكنه بذريعة التحالفات الوطنيّة مهادنتها أو الصمت على تجاوزاتها وتفرّدها؛ لأنّه سيتحمل تبعاتِ مؤذيةً لصورته ومكانته الوطنيّة والسياسيّة.

– تاليًا مع حركة حماس: بقيت حركةُ حماس حتى الانقسام عامَ 2007، تؤدّي دورَ المعارضة الفاعلة بامتياز، والقادرة في الوقت نفسه على خلط أوراق اللعبة السياسيّة، مستفيدةً إلى الحدّ الأقصى من هزيمة مشروع "التسوية السياسيّة" عبرَ المفاوضات، فهي من خلال مشاركتها ونشاطها في المواجهة العسكريّة ضدّ الاحتلال ولا سيّما "العمليّات الاستشهاديّة"؛ ظهرت القوّةَ الأكثرَ شعبيّةً واحترامًا في الأوساط الجماهيريّة التي رأت فيها قوّةً صاعدةً يمكن أن تشكّل بديلًا عن مشروع التسوية والمفاوضات، الذي فشل وأصبح من الماضي على يد حركة فتح التي فشلت هي الأخرى بإدارة شؤون حياة المجتمع الفلسطينيّ. أمّا اليسارُ المشغولُ بالتنظير لعلم "الجمال الماركسيّ" فتحوّل جزءٌ منه إلى محايد، وجزءٌ آخرُ إلى حليفٍ لحركة حماس، وما زلنا نذكرُ كيف كان يسيرُ بعضٌ من قادة اليسار في مسيراتٍ جماهيريّةٍ تنظّمها وتدعو لها حركةُ حماس تحت راياتٍ وهتافاتٍ "خيبر خيبر يا يهود جيش محمد سوف يعود...!". ليس مفاجِئًا، والأمر كذلك أن تسقط السلطة في غزّة كثمرةٍ ناضجةٍ في حضن حركة حماس. واليوم، وبعد سنوات الانقسام التي طالت، ما زالت الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّة، وفي المقدّمة منها اليسار، عاجزةً عن تلمُّسِ دورِها في إنهاء

الانقسام بداية، واسترداد المشروع الوطنيّ التحرّريّ، وإعادة بناء النظام السياسي "م.ت.ف" تاليًا.

إنّ فلسطينَ بحاجةٍ إلى ما يشبه التأسيس لحالة "عصيانٍ مدنيّ" متدرّجٍ ومتواصل؛ هدفُهُ الوصولُ إلى مواصفات الواقع الثوريّ، أي الواقع الذي تعجز فيه سلطتا "فتح وحماس" من الاستمرار في سياسة الفساد والتفرّد والإقصاء، وهذا لا يكون دون عملٍ وجهدٍ وإنجازاتٍ تراكميّةٍ وجادّة.

اليسارُ ومقدّماتُ النهوض الوطنيّ الديمقراطيّ:

بالرغمِ من ضعفِ اليسار وقلّة حيلته، إلّا أنّه قادرٌ على "هزّ العصا" في وجه عبثِ سلطتي "فتح وحماس" واستهتارهما المتواصل بالمشروع الوطنيّ والنظام السياسيّ المتمثّل بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة ووظيفتها، كممثلٍ شرعيٍّ وحيدٍ للشعب الفلسطيني، فضلًا عن أهميّة ضرورة إنهاء حالة التشظّي بين فصائله وفرقه، والشروع في بناء جبهة اليسار الموحّدة؛ لكي يُحدثَ تغييرًا فارقًا لمصلحة استعادة دور المنظّمة ومكانتها. فالجميعُ يدركُ أنّ الأخيرةَ هي آخرُ ما تبقّى من البُنى الشرعيّة، وأنّه لا يمكنُ السماحُ بتفكيكِها أو نقضِ شرعيّتها.

لا جدالَ بأنّ حجمَ التعقيدات التي تجابهها الحالةُ الفلسطينيّةُ هائلةً ومركّبة، إلّا أنّ مهمةَ التغيير ليست مستحيلةً، وإن بدت صعبةً، فمن أجل تلمُّسِ الطريق في اتّجاه التغيير تصبح مهمّةَ كلِّ "الوطنيّين والعلمانيّين والمتديّنين المتنوّرين"، المبادرة لاجتراح الحلول، والإسهام في تحديد وجهة التغييرات والتطوّرات اللاحقة للقضيّة الوطنيّة على المستويين الإقليميّ والدوليّ.

لا يمكنُ لليسار الفلسطينيّ أن ينشغلَ بمهمّات التغيير السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ دون جبهةٍ موحّدةٍ ومتماسكة، ودون أن يُلقيَ – موحَّدًا – بثقلِهِ لحسمِ جوهرِ المشروع الوطنيّ التحرّريّ ومستقبله، فالصراعُ الدائرُ اليوم سيقرّر بشكلٍ جذريٍّ

وجهةَ هذهِ المهمّات وجدواها، وفي مجرى هذهِ المعارك يمكن لليسار أن يظفرَ بمركزيّةِ دورِهِ، وأن يتملّكَ هُويّتَهُ الوطنيّةَ والطبقيّةَ بوصفِهِ قوّةً فاعلةً من أجلِ التحرّر والخلاص الوطنيّ والديمقراطيّ الناجز.

دورُ اليسارِ الفلسطينيّ في ضوءِ تشوّهاتِ الواقعِ القائم، بناءُ وحدةِ اليسارِ وتحصينها مدخلٌ لإنقاذِ المشروعِ الوطنيّ

نهاد أبو غوش

كاتبٌ سياسيّ/ فلسطين

يستمدُّ اليسارُ دورَهُ وبرنامجَهُ من التحدياتِ التي تواجه الشعب وقضيّته الوطنيّة، ولسنا بحاجةٍ لكثيرٍ من الجهد النظري؛ لكي نشخّص التحديات الراهنة التي تواجهُ القضيّةَ الوطنيّةَ الفلسطينيّة، والحلقة المركزيّة التي على اليسار أن يلتقطها؛ لكي ينهض بدوره المطلوب الذي يتطلع له ليس منتسبو اليسار ومحازبوه وحدهم، بل شرائحُ وفئاتٌ واسعةٌ تدرك أن قوى اليسار هي الأقدر على رسم طريق الخروج من النفق المظلم والأزمة المستعصية التي تراوح فيها قضيتنا منذ سنوات.

لا يمكن لقوى اليسار أن تضطلع بهذه المهمة لمجرد اتخاذها قرارًا بذلك، بل عليها أن ترتقي بدورها بما يؤهلها للدور المنشود، وعليها أن توائم أوضاعها الذاتيّة وعلاقاتها ببعضها وبباقي مكوّنات الشعب الفلسطينيّ على نحوٍ يخدم ويسهّل هذه المهمة العظيمة.

علاماتُ ومظاهرُ الأزمة الوطنيّة:

يمكن لنا أن نُشَخّص أزمةَ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بأنّها أزمةُ تَعثُّرٍ (ولا نقول فشل أو هزيمة) المشروع الوطني، أي مشروع التحرير والاستقلال والخلاص من الاحتلال، ويمكن أن نحدد أبرز مظاهر التعثّر فيما يلي:

- حالة الضياع والتخبط والتوهان التي تعيشها القيادة الفلسطينية بإقرارها اللفظي والعملي بفشل مشروع التسوية (أوسلو) كما في قرارات الدورة 23 للمجلس الوطني وفي قرارات المجلس المركزي، وفي الخطاب الرسمي الذي يلوّح بـ "تسليم المفاتيح" تارة، أو بالعودة لقرار التقسيم والدولة الواحدة مقابل

استعصاء حل الدولتين، ولكن من دون أن تجرؤ على توفير اعتماد الطريق البديلة.

- استمرار حالة الانقسام التي تحوّلت من خلافٍ عابرٍ مؤقّت، إلى ما يشبه الانقسام الحقيقي الطويل الأمد لإقليمين وسلطتين وحكومتين وواقعين سياسيين واجتماعيين متمايزين.
- شلل المؤسّسات الرسميّة لمنظّمة التحرير، واتّساع الفجوة بين هذه المؤسّسات، بل بين كلّ مكوّنات النظام السياسيّ الفلسطينيّ بما يشمل المنظمة والحكومة وحتى الفصائل والاتّحادات الشعبيّة والنقابات، وبين الشعب وبخاصّةٍ الأجيال الشابة والناشئة، مع تآكل وتراجع شرعيّة المؤسّسات التمثيليّة التي لم تعد تستندُ لا إلى انتخاباتٍ ولا لأيّ دورٍ سابقٍ أو حاليٍّ في النضال الوطني، وهو ما كان يسمى بـ"الشرعية الثورية"، ولا للتوافق عليها بين مختلف قوى ومكوّنات الشعب الفلسطيني، ولا للإنجازات العملية التي حققتها هذه المؤسسات وقيادتها، فهي لا أرضًا حررت ولا تنميةً حققت ولا أمنًا واستقرارًا وعدالةً وفّرت، يترافق مع هذا الشلل استشراء مظاهر الفساد والاستبداد والقمع، ومحاولات دولة الاحتلال اختزال دور السلطة في وظيفتين حصريتين هما: الأمن وإراحة دولة الاحتلال من عبء التعامل مع ملايين الفلسطينيين.

لماذا قوى اليسارِ هي المؤهّلة؟

ببساطةٍ شديدةٍ لأنّها ليست لها مصالحُ فئويّةٌ تختلف عن مصالح عموم الشعب، هذه حقيقة نستلهمها من مزايا فكر الطبقة العاملة وحزبها، فالمصالح الفئوية الضيقة (سواء لشرائح أو لقوى سياسية وأحزاب) هي التي فرضت خيار أوسلو على الشعب الفلسطيني، باعتباره خيارَ بيروقراطيّةِ منظمةِ التحرير المتزاوجة مع الكومبرادور

الفلسطيني، والمصالح الفئويّة الضيّقة هي التي أطالت أمد الانقسام، وأجّجت الصراع التناحري، وجعلت التناقض الثانوي يعلو في أهميته على التناقض الرئيسي مع الاحتلال، كما أن المصالح الفئويّة والذاتيّة هي التي تمنع انتهاج برنامجٍ بديلٍ لخيار أوسلو؛ لأن كلفة هذا البديل عالية وتتطلب تقديم تضحيات، وتفرض تخلّيًا عن كثيرٍ من الامتيازات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسلطويّة، والمصالح الفئويّة والحزبيّة الضيّقة. كما أن قوى اليسار مؤهلةٌ لمثل هذا الدور بحكم تجربتها النضالية وخبراتها الوطنيّة وعلاقاتها الدوليّة وذخيرتها الفكريّة والسياسيّة، فضلًا عمّا تتمتعُ به من احترامٍ وقبولٍ نسبيين يجعلها قادرةً على صياغة رؤى وحلول تستند للقواسم المشتركة وليس للأهواء والمصالح.

من هي قوى اليسار إذن؟

دون استسهال الإجابة ولا مع تبسيطها، فلا ادّعاء المرء أو الحزب عن نفسه، ولا تاريخ النشأة والمسار، ولا اليافطات والشعارات التي يرفعها هذا الطرف أو ذاك، ولكن ثمّة معاييرُ علميّةٌ وموضوعيّةٌ معتمدةٌ يمكن بموجبها "تعيين التخوم" بين اليساريين وغير اليساريين، ثم إنّ هذه المسألة متحرّكة ومتغيّرة، فقد يكون الفرد أو الحركة أو الحزب يساريًا، ثم يرتدّ أو يتنصّل من ذلك، وقد يعلن على رؤوس الأشهاد التزامه بنظرية الطبقة العاملة والماركسية اللينينية، ثم لا يعدو سلوكه السياسي أن يكون بالفعل سلوكًا ذيليًا تابعًا لليمين الوطني أو الديني، وقد يقدّم طلبًا للالتحاق بمنظومة الاشتراكيّة الدوليّة التي كانت تضمُّ في صفوفها حزب العمل الإسرائيلي – وهي تضمّ حاليًّا حركة فتح والمبادرة وجبهة النضال الشعبي–. لا بدّ إذًا من معايير، وأبرزها:

- الموقف من القضية الوطنية باعتبارها قضيةَ تحرّرٍ وطنيٍّ ضدّ مشروعٍ كولونيالي استيطاني وليست صراعًا دينيًّا أو بين قوميّتين، والتشخيص العلمي لعلاقة المشروع الصهيوني بالإمبرياليّة.
- الهُويّة الطبقيّة والانحياز للطبقة العاملة والفئات الشعبيّة الكادحة ولمبادئ العدالة الاجتماعيّة.
- الهُوية الفكريّة وتبني المنهج الاشتراكي العلمي دليلًا للعمل وموجّهًا للنضال.
- الانحياز للتجديد والحداثة وأفكار التقدّم ومبادئ الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والمساواة الكاملة للمرأة.

من الصعب تحويل المعايير الواردة آنفًا إلى مسطرةٍ هندسيّةٍ صارمة، ولكن يمكن بناء اتجاهٍ يساريٍّ من خلال تلبية القدر الأعلى الممكن من هذه الشروط ومراكمتها بالممارسة العملية، وليس من خلال الادعاءات اللفظيّة. أوليًّا يمكن اعتماد القوى الديمقراطيّة الخمس نواةً لمشروع إنقاذٍ واستنهاضٍ وطنيٍّ يقوده اليسار ويقوم على استعادة الوحدة الوطنية، واعتماد استراتيجيّةِ نضالٍ وطنيٍّ وتدقيق البرنامج الوطني الفلسطيني.

ما العمل؟

من الصعب، بل المستحيل، على أي فصيلٍ يساريٍّ أن يتصدّى بمفرده لهذه المهمة بكلّ تحدّياتها البرنامجيّة والتنظيميّة، ولعلّ حالةَ الانقسام والتشظّي التي تعيشها فصائلُ اليسار هي ما يشكّك الناس وينفّرها من طروحاتِ هذا اليسار، ويعزله عن جمهورِهِ العريض، ويدفع فصائل اليسار إلى الانكفاء على ذاتها والانشغال بقضاياها الذاتية والداخلية، وهي حالةٌ نعايشها جميعًا، كما أنّنا شهودٌ على حالة

النزيف المستمرّ لكوادر اليسار وعناصره التي تغادر صفوفه، لكنّها غالبًا لا تبتعدُ كثيرًا عن أفكاره وطروحاته.

بناء قطبٍ يساريٍّ موحّد، بدءًا بتطوير الصيغ التنسيقيّة القائمة، وارتقاء بها على غرار صيغة التجمّع الديمقراطيّ من الفصائل الخمسة والمستقلين، يمكن أن يعيد الاعتبار لليسار قوّةً سياسيّةً واجتماعيّةً مؤثّرة، بدل أن يكون شراذم متنافرة، تدور في فلك الحركتين الكبريين والسلطتين الحاكمتين.

تتحمّلُ الجبهةُ الشعبيّةُ لتحرير فلسطين المسؤوليّةَ الكبرى في بلورة هذا الخيار، وخروجه من باب الأماني إلى حيّز التنفيذ، ليس من باب مجاملتها في ذكرى انطلاقتها الرابعة والخمسين، بل من زاوية العوامل التاريخيّة والسياسيّة والتنظيميّة والأخلاقيّة الثوريّة، وكما هي قوانينُ الفيزياء في الكون والطبيعة، حيث تعتمدُ قوّةَ الجاذبيّة على الكتلة، فإنّ لاضطلاع الجبهة الشعبيّة بدور قاطرة تجميع القوى اليسارية ونواته دورًا جاذبًا في تثبيت المشروع وإنجاحه، ومن ثَمَّ استقطاب ليس الفصائل والحركات اليسارية فقط، بل إعادة اجتذاب المئات والآلاف من الجمهور اليساري والكوادر اليسارية السابقة التي نزحت نحو الفراغ وباتت تقف على هامش الحياة السياسية.

في الاستعدادات لخوض الانتخابات التشريعيّة التي كان مقرّرًا لها أن تجري في شهر أيار 2021، وألغاها الرئيس عباس، بلغ عدد القوائم المسجّلة 36 قائمة، من بينها 4 قوائم يساريّة كان مشكوكًا في قدرتها جميعًا على اجتياز نسبة الحسم. وبالتدقيق في طبيعة هذه القوائم والقائمين عليها سنكتشف بسهولة أن نحو 26 قائمة جاءت من خارج الفصائل التاريخيّة المعروفة، بعض القوائم التي تحظى باعترافٍ رسميٍّ وبموازناتٍ ولها تمثيلٌ في هيئات المنظّمة القياديّة، لم تتمكّن حتى من تشكيل قوائم أوليّة، وبعضها ادّعى أنه سوف يشارك انتخابًا وليس ترشيحًا أي أنّه سيعطي

أصواته لحركة فتح، هذه الأرقام والإحصاءات تدلّل على عمق أزمة القوى السياسيّة الفلسطينيّة ومن بينها اليسار، ولو تشكّلت قوّةٌ يساريّةٌ جامعة قطبًا لهذا الجمهور الذي يبحث عن بديلٍ بين القطبين المتناحرين، لما وجدنا كل هذا العدد من القوائم، وانحازت هي وجمهورها لصالح اليسار.

ضماناتٌ لحماية التجربة:

لا ينبغي لليسار وقواه الفاعلة أن تخشى من "تشوّهات الواقع القائم " ولا من تعقيداته، هويتها الفكرية والطبقية تساعدها على التصدي للأسئلة الصعبة والمعقدة، ثم اجتراح برنامجٍ جامعٍ وخلاّقٍ لعموم الحركة الوطنية ويستجيب لهذه المرحلة، لكن مشكلة اليسار كانت وما زالت في جوهرها بنيويّةً وتنظيميّةً قبل أن تكون سياسيّةً وبرنامجيّة، ولحماية أية تجربةٍ مقبلةٍ يمكن أن تقترن أية مساعٍ جديدةٍ لإعادة توحيد اليسار بجملةٍ من الضمانات التي تحمي التجربة، فتكسبها مادةً لاصقةً كالأسمنت تحميها وتحفظ وحدتها من الداخل، ومن خلال بناء تجربةٍ مشتركةٍ يحرص الجميع عليها من خلال الانخراط الفعلي في النضال الوطني والاجتماعي، ومن بين هذه الضمانات على سبيل المثال:

- وضعُ خطّةٍ عمليّةٍ وأجندةٍ زمنيّةٍ لتوحيد المنظمات الجماهيرية الصديقة النسائية والعمالية والشبابية والمهنية.
- إيجادُ مؤسّساتٍ أهليّةٍ مشتركةٍ من بينها معهدٌ مشتركٌ للتثقيف وإعداد الكوادر.
- إيجادُ منابرَ إعلاميّةٍ وثقافيّةٍ موحّدة، وتشمل نشراتٍ مطبوعةً ومواقعَ إعلاميّةً إلكترونيّةً وإذاعةً وتلفزيون.

- تسييج هذه التجربة بمجالسَ موسّعةٍ من كوادر هذه القوى وأصدقائها على مستوى القطاعات والمناطق، وتشمل تجمعات الشعب الفلسطينية كافة، وعدم إبقاء هذه التجربة رهنًا بقرارات القيادة.
- وضعُ خططٍ عمليّةٍ لأنشطةٍ وفعالياتٍ نضاليّةٍ وميدانيّةٍ مشتركة.
- اعتمادُ أنظمةٍ ديمقراطيّةٍ، مثل المداورة والتناوب في تولي المناصب والمسؤوليات.
- إصدارُ تعميماتٍ وقراراتٍ صارمةٍ بإعطاء الأولوية للقوائم اليساريّة الموحّدة في أية انتخاباتٍ محليّةٍ أو نقابيّةٍ مقبلة.

التحالفاتُ اليساريّة – الإسلامُ السياسيّ بين التوافقِ السياسيّ وتناقضاتِ الاجتماعيّ

نضال عبد العال

عضو اللجنة المركزيّة للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين/ لبنان

يستلزمُ العنوانُ المقترحُ للمقالة ضرورةَ الدخول في نقاشٍ تمهيديّ عن سرّ اختيار هذا العنوان بالتحديد، وطريقة صياغته (التحالفات اليساريّة – الدينيّة بين التوافق السياسيّ وتناقضات الاجتماعيّ)، حيث أنّ هذا العنوانَ إشكاليّةٌ من نوعٍ ما، إمّا عدم التقاط عمق الموضوع المطروح – شخصيًّا أستبعدُ ذلكَ تمامًا– أو التباسٌ إذا أحسنّا النيّة، أو خبثٌ يرمي إلى تعمّد إبراز التناقض حدَّ استحالةِ التلاقي، وهذا يحسم مضمونَ المقالة قبلَ كتابتها، في محاولةٍ لتضييق هامش التفكير والتدبير.

أوّلُ ما يلفت النظرَ في العنوان المذكور أعلاه، هو عدمُ التجانس بين المصطلحين، في طرفي المعادلة، اليسار من جهةٍ والدين من جهةٍ أخرى؛ فاليسارُ مفهومٌ يحتملُ تعدّد الخلفيّات العقائديّة، فهو يرمي إلى توصيف الممارسة سياسيًّا أكثرَ منه توصيفَ حالةٍ عقائديّةٍ أو أيديولوجيّةٍ مغلقة، وكما هو معروفٌ ومتداولٌ، هناك يسارٌ ماركسيٌّ ويسارٌ قومي، وشاع مؤخّرًا وصفُ بعض الجهات أو التيّارات الإسلاميّة، التي تصطفُّ في مواجهة التيّارات المحافظة، فيطلق عليها اليسار الإسلاميّ.

لقد مرَّ علينا ما عرف بلاهوت التحرير في أمريكا اللاتينيّة، وهو مزيجٌ من موقفٍ أخلاقيٍّ ينبعُ من عمقٍ دينيٍّ يتّفقُ مع الفهم الماركسيّ في ممارسته السياسيّة، تبنّاهُ عددٌ كبيرٌ من رجال دينٍ وعلماءَ مسيحيّين في خمسينات وستينات القرن العشرين، ويعتمدُ هذا النهجُ بشكلٍ أساسٍ خطابًا سياسيًّا تحرريًّا، وينادي بالعدالةِ الاجتماعيّةِ

والانحيازِ للفقراء، ويحرّض على التحرّر من الاضطهاد والاستعمار، ورفضًا للظلم والاستغلال.

هذا ما اتّسمت به بالفعل الممارسةُ السياسيّةُ لرجال الدين المسيحيين، مثل: جوستافوغوتياريز من البيرو، وليوناردو بوف من البرازيل، وأخوان لويس سيغموبند من الأرجواي، وجون سوبرينو من إسبانيا. وقد انتشرت بعد ذلك مقولاتُ لاهوت التحرير على نطاقٍ واسعٍ لتعمّ قارّات العالم، وهناك عددٌ أخرُ غيرُ قليلٍ سار على نهج الانحياز للمظلومين، والوقوف في وجه الظالمين في مواضيعَ وعناوينَ عديدة، منها التحرّرُ الوطنيّ الفلسطينيّ، وفي مواجهة العنصريّة، وإنصافًا للسود في الولايّات المتّحدة وجنوب إفريقيا، وغيرها من القضايا المحقّة والإنسانيّة في العالم.

اليسارُ مع من ضدّ من؟

يبرزُ هنا السؤالُ التقليديّ، هل يجب أن يقفَ اليسارُ في مواجهة الدين؟ هذا موقفٌ قطعيٌّ ومطلق، وهو من شأن الأيديولوجيا، التي لا تنظر إلى المعطيات الواقعيّة والظروف السياسيّة في مديّاتها الزمنيّة، غير أنّ اليسار كممارسةٍ سياسيّةٍ تاريخيّةٍ قد يقفُ حكمًا في مواجهة بعض القوى الدينيّة، التي تصطفُّ وفقًا لرؤاها ومصالحها في خندق قوى الاستعمار والظلم، ولكن الواقع والمعطى التاريخيّ يقول: إنّ اليسارَ الفلسطينيَّ لم يختر حلفاءه، بل إنّه في تطوّرات الصراع وفي سياق المواجهة مع الاستعمار والاحتلال وجد نفسه محاطًا بحلفاء جلّهم من قوى الإسلام السياسيّ، على المستوى الفلسطينيّ حركتي الجهاد وحماس، والعربيّ حزب الله في لبنان، وأنصار الله في اليمن، والحشد الشعبيّ العراقيّ، وفي البعد الإقليميّ الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران.

وفقًا لهذا الفهم، كان من المناسب ربّما أن يكون العنوان المقترح للمقالة: **(التحالفات اليساريّة والإسلام السياسيّ بين التوافق السياسيّ والتناقض**

الاجتماعيّ)، فنحن لسنا بصددِ التعامل مع بعدها الدينيّ، بل مع أدائها السياسيّ، ونحن بغنى عن التباس المواجهة مع الدين، بل إذا أرادت هذه القوى وصف نفسها بالدينيّة وجب الرفض التام، بل وأكثر من ذلك، حيث يكون اليسارُ مطالبًا بالإصرار على اعتبارها قوى سياسيّة، فوصفُ الدينيّة إيحاءٌ بقداسةٍ من نوعٍ ما يتناقض مع الممارسة السياسيّة؛ فمفهومُ الإسلام السياسيّ يؤشّر للممارسة السياسيّة للأحزاب والحركات التي تستند للمرجعيّة الفكريّة الإسلاميّة، ومن ثَمَّ التعامل معها يحتمل التحالف والصراع، القَبول والرفض، وبذلك يقف الجميعُ على أرضٍ واحدةٍ بغض النظر عن خلفيّاتها الفكريّة.

في بناء التحالفات، وقول نصف الكلام!

من الخطورةِ بمكانٍ قولُ نصف الكلام وابتلاعُ نصفه الآخر، هذا يؤشّر إلى سوءِ نيّةِ فاعله، أو ينمّ عن وعيٍ سطحيٍّ إذا أحسنّا النيّة، فمسألةُ التحالفات تتعلّق بقضيّة التحرّر الوطنيّ والقوميّ، أي المواجهة الشاملة مع المشروع الصهيوني، وهكذا تتّضح مسألة التحالفات باعتبار أنّها ليست قضيّةً هامشيّةً أو جزئيّةً يمكن مقاربتها دون استعراضِ لوحة الصراع بشكلٍ شاملٍ وعميق. سمعنا الكثير من الغمز واللمز عن التحالف بين اليسار وحزب الله، أو بين اليسار والجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، أو بين اليسار وحركتي الجهاد وحماس. الغريب في الأمر أن من ينتقدون هذه التجارِب التحالفيّة، يرفضونها دون أن يكون لديهم أية مقترحاتٍ لتحالفاتٍ بديلةٍ عن هذه القوى الإسلاميّة، فإذا كان التحالف مع الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران مرفوضًا أو تخفيفًا غيرَ مرغوبٍ لدى البعض، عليهم أن يقترحوا قوى أخرى ليتحالف اليسارُ معها، في مواجهةِ معسكرٍ فيه هذا الكمُّ من الأعداء، الذي يزدادُ يومًا بعد يومٍ للأسف، ليضمَّ ذوي القربي، وربّما أيضًا بعضًا من ذوي الأرحام إلا إن كان هناك عاقلٌ يعتقد أنّه يمكن لأيةِ قوى مهما بلغت من قوّةٍ واقتدارٍ أن تستمرَّ في خوض الصراع دون الحاجة

إلى إقامة تحالفاتٍ على مختلِف الأصعدة والمستويّات، في مثل هذا الصراع التحرّري الوطنيّ والقوميّ الذي نخوضه في مواجهة معسكر أعداء الشعب الفلسطينيّ والعربيّ، حيث يبدأ من الكيان الصهيوني ولا ينتهي عند الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بل يمتدّ ليعبرَ طول العالم وعرضه، وصولًا إلى حيث تحيطُ بنا الرجعيّة العربيّة من كلّ جانب، بل وقد يصلُ إلى ما بين ظهرانينا.

إذًا، فالتجربةُ الملموسةُ تقول: إنّ هذهِ التحالفات لها شروطُها وظروفُها التي فرضتها تطوّرات معطيّات الصراع وتعقيداته في سياقه التاريخيّ، طبيعة العدوّ وتشابك مصالحه على الصعيد المحليّ والعربيّ والدوليّ، باعتباره منظومةً متكاملةً مترابطةً عضويًّا من الأعداء. صحيحٌ أنّ الصراعَ يأخذ بعدًا طبقيًّا، ولكنّه يتشعّبُ ويتعمّقُ صراعًا تحرريًّا وجوديًّا، هذا في ظلّ تراجع اليسار العالميّ، كمنظومةٍ مترابطةٍ ومتكاملةٍ تخوض المواجهة الشاملة مع المعسكر الآخر.

صعودُ التيّارات السياسيّة الإسلاميّة أوجد واقعًا جديدًا، ليس على الصعيد الفلسطينيّ والعربيّ فحسب، ولكن أيضًا على الصعيد العالمي، ومن ثَمَّ من الحصافة الإقرارُ بحقيقةِ دورِها وإسهامها في المواجهة، ومن الإنصاف الإقرارُ بأنّها شكّلت إضافةً متميّزةً في النضال، وأنّ لها تأثيرَها الكبيرَ في الواقع الاجتماعيّ وجذورها العميقة في الوعي الجمعيّ، وعليه فإنّ هذا المعطى الجديد قد يشكّل فرصةً تاريخيّةً حقيقيّةً لبناء قواسمَ مشتركةٍ قد تكون في الوقت الراهن لا تتعدّى العناوينَ السياسيّة، وتقاطع في تحقيق أهدافٍ تحرريّةٍ على المستوى الوطنيّ، والتخلّص من التبعيّة على الصعيد القوميّ، والانتصار لحقّ الشعوب في التصدّي للاستغلال والإفقار والهيمنة على الصعيد العالميّ، غير أنّ هذه الممارسة السياسيّة سوف تشقّ مجاريَ في مساراتٍ تاريخيّة، وتؤسّس لبناء فهمٍ مشتركٍ في قضايا ذات أبعادٍ مجتمعيّة.

البَدْءُ من القواسم المشتركة تجاهَ الفضاء المشترك:

بالخبرةِ النضاليّة يمكّننا أن نتحدثَ عن معيارين رئيسيّين للتلاقي بين مختلِف القوى سواءً كانت يساريّةً أو قوميّةً أو الإسلام السياسيّ. المعيار الأوّل، هو الانخراط في مواجهة المشروع الصهيونيّ الأمريكيّ في المنطقة. المعيار الثاني، هو تقبّل الآخر واحترام خلفيّته الفكريّة. وعليه، فإنّ أيَّ قوى يتوفّر فيها هذان الشرطان من الضروريّ أن يسعى اليسار إلى بلورةِ قواسمَ مشتركةٍ معها لرصّ الصفوف، وبناء جبهةِ المواجهة ضدّ العدوّ الصهيونيّ.

من الجدير ذكرُهُ في هذا السياق، أنّ سرَّ الإخفاق في بناءِ مشروعٍ عربيٍّ متكاملٍ بأبعاده الإسلاميّة والقوميّة واليساريّة، هو تأخّرُ ظهور تيّاراتٍ سياسيّةٍ إسلاميّةٍ تتصدّى لقضايا الصراع التحرّري الوطنيّ والقوميّ، أي افتقادها للخبرة في بناء تَجرِبةٍ تاريخيّةٍ من التلاقي والتمازج والتثاقف بين المكوّنات الفكريّة الأخرى، ومن ثَمَّ إنزواؤها وعزلتها في المساجد للدعوة والدروس الدينيّة أسهم في تكثيف المضمون الأيديولوجيّ في خطابها السياسيّ وتوجّهها الجماهيريّ، ما أوجد الحواجزَ والموانعَ الكثيرةَ والكبيرةَ أمامَ عمليّةِ تقبّل الآخر وسوء الفهم، ورفض التلاقي وحتى الاختلاف فيما هو متّفقٌ عليه. إنّ حضورَ هذه القوى إلى ميدان الصراع والمواجهة والعمل السياسيّ سيؤدّي إلى الاحتكاك السياسيّ بوجهيه؛ السلبيّ والإيجابيّ، وهذا من شأنه أن يشذّب الخطاب الأيديولوجيّ واللغة القطعيّة التكفيريّة من الجانبين، من خلال الممارسة السياسيّة والنضاليّة يومًا بعدَ يوم، ستجد هذه الأطراف نفسها أمامَ إلحاحيّةِ البحث عن القواسم المشتركة، وستسهم التحدّياتُ في ساحات النضال ذات الطابع الوطنيّ والقوميّ في خلق المساحات المشتركة والأهداف المشتركة، وقد تبدأ من دوائرَ صغيرةٍ بادئ الأمر، وتحكمها عناوينُ محدّدة، ولكنّها مع الزمن والممارسة النضاليّة ستتّسع وتتشّعب لتخلقَ فضاءً مشتركًا يمكن أن يشمل كلَّ الأبعاد الأخرى.

المسؤوليّةُ الوطنيّةُ وبالمعنى التاريخيّ التي تقعُ على كاهل اليسار، هي بلورةُ مشروعٍ وطنيٍّ وقوميٍّ شاملٍ ومتنوّعٍ ووحدويّ، يجمع كلَّ ألوانِ الطيف من مشاربَ فكريّةٍ وإثنيّةٍ وعرقيّةٍ ذات توجّهٍ إنسانيٍّ على المستوى العالميّ، وحتى يستطيع اليسار القيام بهذهِ المهمّة النبيلة عليه أن يتصدّى لتحدٍّ مركّب، أوّلًا العمل الجديّ لتحقيق تراكم قوّةٍ وقدرةٍ ذاتيّة، فيكون حاضرًا وقويًّا ومتماسكًا، ولديه رؤيةٌ واضحةٌ عمّا يريد، وكيف يتحقّق ممّا يريد، أمّا الثاني، فهو البحثُ عن قواسمَ مشتركةٍ مع القوى الأخرى، ولا سيّما منها الإسلام السياسيّ، وهي موجودةٌ حتمًا ويجب تذليلُ العقبات أمامَ التلاقي حولها. إنّ الشرطين المذكورين (مواجهة المشروع الصهيونيّ الأمريكيّ وتقبّل الآخر) لا يشكلانِ قاسمًا مشتركًا لعلاقةٍ مرحليّةٍ وحسب، بل ومن شأنهما أن يخلقا فرصًا لتبادلِ الأفكار والحوار الدائم والفهم المتبادل والمشترك لعناوينَ جديدةٍ مستقبلًا.

هل يلبي مفهوم اليسار متطلبات المرحلة؟

مهند عبد الحميد

باحث وكاتب سياسي/ فلسطين

بينت تجارب التغيير العديدة أهمية وجود قطب ثالث مستقل تتلاقى مصالحه مع مصالح الفئات المجتمعية الواسعة، وبخاصة في زمن التوحش الاقتصادي النيوليبرالي الذي عمق من واقع يزداد فيه الأغنياء غنى ويزداد الفقراء فقرا.

عربيا وفلسطينيا، ثمة حاجة لقطب ثالث مستقل يكون مؤهلا لتجاوز ثنائية الدولة العميقة أو سلطة العسكر من جهة، والإسلام السياسي في الجهة الأخرى، تلك الثنائية التي تسببت في إحداث انسداد ديمقراطي يرقى إلى مستوى استعصاء، وقد أفضى إلى كبح المشاركة الشعبية في عملية التحرر والبناء وفي مكافحة تغول الرأسمال غير المنتج وهشاشة التنمية. مركزا السيطرة المشار إليهما قادا المجتمعات إلى أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية غير قابلة للحل في إطار علاقات السيطرة الداخلية والتدخلات الخارجية، وحيث لا يمكن حل التناقض باستبدال مركز بآخر أو ببقاء الصراع بينهما على حاله، وكل ذلك يؤكد الحاجة إلى قطب ثالث يعمل على فتح الانسداد تدريجيا.

الطرف المفترض المرشح للعب دور القطب الثالث، هو اليسار المنظم ومثقفون ثوريون، يملكون رؤية ومقومات التغيير المنشود، رؤية تستند لقيم التحرر الوطني والاجتماعي وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وتواكب التطور العلمي والتقني بذهنية منفتحة على كل تقدم. ومن أسباب التعويل على اليسار أن بنيته ليست جزءا أو امتدادا للطبقات الاستغلالية، ولا يوجد مصالح طبقية لجسمه الرئيسي تدفعه، لأن يكون مستغِلا للغير وفاسدا، مع أن لدى العديد من قيادات اليسار انحرافات من نوع

التذيل للقوى المستغِلة أو تشكيل غطاء لها، محدثًا تشويشا على دور اليسار، ليس أقله فقدان استقلاليته ومصداقيته وتهميش دوره.

متطلبات الواقع :

قبل التوقف عند دور اليسار الفلسطيني كقوة تغيير مفترضة، يجدر البدء بالمتطلبات التي يطرحها الواقع، وهنا سنجد مهاما من كل الأوزان والعيارات، يقع في مركزها حل المسألة الوطنية بما هي عملية تحرر الشعب الفلسطيني من الاحتلال وتقرير مصيره. المهمة الملموسة هي انتقال الشعب الفلسطيني من مسار أوسلو وقيوده واستخداماته ونتائجه، إلى مسار تحرري مستقل عن كل أنواع التدخلات والوصاية، وما يعنيه ذلك من تنظيم مشاركة الشعب الفلسطيني بمختلف مكوناته في معركة الخلاص من الاحتلال.

إن إعادة الاعتبار للمشاركة الشعبية في التحرر وتقرير المصير، يطرح مهمة معالجة الاستعصاء الديمقراطي الفلسطيني الذي من مظاهره تكلس المؤسسات والهيئات وانفصالها عن الأجسام التي تمثلها، يطرح تصويب وضع المؤسسات في إطار المنظمة والسلطة والاتحادات والنقابات، ذلك التصويب الذي يحتاج لإعادة البناء من داخل البنية التحتية وعبر معارك ديمقراطية وحراكات اجتماعية تضم الفئات والأجسام التي لها مصلحة في التغيير. على سبيل المثال، لا يمكن تغيير الواقع المترهل البيروقراطي لاتحاد العمال والنقابات المحسوبة عليه، إلا من خلال العمال وقاعدتهم العريضة. الشيء نفسه ينطبق على اتحاد الكتاب، والإعلام، والمرأة، والمعلمين، والمحامين، والفنانين، والطلبة.

هناك فرق جوهري بين اختيار معبرين لتلك الاتحادات والمنظمات من الاجسام القاعدية على أساس البرامج والمهمات والحاجات والأداء والمساءلة والمحاسبة، وبين

استمرار الاعتماد على التعيين ونظام المحاصصة "الكوتا" وسيطرة التنظيم الحاكم والتنظيمات السياسية على تلك الاتحادات وحصرها في مهمة الولاء السياسي.

البلد بحاجة إلى نظام مؤسسي ديمقراطي يربط المهمة الوطنية للاتحادات بالجانب المهني والحقوقي المطلبي وبحرية التعبير والنقد والضغط على مراكز القرار. إن تعافي الاتحادات ومنظمات المجتمع المدني، يعنى إشراك قواعدها وأجسامها في النضال الوطني الديمقراطي والمطلبي الاجتماعي، هذه الشراكة الضرورية تشكل بديلا لحالة استخدامها كأداة سيطرة بعد تفريغها من مضمونها الديمقراطي. ثمة فرق بين الاستقواء بالاتحادات المعبرة عن قواعدها – فئات واسعة من الشعب – في المعركة الوطنية وفي عملية البناء، وبين الاستقواء بالعائلات والعشائر وأجهزة الأمن.

ومن متطلبات التغيير والتطوير التي يطرحها الواقع الفلسطيني أيضا، نظام التعليم المحافظ الذي يقيد العقول ويُستخدم كأداة لسيطرة سياسية واجتماعية، ويميز في مجالات الدين والجنس ويتجاهل قيم الحداثة غير المادية، ويعتمد سياسات تعليم تقليدية قائمة على التلقين والحفظ وايداع المعلومات، وفصل العلم عن حاجة المجتمع لاستخدامه في تطوير المجتمع في المجالات المختلفة. مهمة الانتقال من نظام تعليمي محافظ وتقليدي إلى نظام تعليمي تحرري يزيل القيود عن العقول، تعد من المهام الأساسية التي تدعم مناعة المجتمع وتفتح الطريق أمام الابتكار والإبداع ومواكبة التطور العلمي الهائل على صعيد كوني. ثم تأتي مهمة تغيير منظومة القوانين الرسمية التي ما زالت تنتمي إلى العهود الغابرة وللقانون العشائري الذي ينتمي إلى مجتمع رعوي ما قبل مدني، واستبدالها بمنظومة قوانين وضعية وعصرية متوائمة مع منظومة القوانين العالمية وبخاصة في مجال حقوق الإنسان والمساواة مع نصف المجتمع ومع قانون عصري للضمان الاجتماعي وقوانين تكفل حريات التعبير. هذه المهمة ضرورية لجهة اعتماد معايير متقدمة موحدة وملزمة كبديل

للأعراف والتقاليد التعصبية المتأخرة التي عفا عنها الزمن. مهمات تحتاج إلى جهود كبيرة، وتحديدا إلى إشراك كل القوى التي لها مصلحة في تغيير الواقع، وتحتاج إلى مدى زمني قد يطول، وإلى مواءمة اليسار لجهة امتلاك مقومات الشروع بالتغيير والبناء.

المواءمة اليسارية المطلوبة :

طالما طرح تغيير الواقع على أجندة القوى اليسارية، فمن المنطقي أن يبقى الفكر مطروحا للتصويب والتطوير والنقد باعتباره من أهم أدوات التغيير. في واقعنا الفلسطيني هناك علاقة بين مشروع التحرر الوطني والاجتماعي وبين النشاط المعرفي والفكري، والحوار والسجال والنقد الذي يساهم في حل التناقضات وايجاد الحلول للمشكلات وتحصيل حاصل يقود إلى تطور الفكر السياسي، لكن الغلبة كانت للعمل الوطني على حساب الثقافة والمعرفة والفكر، وهذا يتعارض مع حقيقة أن الظواهر في تحول مستمر، ومنهج دراسة الظواهر في تعمق مستمر، ما أدى إلى نمو تيارات ومدارس فكرية كبرى على صعيد كوني، كالبنيوية، والتفكيكية، ومدرسة فرانكفورت، ومدرسة تشومسكي السنديكالية".

ما يعنينا هنا تطور الفكر التحرري الفلسطيني، الفكر المنشود الذي لا يتطور بمعزل عن التواصل مع المدارس والتيارات القائمة والمستجدة، وبمعزل عن السجال مع الثقافة المحافظة والمتزمتة السائدة في المجتمع والتجمعات الفلسطينية، والإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الواقع. سجال يدمج التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي وينتصر للعلمانية والتنوير والعقلانية، ويجتذب الأجيال الشابة التي كانت فريسة سهلة للثقافة المحافظة وتياراتها التي تستخدم التحريم والتكفير والتخوين –الترهيب – في نشر وتكريس الثقافة المتزمتة. ما يهم هنا الترابط بين المهمتين الوطنية والاجتماعية، فلا يعقل التغاضي عن تجاوزات تمس العدالة والمساواة وحرية التعبير

بوجود اتفاق حول المسألة الوطنية، وبالتشارك في مقاومة المحتلين، ولا يعقل التسليم بقيادة التحرر الوطني لقوى غير ديمقراطية وتناصب العداء للتحرر الاجتماعي. وما يهم مساهمة الفكر في توليد حركات وممارسات اجتماعية جديدة، وتوليد أشكال من المقاومة الشعبية، للتغلب على سيطرة المستعمرين وللتغلب على أشكال الاستغلال والاستلاب والظلم داخل المجتمع.

المواءمة التي لا تقل أهمية عن الفكر بل هي جزء لا يتجزأ من الفكر والتي يحتاجها اليسار كي يلعب دور القطب الثالث هي الديمقراطية، أكثر من ألف مساهمة نظرية راجعت التجربة الماركسية ونقدت المركزية بشدة، المركزية المخولة بكل شيء من خلال نظام سيطرة مغطى بالديمقراطية التي أضيفت كمصطلح إلى المركزية بالشكل وانفصلت عنها في المضمون والفعل.

تقول روزا لوكسمبورغ، إن الاشتراكية لا يمكن تأسيسها على الطاعة العمياء ولا على تبعية مناضلي الحزب وكل منظمات الحزب في كل نشاطاتها حتى أدق التفاصيل بعماء لسلطة مركزية تضطلع وحدها بالتفكير واتخاذ القرارات في الوقت الذي تنفصل فيه عن البيئة الثورية، وبدون ديمقراطية لا يمكن تحقيق إنجازات كبرى، ولا يمكن التضحية بالديمقراطية على مذبح متطلبات النضال. لقد أعادت المراجعات النظر في ديكتاتورية البروليتاريا واعتبرته هدفا متناقضا مع الديمقراطية، وغير قابل للتحقيق بل كان غطاء لديكتاتورية قيادة الأحزاب وتحصيل حاصل للأحزاب ذاتها. واستند المراجعون إلى التحولات العميقة التي شهدها الإنتاج – الهايتيك ومجمل الصناعات الإلكترونية– التي استبدلت كما ضخما من العمال بعدد قليل من المهندسين والعمال الفنيين، وعبر صعود حركات اجتماعية جديدة عن تراجع الدور المركزي للطبقة العاملة، ووضع أساسا للانفتاح على الأشكال الديمقراطية للتنظيم، وعلى العقول الشبابية المنفتحة على تقنيات العصر ووسائله الحديثة. لا بديل عن

الديمقراطية داخل الأحزاب اليسارية وفي العلاقة فيما بينها وفي العلاقة داخل المجتمع الفلسطيني والتجمعات في مختلف البلدان، وفي العلاقة مع الحلفاء فالديمقراطية لا تتجزأ. ولا يمكن لليسار أن يخوض معركة الديمقراطية في إطار مؤسسات منظمة التحرير، إذا لم يكن هو ديمقراطيا في مؤسساته وفي علاقاته، فالديمقراطية لا يصنعها غير الديمقراطيين، كما الحرية التي لا يصنعها غير الأحرار.

الطريق إلى وحدة اليسار يمر عبر الديمقراطية، سيما وأن الاتفاق في القضايا الاجتماعية كبير والاتفاق على إنهاء الاحتلال ونظام الابارتهايد الاستعماري جوهري، إزاء ذلك لا يوجد مبررا موضوعيا لتشرذم اليسار، وتحديدا لا يوجد ما يبرر لليسار خوض الانتخابات مبعثرا.

في الذكرى 54 لانطلاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

حسن صعيب

عضو الكتابة الوطنية لحزب النهج الديمقراطي المغربي/ المغرب

من المعلوم أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خرجت من رحم حركة القوميين العرب، على ضوء مراجعة سياسية جذرية، في أعقاب هزيمة حزيران سنة 1967، وقد مرت منذ عقود خلت من تجارب سياسية وتنظيمية وفكري غنية، كادت أن تعصف بما راكمته من خبرة سياسية وعسكرية، نتيجة التناقضات التي اخترقتها بسبب الاختلاف السياسي والتنظيمي الذي تمخض عنه خروج الجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير الفلسطينية، غير أن فطنة القيادة السياسية الجماعية والدور الخاص الذي لعبه القائد المؤسس الحكيم جورج حبش، وتمسك الجبهة بالخط السياسي السديد الذي يقرأ بشكل علمي الواقع الفلسطيني ويمسك بجميع أطراف الصراع، وفي القلب منه القراءة الموضوعية لجوهر المشروع الصهيوني، باعتباره مشروعًا استيطانيًا عنصريًا يستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وفرض الهيمنة الاقتصادية والسياسية على الأمة العربية جمعاء، تحت مظلة عسكرية تستند إلى تفوقها المطلق سواء في الأسلحة التقليدية أو النووية، وبدعم كبير من الولايات المتحدة الأمريكية. وضد هذا المشروع صاغت الجبهة منظورًا جدليًا لعمليات التحرر المتنوعة، بحيث ربطت بشكل وثيق بين مهمات التحرر الوطني والديمقراطي بمضمونه المجتمعي والاقتصادي، وقد شدد القائد الثوري الراحل جورج حبش في خطابه التاريخي أمام منتدبي المؤتمر السادس عام 2000 قائلًا: "إن العامل الأساسي في تميز تجربة الجبهة الشعبية وخصوصيتها التي نالت كل هذا الإعجاب وهذا الدعم والتأييد، ولعبت كل هذا التأثير فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا، يعود بالأساس وبالدرجة الأولى إلى تشابك الخط السياسي الذي مثلته الجبهة في المشروع الوطني التحرري بالخط القتالي"، ولئن جرت مياه

كثيرة تحت الجسر، بعد عقدين من هذا الخطاب الشهير، فقد حافظت الجبهة على سدادة الخط السياسي الذي يربط النضال الوطني بالاجتماعي والنضال القومي بالنضال العربي، وهذا الأخير بالنضال الأممي ضد الاستيطان الصهيوني والتسوية الفلسطينية– الصهيونية – الإمبريالية، ومثالها الساطع "اتفاقية أوسلو" التي فرضت على الفلسطينيين دولة ممسوخة فيما تبقى من أراضي الضفة الغربية.

واليوم نشهد ردة كبيرة غير مسبوقة في التاريخ سواء على مستوى الصراع الداخلي الفلسطيني بين فتح وحماس، أو على المستوى العربي بهرولة بعض الأنظمة العربية نحو التطبيع الذي يعتبر طعنة كبيرة من الخلف لنضال الشعب الفلسطيني، من أجل حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه.

إن تراث الجبهة الشعبية، غني بتضحيات أطره وبشهدائه، وبما يزخر به من خبرات تنظيمية وفكرية وسياسية وقتالية، أغنت أكثر من تنظيم ماركسي عربي في مختلف البلدان العربية والمغاربية، وأضحت تشكل نبراسًا تهتدي به مختلف شعوب العالم من أجل التحرر من نير الاستعمار والإمبريالية.

قراءةٌ في دراسةِ التطوّراتِ الفكريّةِ والسياسيّةِ للجبهةِ منذُ تأسيسِها إلى اللحظةِ الراهنةِ.. للكاتب والمفكّر الماركسيّ الأستاذ: غازي الصوراني

رامي مراد

باحثٌ في قضايا الشبابِ والتنمية/ فلسطين

في ضوءِ ما كتبَهُ المفكّرُ الماركسيّ غازي الصوراني بمناسبة 54 عامًا على انطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين في كتابه التطوّرات الفكريّة والسياسيّة للجبهة منذ تأسيسها للحظة الراهنة، يمكنُ الوقوفُ على رؤيةِ الجبهة لاستعادة دورها كحزبٍ يساريٍّ ماركسيٍّ عبرَ دفاعها عن الجماهير الفقيرة، التي تدفعُ يوميًّا ثمنَ الاستغلال الذي تمارسه القوى الإمبرياليّةُ والاستعماريّةُ وحلفاؤها ممّن وصفهم الأستاذ غازي الصوراني بالكومبرادور في المنطقة العربيّة.

فقد أبرز الأستاذ غازي الصوراني في مقدمة الدراسة أنّ إحياء ذكرى انطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين يكمنُ في استعادة التأكيد على الالتزام الخلّاق بالمبادئ الماركسيّة اللينينيّة والأهداف الوطنيّة والديمقراطيّة، التي عبّرت عنها ومارستها الجبهةُ خلال مسيرتها النضاليّة، وهو ما يعني تأكيد الانحياز والتعبير عن مصالح الفئات الأكثر هشاشةً وفقرًا في واقعنا الفلسطينيّ والعربيّ.

تأتي ذكرى الانطلاقة 54 للجبهة هذا العام في وقتٍ يزدادُ فيه القلقُ والخوفُ من تفكّك النظام السياسيّ وتهويد القضيّة الفلسطينيّة عبرَ مزيدٍ من سباق التطبيع ومحاولاتٍ حثيثةٍ ساعد الإنقسامُ السياسيُّ على إنجازها، المتمثّلة بإلغاء قراراتِ الأمم المتّحدة المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة، وعودة اللاجئين الفلسطينيّين منها قرارات 181 و191، بالإضافة لإنهاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

ومن خلال إسهاب الأستاذ غازي الصوراني في الحديث عن الدور الطليعيّ الذي تؤدّيه الجبهةُ كحزبٍ يساريٍّ ماركسيٍّ لينينيٍّ في مقدمةِ كتابِهِ فقد أكّد على أنّ البديلَ لاستنهاض دور الجبهة، ونهجها هو مزيدٌ من غرق مجتمعنا الفلسطينيّ نحو همجيّةٍ تتحفّزُ من قوى الإمبرياليّة الصهيونيّة والرجعيّة العربيّة، وهو ما يعني حسب المفكّر غازي الصوراني، وكما قال نصًّا في كتابه: "إنّ إدراك هذه الحقيقة من شأنه أن يصبحَ بحدِّ ذاتِهِ حافزًا للإرادة، خاصّةً لدى الرفاقِ المؤمنين بمبادئ حزبهم وجبهتهم وضرورة النضال بكلّ أشكالِهِ؛ السياسيّ، والمجتمعيّ، والكفاحيّ لوقف الانحدار نحو الكارثة، وشقّ الطريق صوبَ المستقبل، الذي تتطلّع إليه بشوقٍ كبيرٍ جماهيرُ الفقراء والكادحين من أبناء شعبنا".

ويختمُ الأستاذ غازي الصوراني مقدّمةَ كتابِهِ بالفقرةِ التي تعبر بواقعيّةٍ لا تنفصل عن الحلم الثوري فيقول:"...هي اليوم تجدّدُ العهدَ وتجدّدُ روحَها الثوريّةَ من أجل نهوضها، واستعادة دورها الطليعيّ ومواصلة النضال لتحقيق الأهداف، التي استشهد من أجلها الآلاف من الرفاق المناضلين عبرَ مسيرتها، وذلك انطلاقًا من إيمانها وقناعتها التي عبّرت عنها مواثيقُها بأنّ الصراعَ هو صراعٌ عربيٌّ صهيونيٌّ إمبرياليٌّ بالدرجة الأساسيّة يكون الثوّار الفلسطينيّون في طليعتهم...".

المسيرةُ التاريخيّةُ للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين:

عبّر الأستاذ غازي الصوراني بوعيٍ عميقٍ عن العلاقة التي ربطت سيرورة النضال الوطني بمستقبلِ النضال الثوريّ التقدّمي للحركة الثوريّة على مستوييها العربيّ والأمميّ، ذلك الربطُ كان جليًّا عندما أعاد تجربةَ الجبهة الشعبيّة التنظيميّة والسياسيّة لكونها امتدادًا لتجربة حركة القوميّين العرب، وذلك كما قال: "... إنّ التاريخَ السليمَ للجبهة بكلّ ما مثّلته لا بدَّ وأن يبدأ من وضع حركة القوميّين العرب ليس لناحية ما تطوّرت وانتهت إليه فحسب، بل فيما انطلقت منه أصلًا. إنّ البحثَ

في فلسطينيّة حركة القوميّين العرب خارج قوميّتها نوعٌ من العبث لا يوازيه إلا البحث في قومية الحركة خارج إنتاج تجسيد لسايكس بيكو".

ولادةُ الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين:

تزامنت انطلاقةُ الجبهة مع ظروفٍ تعجُّ بالرؤى والحركات الثوريّة التحرّريّة والتقدميّة، لكنّها وَفقًا للأستاذ غازي الصوراني، كانت أيضًا انطلاقةً ارتبطت بهزيمة حزيران عام 1967، والدروس النظريّة والسياسيّة والتنظيميّة التي أفرزتها وبلورتها تلك الهزيمة، التي ثبت من خلالها فشلُ برامج الأنظمة العربيّة، بما فيها تلك التي كانت توصف بالأنظمة الوطنيّة.

كان من مبرّرات التحوّل الجذريّ لحركة القوميّين نحو الماركسيّة ما خلص إليه تحليل اللجنة التنفيذيّة القوميّة لحركة القوميّين العرب بأسباب هزيمة 1967، حيث خلص البيان إلى ضرورة انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعيّة الكادحة، لكونها الأكثر جذريّة في مقاومة الاستعمار وحلفائه المحليّين، وذلك بحكم مصالحها الطبقيّة وأيديولوجيتها الثوريّة، وتحت هذه القيادة سوف يكون على البرجوازيّة الصغيرة، وكلّ العناصر والقوى الوطنيّة والتقدميّة أن تسهم بدورها في معركة التحرّر الوطنيّ. وقد يبدو أنّ شرط استعادة الجبهة لدورها الطليعيّ يكمن في استعادة الدور الأساسي للفئات الأكثر فقرًا عبرَ تمثيلها في هيئات الحزب الأولى بدلًا من سيطرة البرجوازيّة الصغيرة والمتوسطة على هيئاتها الأولى.

وخلالَ هذا المحور تناول الأستاذ غازي الصوراني محطّاتٍ متعدّدةً في تطوّر الجبهة الشعبيّة منذ بيانها التأسيسيّ الأوّل، الذي خلا من تحديد هُويّة الجبهة الشعبيّة الفكريّة والأيديولوجيّة، وذلك لكونها جبهةً عريضةً تضمّ تحت لوائها أطرًا متعدّدةً وصولًا لمؤتمر آب 1968، وانشقاق الجبهة الديمقراطيّة نتيجةً لجدلٍ وحوارٍ دار حول قضايا نظريّةٍ وسياسيّةٍ وتنظيميّة. وبفعل ثباتِ قيادة الجبهة وقوّتها تمّ تجاوز

نتائج الانشقاقات وصولًا لعقد المؤتمر الوطنيّ الثاني في فبراير 1969، الذي أقرّ تبنّي الماركسيّة اللينينيّة، وتحويل الجبهة إلى حزبٍ ماركسيّ.

لا بدّ في هذا السياق من التأكيد على أهميّة مراجعة الشعار الذي طرحته الجبهة في مؤتمرها الثاني بخصوص العلاقة بين حركة القوميّين العرب والجبهة الشعبيّة، حيث أصبحت حركةُ القوميّين العرب في خدمة الجبهة، ما يعني انصهار الحركة، وكلّ أطرها في أطر الجبهة الشعبيّة، وهو ما فهم ضمنًا تراجع رؤية الجبهة من طبيعة الصراع بكونه صراعًا عربيًّا صهيونيًّا إلى صراعٍ فلسطينيٍّ صهيونيّ، وهو ما أسّس لاحقًا لتراجع العلاقة بين الجبهة الشعبيّة وامتدادها القوميّ وانحصار قيادتها في القيادات الفلسطينيّة.

المراجعةُ تستوجب كما قال الأستاذ غازي الصوراني في دراسته نصًّا: "... الأمر الذي يفرض على الرفاق في الجبهة مراجعة ذلك الشعار، ومن ثَمَّ إعادة إحياء البعد القومي للصراع وتفعيله من منظورٍ ماركسيٍّ ينطلق من الدعوة إلى تمكين العلاقة الفكريّة والسياسيّة والتنظيميّة بين فصائل وأحزاب اليسار في الوطن العربي كافة، ومن ثَمَّ البَدْء بإجراء الحوارات المعمقة مع القوى اليساريّة العربيّة كافة، بما يحقّق بلورة الحركة الماركسيّة العربيّة الواحدة كافة أو الحركة الاشتراكيّة العربيّة الواحدة، وتفعيل نضالها ضدّ أنظمة التبعيّة وإسقاطها، ومن ثَمَّ امتلاك مقوّمات القوى السياسيّة والاقتصاديّة والتكنولوجيّة والعسكريّة الكفيلة بمجابهة الوجود الإمبريالي الصهيوني وإنهائه من بلادنا؛ وذلك تجسيدًا لأهميّة الفكر السياسيّ كما نصّت عليها وأكّدتها وثيقة المؤتمر الثاني بأنّ الشرط الأساسي من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور، والرؤية الواضحة للعدوّ، والرؤية الواضحة لقوى الثورة. على ضوء هذه الرؤية تتحدّد استراتيجيّة المعركة، ودونها يكون العمل الوطني عفويًّا ومرتجلًا، لا يلبث أن ينتهي إلى الفشل".

في الوثيقةِ السياسيّة للمؤتمر السادس للجبهة عالجت الجبهة الشعبيّة الكثير من القضايا وتصاعد النقاش حول العلاقة مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، حيث تراها بالرغم من كل ما لحق بأنها تمثل شعبيًّا وقانونيًّا إطارًا وطنيًّا جمعيًّا، ومعبّرًا معنويًّا وكيانيًّا عن وحدة الشعب الفلسطيني؛ الأمرُ الذي يعني أنّ المنظّمة تبقى معبّرًا عن معاني وحدة الشعب السياسيّة ومضامينها، لذلك فهي ومضامينها ميدانٌ لصراع القوى السياسيّة، دون أن يصل ذلك الصراع إلى حدود المساس بها كوجودٍ قانونيّ وإطارٍ مؤسساتيٍّ عام. فإنّ ذلك ووَفْقًا للأستاذ غازي الصوراني يستدعي تحويل موضوع منظمة التحرير إلى ميدان مجابهة ضد نهج يبدد دورها ومكانتها، ويواصل توظيفها بصورة استخدامية لخدمة خيار أوسلو، وهو ما يصب في خدمة محاولات الكيان الصهيوني شطب المنظمة وإنهائها.

فوفقًا للأستاذ غازي الصوراني يعني ذلك أن التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية مسألة متحركة ترتبط بمدى التزام المنظمة بالثوابت الوطنية والدفاع عنها.

أما بالنسبة لعلاقة الجبهة مع قوى الإسلام السياسي فكما يرى الأستاذ غازي الصوراني بكونها علاقةً متحرّكةً وجدليّةً تبعًا لتناقضات الواقع السياسية والاجتماعية، ومع ذلك فهي تمتاز في هذه المرحلة بتقاطعٍ أعلى على الصعيد السياسي، حيث تقف الجبهة والقوى الإسلامية على أرضية المعارضة والمواجهة لمشاريع التسوية الأمريكية الصهيونية، في حين على الصعيد الاجتماعي، فإنّ التعارض والتناقض أكثرُ حضورًا، سواءً على صعيد فهم الديمقراطية – كقيمٍ وآلياتٍ وممارسةٍ – لبناء المجتمع ومؤسّساته أو تجاهَ القضايا الاجتماعية الرئيسية كحرية المرأة، حرية الاعتقاد، حرية التعبير، الاجتهاد وحرية الإبداع الثقافي، وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها . وهذا يعني وفقًا لما عبّر عنه الأستاذ غازي الصوراني في كتابه أن العلاقة مع القوى الإسلامية هي علاقةٌ تقوم على الاحترام وتحشيد

الطاقات والجهود في مواجهة التناقض الرئيسي مع الاحتلال والشرائح المتحالفة معه هذا من جانب، وعلى الصراع الديمقراطي فيما يتعلق بالتناقضات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وما تعكسه من برامجَ وممارساتٍ وقيم.

فقد أورد الأستاذ غازي الصوراني في دراسته كلمة الأمين العام للجبهة الشعبيّة الرفيق أحمد سعدات خلال افتتاحية مؤتمر الجبهة السابع الذي عقد عام 2013، وهنا نشير إلى تركيز سعدات على استعادة البعد القومي محدّدًا رئيسيًّا وأساسيًّا في صياغة برنامج الجبهة للمرحلة المقبلة حيث قال: "... وهنا يحتاج منا في الجبهة الشعبية تعميق الرؤية ضمن أبعادها الوطنية والقومية والأممية، كما يطرح علينا وعلى القوى الثورية العربية مهام تفعيل العمل القومي المشترك وتطويره بما يفضي إلى مشروعٍ قوميٍّ نهضويٍّ تقدميٍّ وديمقراطي، على طريق بناء أداته السياسية القومية التقدمية الموحدة..."، حيث جاءت كلمة الرفيق أحمد سعدات لتؤكّد ما خلص إليه الأستاذ غازي الصوراني في محصّلة كتابه أن اليمين بشقيه الوطني والديني شكّلَا خطرًا حقيقيًّا على قضيتنا الوطنية الفلسطينية، وأننا أمام تحدٍّ يفرض علينا إدراك مشروعنا الديمقراطي المستقل، الذي ينبع من مصالح الجماهير الشعبيّة الفقيرة، ما يعني أن القوى الثورية اليسارية يجب أن تتميز بكونها نقيضًا طبقيًّا وأيديولوجيًّا لليمين بشقّيه؛ الوطني والديني.

المراجعةُ النقديّةُ للمرحلة الراهنة والمستقبل:

أبرز ما قدمه الأستاذ غازي الصوراني في هذا المحور في دراسته ما ناقشه من مدى فهم الرفاق والرفيقات في الجبهة الشعبية للوثائق التي صدرت وستصدر عن مؤتمراتها الوطنية، باعتبارها أساسًا لاستنباط الخطط ومسارات العمل ومهمات لكل عضوٍ من أعضاء الحزب.

وعبّر الأستاذ غازي الصوراني في دراسته عن ضرورة تأكيد الهُويّة الفكرية للجبهة، لاسيما مع تصاعد هوية الإسلام السياسي وانتشاره، حيث قال نصًّا: "... وفي هذا الجانب فإنّ البداية معروفة، وهي أن نكون في الجبهة غير ملتبسين، وأن نكون شيئًا حقيقيًّا وموحّدًا في الداخل أي ديمقراطيين فعلًا وماركسيين ثوريين سياسيًّا وأيديولوجيًّا فعلًا. ومن ثَمَّ فإنّ القول بدورٍ تاريخيٍّ للجبهة ليس إلا فرضية على جميع الرفاق واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية، كما بلورتها وثائقُ مؤتمرات الجبهة، وبين الممارسة النضالية والسياسية والمجتمعية والجماهيرية...".

ضروراتُ العمل المستقبلي:

وفقًا لما أورده الأستاذ غازي الصوراني في دراسته من أن المؤتمر الوطني الثامن المزمع عقدِه قريبًا يجب أن يشكّل رافعةً حقيقيّةً لخطط الجبهة وبرامجها، بحيث يعيد من خلالها الربط الواعي للنضال الوطني والقومي والأممي مع تأكيد الجبهة على هويتها الماركسية، وعليه فإنّ الرؤية تقوم على الآتي:

- أنّ الصراع هو صراعُ الطبقات الشعبيّة العربيّة ضدّ السيطرة الإمبرياليّة الصهيونيّة، والنظم الكومبرادوريّة التابعة، وهنا يجب أن يتحدّد دور الطبقات الشعبيّة الفلسطينيّة في إطار هذه الرؤية.
- السعي الجدّي والحقيقيّ نحو تأطير كلّ القوى اليساريّة والديمقراطيّة وتوحيدها، شرطًا رئيسيًّا لتحشيد القاعدة الشعبية في إطار المواجهة مع العدو الصهيوني.
- أن لا حلّ تاريخيّ وعادل في فلسطين إلا بإنهاء الكيان الصهيوني في إطار الصراع العربي العام، وأن البديل هو دولة فلسطين الديمقراطيّة العلمانيّة بحقوقٍ متساويّةٍ لكلّ مواطنيها.

- إعادة بناء العلاقة مع الطبقات الشعبيّة الفلسطينيّة في كلّ مناطق وجودها انطلاقًا من هذه الأسس وتوحيد نشاطها من أجل النهوض بالنضال من جديد، وتفعيل نشاطها ضدّ الاحتلال بمختلف الوسائل الممكنة.
- ممارسة الجبهة السياسيّة والفكريّة والتنظيميّة والكفاحيّة يجب أن تستند إلى العلاقة الجدليّة والعضويّة بين أهداف النضال الوطنيّ التحرّري الفلسطيني، وأهداف النضال الثوريّ التحرّري القوميّ الديمقراطي من ناحية، وبين الأهداف الأمميّة الإنسانيّة من ناحيةٍ ثانية، وَفق أسس ومبادئ النظرية الماركسية ومنهجها الماديّ الجدلي، بروحٍ رفاقيّةٍ ترتقي بالدافعية الذاتية، ومن ثم الجماعية الهادفة إلى تطوير وتجديد بنية الجبهة لتتبوأ مكانتها وموقعها الريادي الطليعي اليساري، في إطار النضال الوطني التحرري والديمقراطي من أجل تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة، وفي إطار النضال الاجتماعي من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

اليسارُ والمسألةُ الوطنيّةُ بين الاستقلالِ السياسي والتبعيّة

وسام رفيدي

أستاذُ علمِ الاجتماعِ السياسيّ في جامعةِ بيت لحم/ فلسطين

كان استخدامُ جملةِ (أمطرت في موسكو فحملوا الشماسي عنا) إحدى أبرزِ الجمل التي حملت في طيّاتها منحيين اثنين: الأوّل تسجيلُ موقفٍ نقديٍّ يطال الأحزابَ الشيوعيّة، ليس في فلسطين والوطن العربيّ فحسب، بل والعالم قوامه التبعيّة لمواقف الحزب الشيوعيّ السوفييتيّ وسياسته الخارجيّة، أمّا الثاني، فالمنحى الساخر الاستهزائيّ الذي كان يغلّفُ معظمَ نقاشاتِ الطلبة في الجامعات، نقاشات هي مماحكاتٌ أكثرُ منها سجالاتٍ فكريّة. يقيني أنّ شيوعيّين عديدين باتوا اليوم يشيرون بعين النقد لموقف التبعيّة ذاك.

والجملةُ بحدّ ذاتها كانت تستخدم من فريقين متعاديين فكريًّا، الأوّل فريقُ اليسار الجديد الذي نشأ خارجَ الأحزاب الشيوعيّة، الذي رغمَ التحامِهِ بالفكر الماركسيّ اللينينيّ وتأكيده على العلاقة مع السوفييت، إلّا أنّه لم يقع في كارثةِ التبعيّة المقيتة للموقف السوفييتيّ، والثاني فريقٌ معادٌ أصلًا للشيوعيّة والسوفييت ولليسار عمومًا، وهذا ليس محطّ اهتمام هذه العجالة.

ما يهمّني الإشارةُ إليهِ في هذا المقال، هو الخلفيّةُ الفكريّةُ لتلك التبعيّة في الحالة الفلسطينيّة. ربّما يتحسّسُ البعضُ من رفاق الدرب من الشيوعيّين من كلمةِ تبعيّة، ومع ذلك فهم يعرفون أكثرَ من غيرهم، شريطةَ التمترس خلف المصداقيّة والموضوعيّة في المراجعة النقديّة الفكريّة، أنّ محطّاتٍ عديدةٍ بلغت فيها العلاقةُ حدَّ التبعيّة الكاملة، خاصّةً عندما تعلق الأمرُ بالموافقة على قرار التقسيم، وباعتبار إنشاء دولة إسرائيل تجسيدًا لحقّ تقريرِ المصير للشعب اليهوديّ، فيما رُوّجت المقولةُ الغبيّةُ للشيوعيّين السوفييت بأنّ "إسرائيل الناشئة دولةٌ تقدميّةٌ وسطَ محيطٍ إقطاعيٍّ

عربيٍّ رجعيّ" كمقولة نُقلت في حينه عن غروميكو وزير الخارجية نهاية الأربعينات. وكان الراحل الحكيم أكّد بعد إعلان البيرسترويكا وفي حواراتٍ داخليّةٍ أنّ السوفييت أعادوا النظر في كلّ شيءٍ إلا في موقفهم من الكيان الصهيونيّ.

إنّ الخلفيّة الفكريّة التي عنيتها هي تلك الكامنةُ بالفهم المشوّه للعلاقة الأمميّة، التي تجسّدت في وجهها السلبيّ في علاقة التبعيّة للسوفييت، وإن كانت تجسّدت أيضًا في وجهها الإيجابيّ بالدعم السوفييتي غير المحدود لحركات التحرّر وبالتضامن الأمميّ بينها. ومع ذلك، فعلاقةُ التبعيّة ألحقت الضرر بما تستوجبه طبيعة العلاقة الصحيّة بين الحلفاء، تلك العلاقةُ التي يجب أن تنهض على قاعدة النقد والتحالف حصرًا. أكثر من ذلك، وجريًا على نهج التبعية فقد اتّخذ الشيوعيّون، والعديد من المنظّمات اليساريّة التي لحقت الشيوعيّين في فهمهم المغلوط للعلاقة مع السوفييت، اتّخذوا الموقفَ السوفييتيّ المعادي ذاته لأوساطٍ شيوعيّةٍ اختلفت مع السوفييت فكريًّا، ولعلَّ أهمَّها الشيوعيّةُ التيتويّةُ في يوغسلافيا والشيوعيّة الأوروبيّة والماويّة في الصين.

إذًا ففي المقام الأوّل هناك فهمٌ مغلوطٌ لطبيعةِ العلاقة تجسّد عشرات السنوات.

من ناحيةٍ ثانية؛ فالخلفيّةُ الفكريّةُ عنت تغليب الموقف الأمميّ، أو ما زُعم أنّه كذلك، على الموقف الوطنيّ إمّا لاعتباراتِ الانسجام مع السياسة الخارجيّة للسوفييت أو لاعتبارات التبعيّة لا أكثر ولا أقلّ. إنّ اتّخاذَ موقفٍ وطنيٍّ معادٍ للمشروع الصهيونيّ وتجسيداته الدولانيّة في فلسطين، وتاليًا العداء للإمبرياليّة، هو بالضبط ما يجسّد الموقف الأمميّ، ويفتح الآفاق لبناءِ علاقةٍ وطيدةٍ مع كلّ ثوريّي العالم وتقدّميّيه، ناهيك عن تجسيداتٍ أخرى قوامُها الإسنادُ والتضامن، إنّما بكلّ الأحوال لا يجوز البتّة لموقفٍ أمميٍّ مدّعٍ أن يكون على حساب الموقف الوطنيّ، خاصّةً إذا كان هذا الموقفُ مرتبطًا أساسًا بجوهر المسألة الوطنيّة، كما في فلسطين مثلًا، وهي

قضيّةُ الوطن والأرض ورفض المشروع الصهيونيّ وعدم الاعتراف بتجسيده الدولانيّ. ويمكن ببساطةٍ استذكارُ الموقف السوفييتي، ممّا أشيع في حينه عن (توجيهات) سوفييتيّة للشيوعيّين العراقيّين بعدم الاستيلاء على السلطة عامَ 1958، باعتبار عبد الكريم قاسم (نموذجًا) للبرجوازيّة الوطنيّة ولمشروع التطوّر غير الرأسماليّ، الذي رُوِّج له لاحقًا على ضوء التَّجرِبة الناصريّة، ذلك الترويج، وتلك المقولة النظريّة (التطوّر اللارأسمالي) التي قادت عام 1965، إلى حلِّ الحزب الشيوعيّ المصريّ، وأيضًا بتفهّم السوفييت لذلك ودعمهم.

في الأمثلة الثلاثة أعلاه، فلسطين والعراق ومصر، نلحظُ تهميشَ الاعتبارات الوطنيّة لحساب تصوّرٍ للعلاقة الأمميّة هو في حقيقتِهِ تبعيّةٌ للموقف السوفييتيّ.

ومع كلّ تلك التَّجارِب التي يستوجب التأمل فيها لتأكيد العلاقة وَفْقَ قانون (تحالف/ نقد) بين الحلفاء، ما زلنا نلحظ الموقف السياسيّ الذي يطعن بذلك القانون في أوساط اليسار العربيّ والفلسطينيّ؛ ليصلَ حدَّ التبعيّة ذاتها التي وقع فيها الموقفُ السياسيّ للشيوعيّين قديمًا، ولكن تبعيّة هذه المرّة لمحور المقاومة. نلحظ ذلك مثلًا من (غضّ النظر) عن ممارساتٍ ومواقفَ لحلفاءِ محور المقاومة لا يمكنها أن تتّفق والموقفَ اليساريَّ المرجو، وفي أفضل الأحوال الإشارة الخجولة أو النقد الخجول، الذي لا يقول شيئًا في النهاية. يمكن ملاحظةُ ذلك في الموقف من مسبّبات الأزمة في سوريا – مثلًا – بإهمال مسؤوليّة النظام عن تعمّق الأزمة وتفجّرها، أو من طبيعة النظام الدينيّ في إيران، أو من بعض مواقف حزب الله في الشأن الداخليّ في لبنان. وصل الأمرُ بموقف محادين وهو مثقف ماركسي صريح في ماركسيته حد التغزل بالنظام في إيران ووصفه بالديموقراطيّ، فأخذته الحماسة في مقابلةٍ على الميادين (ليؤكّد) أنّ الديموقراطيّة الإيرانيّة تصلُ حدّ أنّ المسيحيّ يمكن أن يصل

لرئاسة الجمهوريّة، متناسيًا، وهو المثقّفُ المطّلع، أنّ مجلس الآيات يقرّر مَنْ صلح إسلامه ليترشح لمنصب الرئيس، ومَنْ لا ليشطب من الترشيح.

إنّ التمترسَ ضمنَ محورِ المقاومة، وهو تمترسٌ حقيقيٌّ ومطلوبٌ؛ تأكّد في الدعم اللوجستيّ والسياسيّ للمقاومة في قطاع غزة، لا يعني بالضرورة شيك على بياض لكلّ سياسات أطراف المحور، فإيران في العراق، بثقلها الوازن، أنتجت نظامًا طائفيًّا شيعيًّا على أنقاض ما يفترض أن يكون دولةً ديموقراطيّةً حديثة، وسياسات حزب الله في لبنان في الوضع الداخليّ تحدّدها – أحيانًا – حساباته كحزبٍ طائفيّ، وهو حزبٌ طائفيٌّ لمن ينسى ذلك، فيما تتحمّل الدولة والنظام في سوريا مسؤوليّةً أساسيّةً عمّا آلت إليه الأمور. إنّ دعم الموقف الإيرانيّ المعاديّ للإمبرياليّة في المنطقة، والتقدير غير المحدود لدور حزب الله في مشروع المقاومة وتحرير الجنوب، والدفاع عن الدولة والوطن في سوريا في وجه الإرهابيّين التكفيريّين، لا يعني بالضرورة تغليب التحالف على النقد، فبهذا المعنى يكون اليسارُ الذي مارس النقد كثيرًا للشيوعيّين فيما سبق قد وقع في الخطأ ذاته/ الخطيئة: التبعيّة.

كتاب الهدف – 8 -

عـــربي

مصائر فصائل اليسار العربي بعد موجة "الربيع العربي"
الانقسام والتشتت والبحث عن الطريق الثالث
(دروس التجربة المصرية)

أحمد بهاء شعبان

أمين عام الحزب الاشتراكي المصري/ مصر

منذ أن حلَّ يوم 5 يونيو 1967، بصدمته المروعة، تحمّل الشعب المصري (وفي القلب منه الاتجاه الاشتراكي الماركسي)، عبء المبادرة برفض الهزيمة، والخروج إلى الشارع حثّاً للقيادة التي تضعضعت من هول الكارثة على الصمود والتماسك، واستعادة زمام المبادرة لمواجهة تحدي الاحتلال الذي كان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق غاياته الاستراتيجية، بعد أن تقدَّم إلى مبعدة نحو مائة كيلومتراً فقط، من قلب مصر، بوصول قواته إلى الضفة الغربية للقناة، مُهدِّداً العاصمة التاريخية للدولة، "القاهرة"، بالاحتلال والدمار، ومصر التاريخية بالانهيار والهزيمة!

كانت أولى المبادرات الشعبية يومي 9 و10 يونيو 1967، حينما خرجت جموع المصريين إلى الشوارع، عقب إعلان الرئيس "عبد الناصر" التنحّي، رافضة استقالته، ومُطالبة بعودته لتحمل المسئولية والتصدي للعدوان، ثم بعدها بعدة أشهر، في شهري فبراير ونوفمبر 1968، احتجاجاً على تقديم السلطة لـ "كبش فداء" بائس، مُمَثَّلاً في بضعة مسئولين صغار، لتحمُّل عاقبة كارثة تدمير أغلب سلاح الطيران المصري وهو رابض على ممرات المطارات، وكذلك للمطالبة بإعداد البلاد جدياً لحرب التحرير!

وفي أعقاب رحيل الرئيس "عبد الناصر"، تقدّم اليسار المصري عامةً، وفي طليعته وقيادته بشكلٍ خاص، القيادات الماركسية، لقيادة الانتفاضات الطلابية الوطنية الديمقراطية، المُعارضة، في الجامعة والمراكز العُمَّالية والمجتمع، واستمر هذا الحال

لنحو عقد كامل من السنين (1967 . 1977)، تخللته الهبّات الطُلابية والعُمَّالية (أعوام 1968 . 1972 . 1973 . 1975 . والتي بلغت ذروتها في يومي 18 و19 يناير 1977، في انتفاضة "الخبز والحرية" التي أزعجت السادات أيما إزعاج، بعد أن كادت تطيح به وبنظامه، فأسماها "انتفاضة الحرامية"!).

وكان سمات الأنشطة الجماهيرية المتواترة في هذا العقد، ذات طبيعة يسارية ديمقراطية بقيادات . على الأغلب . ماركسية، تُطالب بإعداد الدولة والمجتمع لمعركة التحرير، وبإقرار نظام حكم ديمقراطي، والحفاظ على مكتسبات الجماهير، وكان من تأثير هذه الحركة الجماهيرية الواسعة، ضمن دوافع أخرى، أن اتخذ "السادات" القرار بخوض معركة "تحريك" محدودة، هدفها "حلحلة" الأوضاع الجامدة، كخطوة باتجاه "تسوية" سياسية، مطلوبة بإلحاح مع أمريكا والعدو الصهيوني، وهو ما اندفع إليه السادات، رغم الأداء البطولي للقوات المسلحة المصرية والسورية، في حرب أكتوبر 1973، ما أن وضعت الحرب أوزارها!

ورغم القمع الشديد للمعارضة الشعبية الواسعة والتنكيل بقياديها من "الشيوعيين، ولابسي قميص "عبد الناصر"، كما دأب "السادات" على وصفهم، فقد أعيد تشكيل المنظمات الماركسية، التي كان قد تم حلها ونشأت أخرى جديدة، واستمر التصاعد في وتيرة حركة المقاومة الوطنية لسياسات النظام الساداتي: (انفتاح "السداح مداح" بفساده ومحسوبياته وانقلابه على الإجراءات الاجتماعية للرئيس "عبد الناصر" . التحالف المكشوف مع جماعة الإخوان والتيارات التكفيرية ضد الشيوعيين وفصائل اليسار. الارتماء في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية ومُعاداة حركة التحرر العربية والعالمية . التسليم للعدو الصهيوني بزيارة القدس المحتلة وتوقيع "اتفاقية السلام" ومعاهدة "كامب ديفيد" .. إلخ).

ورغم اغتيال "السادات" على يد التيارات المتطرفة التى سعى للتحالف معها ضد الاشتراكيين واليسار، فقد استمر القمع السلطوى موَجهاً ضد الخصوم الأيديولوجيين والحركيين في المقام الأول، ورغم حالة الحصار الممتد، استطاع اليسار أن يُشكل لجاناً وحركةً شعبيةً واسعةً، للتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني إبّان الانتفاضتين: 1987 و2000، ومع الشعب العراقي خلال فترة الحصار، ثم العدوان والاحتلال الأمريكي 2003، حتى تهيأت الظروف لتكوين "الحركة المصرية من أجل التغيير . كفايه"، أواخر عام 2004، والتى لعبت دوراً رائداً في التبشير بثورة 25 يناير المجيدة، وطرح وجوب التغيير السياسي والاجتماعي، بعيداً عن، وفي مواجهة المشروع الأمريكي . الصهيوني لتفتيت المنطقة، وإعادة رسم خرائطها، المُسَمَّى مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، واستراتيجية "الفوضى الخلّاقة وتداعياتهما الكارثية.

غير أن الرياح لم تأت بما تشتهيه السُفن، وخاصةً إذا افتقدت هذه السُفن الأشرعة المناسبة للاستفادة من دفعات الرياح المواتية حين هبوبها، إذ أن "الثورة" حين تفجّرت براكينها، كانت تفتقد القيادة المنظمة، المُرتبطة بحركة الجماهير المؤطرة في تشكيلات كفؤة ومستعدة، كما كان يغيب عن حركتها وجود برنامج نضالي مناسب، وواقعي، وقابل للتطبيق، ومُتفق عليه، وهو ما مكّن قوى النظام القديم المضادة للثورة (الدولة العميقة، كوادر العهد المباركي، التيارات الإسلاموية المتربصة، الولايات المتحدة، إسرائيل، الرجعيات العربية، ...) من حصار هذا الانفجار الجماهيري العظيم، وتسليم مقاليد الحكم لجماعة "الإخوان المسلمين" الأكثر تنظيماً واستعداداً، لكي تنقض على السلطة وتتربع على كرسي البلاد، قبل أن تثور عليها الجماهير، وفي القلب منها أحزاب وفصائل وقوى اليسار (والاشتراكي أساساً)، وتطيح بها وبمشروعها، بعد عام واحد من حكم مصر، في 30 يونيو 2013.

ومُجدداً كان اليسار الاشتراكي . رغم كل جهوده وتضحياته . أبعد ما يكون قدرةً على الاستفادة بأي شكل من هذا الحدث الكبير، فانقضّت قوى النظام القديم، مرةً أخرى، للقبض على أعنة السلطة، ومصادرة هامش الحرية في المجال العام، وليتراجع دور كل القوى التي لعبت دوراً مُهماً في إزاحة تنظيم وحكم الإخوان، تراجعاً ملحوظاً!

هذه الإطلالة الموجزة تلخص حال اليسار الماركسي المصري، وربما . بفروق وتمايزات بسيطة في هذا البلد العربي أو ذاك . حال اليسار العربي كله. وإذا أضفنا ملاحظتين أساسيتين تكتمل الصورة وتتوضّح أبعاد "الأزمة":

الأولى: أن الحركة الاشتراكية المُنظمة في مصر، وُلدت مواكبة لميلاد جماعة "الإخوان المسلمون" تقريباً، ففيما نشأت "الجماعة" على يد "حسن البنا"عام 1928، أُعلن عن ميلاد "الحزب الاشتراكي المصري" الأول، الذي تكون بواسطة مجموعة من المناضلين المصريين والأجانب، عام 1921. وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن على كليهما، فالفارق ملحوظ بين الوضع التنظيمي والقدرات الحركية والإمكانات الموضوعية للنموذجين، وذلك لأسباب عديدة سنوضحها لاحقاً.

والثانية: أن هذا الوضع لم يكن جديداً بالنسبة للاشتراكيين المصريين، وضع تمهيد التربة وبذر البذور، ليأتي غيرهم فيحصد . دون جهد يُذكر . ما زرعت يداهم!

حدث هذا في أربعينيات القرن الماضي، حين خاضت التنظيمات الماركسية نضالاً شرساً لتعرية النظام الملكي الفاسد المهترئ، ولفضح ممارساته الشائنة، ولمواجهة الاحتلال البريطاني وسطوته ونهبه لثروات البلاد ومصادرة حريتها، وعبر هبّات طلابية وعُمّالية وجماهيرية مستمرة: 1935، 1946، 1951 كان وضع الحكم الملكي يتعرض للتآكل، غير أن القوى الماركسية عجزت عن حسم الأمر

لصالحها، فتقدم تشكيل "الضباط الأحرار"، السري المحدود العدد، لاقتطاف الثمرة الجاهزة دون عناء يُذكر، وكانت التنظيمات الماركسية أول من دفع الثمن بالتنكيل بها، وتعريضها لتصفية منهجية شرسة، لم تتوقف إلا بعد أن سامتها العذاب!

ومما تقدم يُمكن أن نُحدد عدة عناصر حاكمة لـ "الأزمة" بعضها موضوعي، والبعض الآخر عوامل ذاتية، في مقدمة العناصر الموضوعية:

*عدم تبلور الملامح الطبقية للدولة العربية في مصر، وفي باقي الأوطان العربية، ما أدى إلى غياب الطبقات الحاملة، عن إدراك ووعي موضوعيين، للفكر الاشتراكي: وجوداً وفهماً وتنظيماً، وخاصةً الطبقة العاملة والفلاحين البرجوازية الصغيرة، الأمر الذي أثر على تبلور ملامحها الطبقية وتشكُّلاتها التنظيمية، وأضعفها في مواجهة سلطة رأس المال التابع وكبار مُلّاك الأراضي، قديماً، والدولة المالكة الريعية التسلطية المُعاصرة!

وهو ما أشار إليه أستاذ الفلسفة، "د. مراد وهبه" باعتباره "الأساس لعضوي لأزمة الماركسية المصرية (والعربية) كعنصر "موضوعي" كامن في صُلب التراث "من حيث هو تراث مُتخلف، محكوم بالفكر الأسطوري منذ الحضارة الفرعونية، لم نعمل فيه العقل الناقد الذي من وظيفته الكشف عن جذور الوهم فيما نعتقد"، وهو ما أدى إلى عرقلة مرحلة "التنوير" الضرورية لإفراز كل من "الليبرالية" و"الماركسية"، حيث يتم خلالها إخضاع كل شيء للنقد، و"كل شيء عليه أن يُبَرِّر وجوده أمام محكمة العقل أو يتنازل عنه، ومن ثم أصبح العقل هو المعيار الوحيد لجميع الأشياء" و"الحاكم الأوحد لكل ما هو موجود".

وقد أفقدت هذه الوضعية، كما يرصد الكاتب، المنطقة الشرط الضروري لخلق طبقة برجوازية حقيقية: إذ أن "البرجوازية لا تتكوَّن إلَّا في مناخ علماني"، والعلمانية "من المُحرّمات الثقافية في بلادي وبلاد مماثلة لبلادي"، وغياب

الطبقة البرجوازية يعني غياب نقيضها، لأنه: "إذا انتفت البرجوازية انتفت الطبقة العاملة"[1].

وقد أكملت سياسة "الانفتاح الاقتصادي"، التي بدأ نظام "السادات" تطبيقها في مصر، فور انتهاء حرب أكتوبر 1973، على كل الجهود السابقة، في العصر الناصري وما قبله، لـ "تخليق" طبقة عاملة مصرية، ببيع مصانع ومؤسسات وشركات "القطاع العام"، وتشريد العمال والعاملين بلا أي ضمانات من أعمالهم، فحرمت التنظيمات الماركسية من قطاع واسع من قواها الطبقية، عبر تدمير "الحامل الموضوعي" لأفكارها وأيديولوجيتها، المُمثل في المناطق العمالية الواسعة، التي كانت تضم عشرات الآلاف من العمال والعاملين في مئات المصانع والمعامل.

* شراسة النظم المُتتابعة الحاكمة، على اختلاف أشكالها وتلاوينها: احتلال أجنبي، مَلَكيّة عميلة، وطنية تقدمية، رأسمالية تابعة.. مدنية . دينية.. إلخ، في حصار المكاسب الديمقراطية المحدودة، المُنتزعة، في بلادنا، ومطاردة الأفكار التقدمية، وقمع التنظيمات الماركسية واليسارية، وخنق المجتمع المدني، وانتهاك الحريات العامة والخاصة، واختراق وحصار النقابات العمالية والمهنية والطلابية وغيرها.
* سيطرة المفاهيم الدينية والرجعية وهيمنة الفكر الغيبي بمدارسه المتنوعة: السلفيين، الإخوان، الصوفية، التكفيرية، ... وتشجيع كافة النظم (ملكية وجمهورية) لهذا الاتجاه، في محاولة لقطع الطريق على تجذُّر وصعود الحركة الماركيبة، وللتقرُّب من الوعي الأوّلي للناس، والهيمنة على الإدراك العام، وللإيحاء بأنها لا تعادي الدين.. إلخ!
* الموجة الفكرية المتخلفة، العارمة، التي واكبت "طفرة النفط" في السبعينيات، ودعمتها هجرة ملايين من العمّال المصريين، ومن دول عربية أخري، لسوق

العمل الخليجي الواسع الشره، لتعود مُحملة بأفكار وهابية، ومسحة تكفيرية معادية . في المظهر والجوهر . للحداثة والتقدم.

* الاستهداف الاستعماري الإمبريالي الصهيوني الذي تعرضت له دول منطقتنا، وبالذات مصر، في الحقبة الناصرية، لوأد التوجه الوطني والقومي الناصري، وهو ما تطلب في مواجهته تخصيص الجانب الرئيسي من طاقة الكوادر والتنظيمات الماركسية.

ويرى الباحث والمستشرق الإيطالي "جينارو جيرفازيو" أن التنظيمات الماركسية المصرية في عقد السبعينيات، المنبثقة بتأثير الحركات الطُلابية اليسارية بجامعات مصر عقب نتائج حرب الخامس من يونيو 1967: (الحزب الشيوعي المصري، الحزب الشيوعي المصري (8 يناير)، حزب العمال الشيوعي المصري)، ما كان لها أن تبذل جل طاقتها في سياق القضية القومية (مواجهة آثار الهزيمة والانخراط في جهود التعبئة لطرد الاحتلال)، المجال، على حساب الاهتمام المُركّز بالعمق الطبقي، وبقضايا الصراع الاجتماعي. [2] وهو تقدير . في اعتقادي . جانبه الصواب، فما كان بمقدور أي فصيل وطني . مهما كان وضعه وأيديولوجيته . أن يُدير ظهره لبلاده وهي جريحة، تعاني من الويلات النفسية والمادية بفعل انكسارها العسكري ووطأة احتلال جانب مهم من أراضيها، مهما كانت الدوافع والمُبررات، وهو الوضع الصحيح الذي اتخذته الفصائل والأحزاب الماركسية الأوروبية، على سبيل المثال، حينما احتل النازي بلادها، فسارعت لمواجهته بكل ما تملك من قوة وعزيمة وقدرة على العطاء والتضحية.

* هجمة " العولمة " الشرسة بطابعها الأمريكي على مجتمعاتنا المتخلفة، واستنزاف جانب مهم من عناصر اليسار من خلال جذبهم للعمل في تنظيمات الـ"NGO'S"، وغياب القدرة على التفاعل مع، ومواكبة معطيات الثورة الرابعة:

الذكاء الاصطناعي . النانو تكنولوجي . إنترنت الأشياء . غزو الفضاء العميق . تكنولوجيا الاتصال المعزز و"الميتافيرس"، ...إلخ، الأمر الذي أكمل حلقات العزل والحصار حول الدول، والشعوب، وجماعات اليسار.

* تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية، والأنظمة التابعة في بلادنا، لموجات التطرُّف الديني، واستخدامها في مواجهة الاتحاد السوفييتي السابق، على نحو ما حدث في أفغانستان وغيرها، تلبيةً للتعليمات الأمريكية، وهو ما اعترف به الأمير "محمد بن سلمان"، في حديثه الشهير لصحيفة "واشنطون بوست" الأمريكية، في السابع والعشرين من شهر مارس 2018.

ملامح الأزمة:

غير أن هذه الأسباب (الموضوعية) لا تعفي الأحزاب والقوى الماركسية نفسها من تحمل جانب لا يُنكر من المسئولية، عن تراجع أحوالها، وعجزها عن الوفاء بواجباتها، الأمر الذي أبرزه، منذ نحو 37 عاماً، أحد كبار رموز الفكر الماركسي في مصر، "محمود أمين العالِم" في دراسة بعنوان "اليسار يواجه أزمة حركية"، باعتبار أن أزمة اليسار هي "أزمة تنظيمية تُضعف من الفاعلية الحركية"، مُقدّراً أن "معضلة اليسار الماركسي أن نفوذه الفكري ما زال أكبر من قدراته العملية" (مع مُلاحظتنا أن هذا النفوذ قد تآكل بشدة بفعل أسباب عديدة خلال العقود الثلاثة المنصرمة)، ما جعل وضعها: "أقرب إلى المُعارضة الكلامية النقدية الشعارية، ذات الطابع العام المُجَرَّد المُرتبط بقضايا ومشاكل عامة، لم تبلغ بعد مستوى التعرُّف الدقيق على مشاكل الجماهير العينية، ومطالبها واحتياجاتها الموضوعية".[3]

وفضلاً عن ذلك، فقد رصد العديد من المفكرين والباحثين، من مواقع ماركسية ويسارية، جانباً من أبرز مُسببات أزمة الحركة الماركسية المصرية في الفترة الماضية، وهي لا تختلف كثيراً عن أزمات أشقائها في كامل المنطقة العربية، ومنها: افتقاد

الانسجام "بين النظري والعملي"، وانحصار عملها في نطاق شرائح اجتماعية هامشية إلى حدٍ كبير، يغلب عليها الطابع الثقافي الفوقي"، وشيوع ما أطلق عليه "الهشاشة النظرية".[4] أو بحسب توصيف "د. محمود عبد الفضيل": "الميل لاحتقار الوقائع" والتفكير بـ "عقل مُستعار"، وهو ما يقود إلى إعطاء "أجوبة مُعَلَّبة" على "الأسئلة الطازجة" التي يفرزها الواقع اليومي، و"عدم إصغاء" لنبض وإيقاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي سيادة "ميل مُغالى فيه لإملاء الأفكار المُسبقة"، وهذا بدوره قاد إلى "الفقر النظري" و"التيبُّس الفكري"، مما حدَّ من "عملية" النهج اليساري الماركسي، وقدرته "كنهج تحليلي لفهم الواقع ودليل للعمل السياسي"[5].

وتكمن الخطورة في هذه الحالة، كما يرى "د. عبد الفضيل"، في أن "فشل النظرية في "التفسير" يعني أنها ستفشل، قطعاً، في "التغيير"، إذ أن آفة منهج "التفسير بالنصوص"، هو الفشل في القيام بـ "التحليل الملموس للواقع الملموس" [6]، تعيين التناقضات الحقيقية في الواقع العيني "المُعاش"، وبالتالي تحديد معسكر "الأصدقاء والحلفاء"، ويعوق التواصل الفعلي مع الجماهير.

مهمات عاجلة:

هل يعني هذا الوضع الصعب أن الأمر ميؤوس منه، وأن قطار الزمن تجاوز الحركة الماركسية في مصر والمنطقة؟

على الإطلاق، ولعلي أزيد فأقول بأن هذا القطار تحرك بشعوبنا وأوطاننا في الاتجاه الخطأ والخطر نتيجة لغياب الدور الفاعل للماركسية في مصر وسائر الأقطار العربية الأخرى، ما جعل الطبقات الحاكمة تنفرد بأوضاعنا، وتأخذها إلى حيث شاءت لها إرادات الإمبريالية والصهيونية المُهيمنة من الخارج، ولا يمكن إيقاف عجلة التدهور المُريع في أوضاعها إلّا بوجود قوي وفاعل للحركة الماركسية، بشتّى تجلياتها. وإزاء هذه الوضعية الحرجة، والدور المطلوب، المؤثر والغائب، لأحزاب

وتنظيمات وقوى ورموز اليسار في كامل المنطقة العربية، فإنها مدعوة لإجراء عملية فحص نقدي صارم لجماع تجربتها، وفتح حوار بنّاء وموضوعي وشُجاع، حول حقيقة أوضاعها، ومستوى علاقاتها بجماهيرها، وإخفاقاتها ونجاحاتها، بهدف بناء منظومة معرفية ماركسية صحيحة تتجاوز الفهم "البيروقراطي" الميكانيكي السابق، تربط الماركسية بأرضنا وشعوبنا، على نحو ما تم بنجاح في الصين والعديد من الدول الأخرى، وتضع الماركسيين في تفاعل جدلي مع المتغيرات الهائلة التي تحيط بنا وبالعالم، وبالذات على مستوى الانفجارات العلمية والتقنية غير المحدودة، تجنباً لل "الخروج من التاريخ" والتهميش الموضوعي الذي يُهدد مُستقبلها.

إن هذه "المراجعة" ضرورية، ولا مناص منها، حتى يمكن "تجديد" الماركسية المصرية . العربية، ومن أجل صياغة برنامج واقعي للنضال، يُعيد حفز الجماهير للالتفاف حول بؤر الإشعاع المعرفي والتنظيمي الماركسي، انطلاقاً من الثقة في مواقف وأطروحات هذه البؤر، الأمر الذي يسمح بتجديد شباب الأحزاب الماركسية المُتكلسة، ويقوم بضخ دماء جديدة في شرايينها تعيد لها الحيوية والتأثير، عبر تدفق الشباب إلى تشكيلاتها، والذي يمثل . في مصر . نحو ثلثي عدد مواطنيها، وهو قريب من ذلك في سائر البلدان العربية الأخرى. كما يتطلب النجاح في هذا المسعى، إيلاء الاهتمام الواعي لدور المرأة في البناء الماركسي الجديد المُقترح، لا باعتبارها أيقونة لتزيين العمل الثوري، وإنما باعتبارها شريك فاعل في التأسيس والبناء.

ويحتاج النجاح في هذه المهمة ابتداع آليات تنظيمية مرنة ومتطورة تتجاوب مع معطيات عصر الذكاء الاصطناعي ووسائط التواصل الاجتماعي الحديثة، وتتفاعل مع مدركات ومهارات الأجيال الشابة في بلادنا، وهو أمر . من اللافت . أجادت استخدامه حتى الجماعات الإرهابية، كـ "داعش" وغيرها، بينما تباطأت الأحزاب والتنظيمات الماركسية عن الولوج إلى محيطه بقوة وإدراك. ويجب أن توجّه هذه

الأدوات الفاعلة إلى مهمة أساسية هي إعادة الاعتبار للدور المحوري لقضية "الوعي" في النضال الماركسي، الأمر الذي يوجب الاهتمام بتثقيف الكوادر، وترسيخ قيم الديمقراطية الثورية، والإعلاء من مبدأ النقد والنقد الذاتي، لقطع الطريق على تغلغل الوصولية والانتهازية، وضمان تطوير العمل ودفعه إلى الأمام.

ومن جهة أخرى، فإن النجاح في مهمة تجديد وإحياء الماركسية في بلادنا، يتطلب إحياء مفهوم الجبهة الوطنية الديمقراطية في الداخل، والتي تنبني على الوعي بأن مُشكلات مجتمعاتنا، وتجذّر أزماتها البنيوية، يوسع من حجم الطبقات والفئات المسحوقة والراغبة في "تغيير" حقيقي، يستجيب لحاجات بلادنا الموضوعية دون تدخلات خارجية مشبوهة، يعبر ببلادنا من مستنقع الاحتراب الأهلي والفقر والتخلف، إلى بر الأمان والتقدم والسلم، وهو ما يقتضي حلف واسع من كل المُضارين من التدهور الحالي الذي يُهدد المستقبل ويُنذر بأوخم العواقب.

كما يوجب هذا الوضع العمل الجاد والمتواصل، لتوثيق عُرى الارتباط بين مكونات الحركة النضالية العربية الماركسية والتقدمية العربية الديمقراطية الجديدة، انطلاقاً من وحدة مصيرها المُشترك، في مواجهة الهجمات والمخاطر الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وخاصةً بعد المستوى الذي وصلته العلاقة بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني الغاصب، وتكشّفت ملامحه في العام الأخير!

كذلك لا يجب أن يغيب عن البال أن النجاح في هذه المهمة الشاقة لا يمكن تحقيقه بمعزل عن التعاضد الرفاقي، النشط والفعّال، مع سائر المنظمات والهيئات والأحزاب الشيوعية والتقدمية في العالم، ومع الحركة العالمية المناهضة للعولمة المتوحشة، ومع سائر القوى والمراكز التي تقاوم مخططات الهيمنة الإمبريالية والصهيونية، باعتبارها حليفاً استراتيجياً أساسياً، لا يمكن النجاح بدون التحالف المتين معه.

جدلية "الأزمة" و"الأمل":

وأخيراً، فقد لخّص المثقف والقيادي التقدمي المصري، الذي رحل منذ فترة وجيزة، الأستاذ "عبد الغفار شُكر" جدلية "الأزمة" و"الأمل"، في أوضاعنا الراهنة، فيما يشبه "الوصية"، على النحو التالي:

"على الرغم من جسامة التضحيات التي قدمتها الشعوب العربية خلال الثلاثين سنة الماضية، وعلى الرغم مما أبدته أجيالنا المُتعاقبة من استعداد للتضحية، وعلى الرغم مما يُثبته الشعب الفلسطيني كل يوم من مقدرة فائقة على العيش في أصعب الظروف، إلّا أننا لا نُحقق إنجازاً يُذكر، من هنا فإننا في أشد الحاجة إلى تجديد الحركة القومية والتقدمية العربية، وضخ دماء جديدة في شرايينها، لتبعث فيها الحيوية، وتُزودها بطاقات مُتجددة توفر لها الفاعلية.

إن الأمة العربية في أشد الحاجة إلى جيل جديد من القيادات الشابة المؤهلة فكرياً وعلمياً ونضالياً، لخوض مواجهة طويلة الأمد، بالاستناد العميق إلى فهم عالمنا المُعاصر، وظواهره الجديدة وكيفية مواجهته بفاعلية. قيادات شابة مُسلَّحة بالوعي والمعرفة بحقائق العصر، مُسلّحة بخبرات نضالية حقيقية، قادرة على التواصل مع الجماهير وكسب ثقتها، وقيادتها نحو النصر"[7].

الهوامش:

(1) د. مراد وهبه، أزمة اليسار المصري، مجلة "إبداع"، القاهرة، سبتمبر 1995، ص:22.

(2) انظر: جينارو جيرفازيو، الحركة الماركسية في مصر (1967 . 1981)، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2010، ومقدمته لكتاب "50 عاماً على تأسيس حزب العمال الشيوعي المصري، الوثائق التأسيسية "القضية الوطنية"، الجزء الثاني، تحقيق سعيد العليمي، دار المرايا، الطبعة الأولى، القاهرة 2021، ص: 13.

(3) محمود أمين العالم، اليسار يواجه أزمة حركية، مجلة "الطلوع"، العدد 3، يناير . كانون الثاني . 1985، مركز إعلام الوطن العربي "صاعد"، القاهرة، ص: 18.

(4) د. سيد البحراوي، غياب الفعالية، إسهام في حوار عنوانه: "المثقف الماركسي في مصر والمُتغيرات المُعاصرة، جريدة "الحياة"، لندن، 9 يناير . كانون الثاني . 1994.)

(6) المصدر نفسه.

(5) د. محمود عبد الفضيل، اليسار وأزمة فهم الواقع: بعض الملاحظات الأوَّلية، مجلة "الهدف"، دمشق، العدد (1237)، 12 مايو . آيار . 1996، ص: 28.

(6) المصدر نفسه.

(7) عبد الغفار شُكر، مُنظمة الشباب الاشتراكي (تجربة مصرية في إعداد القيادات) . (1963 . 1976)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت . 2004، ص: 7.

قراءةٌ في أزمةِ المنطقة ومهامِّ اليسارِ العربيّ

د. سمير دياب

عضوُ اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ اللبنانيّ/ لبنان

تسودُ المنطقةَ العربيّةَ، موجّةٌ مقلقةٌ جدًّا من الاضطرابات والتوتّرات والانهيارات والانقسامات، وحالةٌ من احتدام الصراع الدوليّ – الإقليميّ في المنطقة وعليها. بعد ما آلت إليه الثوراتُ والانتفاضاتُ الشعبيّةُ العربيّة، وبعد محاولة الإمبرياليّة الأميركيّة تمرير "صفقة القرن" وتوليد منظّماتٍ إرهابيّةٍ "أسلمجية"، وبعد التحاق الرجعيّة العربيّة بعمليّة التطبيع مع الكيان الصهيوني، واشتداد صراع "الهلالين" الطائفي في المنطقة.

المشهد الحاضر، يستأهل من اليسار العربي التوقّف عنده بهدوءٍ ورويّة، لتلمّس موقعه ودوره ووظيفته في الظرف الراهن والمستقبل. والأهمّ، من وجهة نظري، أن يخلص إلى إيقاظ مارده الثوري.

أولى موجباتِ الأمر، هو مقاربةٌ فكريّةٌ معمّقةٌ تنطلق أساسًا من المستجدّات الحاصلة في بنية الرأسماليّة المعاصرة وأزمتها الحاليّة، ومن المتغيّرات في موازين القوى على المستوى العالمي.

ثاني هذهِ الموجبات، مهمّةُ التصدّي بروحٍ نقديّةٍ للتشوّهات الفكريّة والعمليّة كافّةً، التي لحقت بالماركسيّة والحركة الشيوعيّة، وما أدّت إليه من اختلال في البناء الاشتراكيّ على الأصعدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والحقوق الإنسانيّة. هذه الموجباتُ تسهمُ في استعادة روح المنهجيّة الماركسيّة – الماديّة الديالكتيكيّة والتاريخيّة – لاكتشاف القانون العام، الموضوعي، لتطوّر بلداننا، تحت تأثير المستجدّات الحاصلة في الرأسماليّة المعاصرة. فدونَ هذا المنهج لا مجال، في أي حالٍ من الأحوال، لصياغة استراتيجيّةٍ واقعيّةٍ ثوريّةٍ للخروج من الأزمة، والدخول إلى قلب ميادين العمل الوطنية والسياسية والاجتماعية.

ما زالت الرأسماليّةُ تتحرّك، في عهد النظام العالمي الجديد (العولمة)، تحت تأثير تناقضها الأساسي الذي اكتشفه ماركس! فإذا كانت الثورةُ العلميّة – التكنولوجية، قد أحدثت إنجازاتٍ كبيرةً للسيطرة على الطبيعة وتحويلها لمصلحة الإنسان والمجتمع، فإنّ هذه المنجزات بقيت تسخّر لصالح طغمة الاحتكارات الكبرى، وتعطيها قوّةً هجوميّةً هائلةً زادت من عدوانيتها على الشعوب؛ لأنّها تجري في إطار النظام الرأسمالي، وإنْ كانت قد أدّت، في الوقت نفسه، إلى تعميق تناقضها الأساسي، البنيوي، إلى حدوده القصوى.

هذا الواقع، إذ يؤكّد حتميّةَ أزمات الرأسماليّة، لكن مع دوريّةِ تكرارها يضفي عليها سماتٍ جديدة، من حيث مدى عمقها وشموليّتها القطاعيّة والجغرافيّة. هذا أدّى إلى اتّخاذ الأزمة الاقتصاديّة الأخيرة طبيعةً سياسيّةً مباشرة، تجلّت في انكشاف فشل النيوليبراليّة والاضطرار إلى تدخّل الدولة المباشر، وإلى إنشاء مجموعة العشرين.. هذه التغيّرات النوعيّة فرضت بناءَ علاقاتٍ دوليّةٍ جديدةٍ على الصعيدين؛ الاقتصادي والسياسي، وإجراء تعديلاتٍ في نظام تقسيم العمل الدولي الحالي، لاستيعاب تداعيات الأزمة عبرَ توسيع السوق في البلدان النامية، ومحاولة تكييف هذه البلدان بسبب تخلّفها الاقتصاديّ لتحقيق الغاية، مع ما يتطلّب هذا التكيف من إزالة العقبات والعراقيل كافةً أمامَ هذه الاستراتيجية، وَفْقَ مشاريعَ وخططٍ تكتيكيّةٍ تتلاءمُ والسماتِ المميّزةَ لتركيبات الهياكل الاقتصاديّةِ والسياسيّةِ والتكويناتِ الاجتماعيّةِ لكلّ مجتمعٍ محدّدٍ بعينه، ووفق الدور المحدد أو المفترض له لإشغاله في نظام تقسيم العمل العالمي الجديد، حيث تلجأ الرأسمالية المعولمة لاستخدام جميع وسائل الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني لتسهيل مخططها وفرضه بالقوة، أو بالتحايل والتضليل واللعب على عواطف الفقراء ومعاناتهم، والظهور بصورة "سوبر مان" المنقذ لوجعهم وحياتهم، ورمي بعض فتات المساعدات من خلال المنح البسيطة

من البنك الدولي أو تشجيع القروض، ومن ثَمَّ تكديس الديون من صندوق النقد الدوليّ بغرض إغراقها، وفرض شروط التبعيّة الجديدة بالكامل. وعليه، يمكنُ وضعُ الاستنتاج الآتي:

إنّ الاستراتيجيّة الرأسمالية المتبعة إزاءَ بلدان منطقتنا العربية تكتسي طابعًا هجوميًّا على جميع الجبهات السياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والروحيّة والثقافيّة والتربويّة.. في آنٍ واحد، وهذا يضفي على حركة اليسار العربية طبيعةَ عملٍ تتميّز بتداخلِ مرحلةِ استكمال التحرير، وإنجاز الاستقلال الوطني السياسي والاقتصادي مع حركة التحويل الاجتماعي (الاشتراكية) في عمليّةٍ سياسيّةٍ – اجتماعيّةٍ ديموقراطيّةٍ ثوريّةٍ واحدةٍ متصاعدةٍ لتهيئة إنضاج الشروط الماديّة والعمليّة، التي تضمن سيرورة التحويل وتوفّر له الحماية اللاحقة، بما في ذلك، خوض المعركة الأيديولوجيّة والسياسيّة ضدّ أيديولوجيا الرأسماليّة المعولمة التي تغلّف هجومها بشعارات "الديموقراطيّة وحقوق الإنسان"، وهي سماتٌ تفتقدها شعوبُنا العربيّة في ظلّ أنظمة الحكم المسيطرة الرجعيّة والكولونياليّة، التي تفرض بالحديد والنار واقعَ الاستغلال والظلم والنهب والفساد. لكن على أهميّة هذه القضايا الأساسيّة المطلوبة، إلا أنّ هذه الأطروحات المضلّلة تصبّ في خانةِ سعي الإمبرياليّة لطمس الصراع الوطنيّ والطبقيّ عن المسار الثوريّ المطلوب، وخلق تبعيّاتٍ جديدةٍ بشروطها وتحت هيمنتها.

لذلك، فإنّ الرأسماليّةَ المعولمةَ تنطلقُ في تعاطيها مع المنطقة العربيّة وَفْقَ مستويين:

في المستوى الأوّل، اعتبار المنطقة وحدةً استراتيجيّةً جيوسياسيّةً، يهدف إلى الهيمنة والسيطرة الكاملتين، تضمن وجود الكيان الصهيوني وأمنه ووظيفته في المنطقة من جهة، وتضمن نهب ثروات المنطقة والتحكم بها من جهةٍ ثانية. هذه الاستراتيجية لطالما فرضت، وتفرض راهنًا تداعياتٍ مباشرةً وغيرَ مباشرة (حروب واحتلالات، صراعات، حصارات، عقوبات، تدخّلات وتهديدات وانقسامات.. الخ)

التي تزيد في تعقيد مسارات التطوّر السياسيّ في كلّ بلدان المنطقة. فمشروعُ الشرق الأوسط الكبير (الجديد)، يشكّلُ النموذج المتكامل للخطّة التقسيميّة – التطبيقيّة لهجوم الإمبرياليّة الأميركيّة وعولمتها، غير أنّ هذا المشروع لم يحرز تقدّمًا كما أُريد له، لعواملَ عدّة: كون صناع المشروع حاولوا فرض الهيمنة بالجملة متجاوزين طبيعةَ التناقضات وعمقها وحجمها التي تختزنها المنطقة، ودور المقاومات في التصدّي للمشروع الإمبرياليّ الاستعماريّ وأهدافه، وتعاظم الحاضنة الشعبيّة العربيّة ضدَّ المشاريع الأميركيّة والصهيونيّة ومنظّماتهم الإرهابيّة، ودخول قوى دوليّة وإقليميّة قوّية ومؤثّرة على الخط (روسيا، الصين، إيران)، الأمرّ الذي أدّى إلى تراجع الإدارة الأميركيّة نسبيًّا، تحت ضغطِ هذهِ العوامل، لتنتقلَ بعدها الإمبرياليّةُ الأميركيّة إلى الخطّة "ب" لتحقيق استراتيجيّتها عبرَ خطّةٍ تكتيكيّةٍ تنفيذيّةٍ جديدة، من خلال اتّباع سياسة حلّ الإشكالات "بالقطعة" بدءًا من القضيّة الفلسطينيّة "صفقة القرن"، لاعتقادها أنّ الشروط السياسيّة ملائمةٌ لفرض تنازلاتٍ أكثرَ على الجانب الفلسطينيّ، سواءً بسبب الخلافات والانقسامات داخلَ صفوفه، أو بسبب تداعيات حرب "الهلالين" قبل حرب اليمن وخلالها، وتواطؤ الرجعيّة العربيّة وخيانتها علنًا للقضيّة الفلسطينيّة والتهليل للتطبيع مع العدوّ الصهيونيّ.. هذا الأمرُ يهدّد بالقضاء على حقوق الشعب الفلسطينيّ، وقضيّته المشروعة في التحرير، وحقّ العودة وإقامة الدولة الوطنيّة الديمقراطيّة المستقلّة وعاصمتها القدس.

أما في المستوى الثاني، فإنّ هجوم العولمة يأخذُ منحى التعامل مع كلّ بلدٍ بذاته، مع أخذ مميزاته الخاصّة بعين الاعتبار، من حيث مستوى تطوّر الحياة السياسيّة فيه، وطبيعة نظام الحكم، وخصائص تركيبته الديموغرافية والطائفية والإثنية وتناقضاتها، وطبيعة بنيته الاقتصادية وعلاقاته الدولية والإقليمية على البعدين؛ السياسي والاقتصادي. من هنا، فإنّ من مهامّ اليسار العربي قراءةَ هذه الجوانب

بشكلٍ تفصيليٍّ وموضوعيّ، ووضع خطّةٍ استراتيجيّةٍ للمواجهة من أجل التحرّر الوطنيّ والتطوّر الديمقراطيّ، ويمكنُ إبراز بعض الاستنتاجات السريعة منها:

أوّلًا: أنّ الأنظمة العربيّة رغم الفروقات فيما بينها، من حيث بنيتُها وطبيعتُها وهياكلُها الدستوريّةُ والتشريعيّةُ والتنفيذيّة، ورغمَ الخلافات والتناقضات فيما بينها، هي ذاتُ طبيعةٍ متخلّفةٍ متشابهة. وقد أثبتت عقودُ التَّجارِب الملموسة عجزها وفشلها وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف القوميّة لشعوبنا، هذا عدا، عن كونها مُولّدةً للأزمات الوطنيّة والقوميّة الجديدة، وغارقة في الفساد.

ثانيًا: يفرض الانطلاق من التوجّه الاستراتيجي تدقيق السياسات والمواقف، التي تدخل في الإطار التكتيكيّ ذات الصلة بالنضال القومي: القضيّة الفلسطينيّة – التحرير– التضامن والوحدة العربيّة – استثمار الثروات وتوظيفها في الإنتاج وفي التكامل العربيّ الاقتصاديّ.. أساليب وأشكال النضال الملائمة.. الخ)، وهذا يتطلّب إعادة تقييمٍ لموازين القوى السياسيّة والشعبيّة في ضوء معركة التحرّر الوطني. إضافةً، إلى إعادة تقييمٍ لطبيعة موازين القوى بين الأطراف الداخلية في كلّ بلد، وتحديد طبيعة التناقضات فيما بين البلدان العربية وارتباطاتها ومحاورها الإقليميّة والدوليّة وتشابك المصالح أو تضاربها، ووضعها قدر الإمكان في خدمة استراتيجيّة المواجهة الشاملة.

ثالثاً: عدم المراهنة على الأنظمة العربيّة المسيطرة لقصورها وفشلها واتباعها سياساتٍ رجعيّةٍ وقمعيّةٍ دمويّةٍ معاديةٍ للديمقراطية والتنمية والحقوق الإنسانيّة. ومن ثَمَّ، فإنّ استمرار وجودها في سدّة الحكم بات وبالًا على

القضايا القوميّة – الوطنيّة برمّتها. كما قصور مشروع القوى الإسلاميّة وبرامجها التي أعطت وبسرعةٍ قياسيّةٍ نماذجَ بديلةً أسوأ.

رابعاً: إنّ اتّساع الانتفاضات الشعبيّة، وبقوّةٍ، يدلُّ على مؤشّرٍ بالغِ الدلالة، من وجهة نظر التطوّر الاجتماعيّ التاريخيّ؛ لأنّه كشف أن الأوضاع الاجتماعيّة ناضجةٌ – موضوعيًّا – لتقبُّل التحويل الديموقراطي وتحقيقه، وأنّ الجماهير أظهرت عمليًّا استعدادها للنضال والتضحية. وأثبتت بأنّها الكتلة التاريخيّة القادرة على دفع عمليّة التحرّر الوطنيّ قدمًا نحو أهدافها.

خامسًا: على أهميّة حضور اليسار العربيّ في الثورات والانتفاضات الشعبيّة، إلّا أنّه ينبغي الاعتراف بتشتّته وضعفه، رغمَ كلِّ المبادرات والتضحيات التي قدّمها ويقدّمها يوميًّا في الساحات والميادين (وآخرها ما نراه في ثوريّة الشيوعيّ واليساريّ السوداني) إلّا أنّ الخصوم الطبقيّة تحاولُ محاربةَ أو سرقة هذه النضالات، وتوظيفها في خدمة مصالحها وامتيازاتها الطبقيّة السلطويّة أو الفئويّة أو الطائفيّة. وبما أنّ دروب النضال طويلة، والأهداف كبيرة، وعمليّة تحقيقها معقّدة. لا بدّ من مراجعةٍ نقديّةٍ وانطلاقةٍ ماركسيّةٍ تعيد لليسار دوره الثوريّ النوعي والفاعل على الساحة الوطنيّة والقوميّة من خلال تجديد علاقاته العضويّة بالطبقة العاملة والجماهير الشعبيّة الكادحة المفقرة، وتعزيز دور اللقاء اليساريّ العربيّ في أطره الفكريّة والسياسيّة والتنظيميّة (استكمالاً لمبادرة الحزب الشيوعي اللبناني قبل 11 عامًا)، كما يتطلّب رؤيةَ هذا اليسار لكيفية خوض الصراع الطبقي (الوسائل والأدوات والتحالفات) بعيدًا عن الشعبويّة أو الظرفيّة والعفويّة.. لفرض موقعه وتأدية دوره قوّةً وازنةً ومؤثّرةً في المعركة الوطنيّة والطبقيّة.

سادسًا: إنّ مواجهة المشروع الاستعماريّ الإمبرياليّ على المنطقة، تتطلّب من اليسار العربي تنظيمَ صفوفِهِ أوّلًا، وتعبئةَ جماهيره، وترجمةَ مشروعه الوطني التحرري الذي يتضمّن مهامًّا وطنيّةً واجتماعيّةً سياسيّةً أساسيّةً، من بنودها المقاومةُ من أجل تحرير فلسطين والعراق والجولان ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا بالكامل، وإزالة القواعد العسكريّة، وإطاحة الديكتاتوريات، وإطلاق الحريّات الديمقراطيّة، وإلغاء قوانين الطوارئ، وفرض انتخاباتٍ وطنيّةٍ ديمقراطيّةٍ نزيهةٍ على أساس النسبيّة، وإلغاء كلّ أشكال التمييز بحقّ المرأة، وإحداث إصلاحاتٍ اقتصاديّةٍ جذريّةٍ منتجةٍ ومستقلّةٍ تضمنُ تنميةَ القدرات الوطنيّة والبشريّة والموارد البيئيّة.. وأن يتلازمَ ذلك مع تنفيذ خطّةٍ اجتماعيّةٍ تحمي مصالحَ الطبقة العاملة، والفئات الشعبيّة الكادحة وحقوقهم الاجتماعيّة والصحيّة والسكنيّة والتعليميّة.. وهذا يندرج ضمنَ مهامِّ اليسار العربيّ، كبرنامجٍ انتقاليٍّ نحو الهدف الأساسي لليسار أي بناء الاشتراكيّة.

لقد استطاع شعبنا العربيّ أن يبهر العالمَ كلَّهُ بنضالِهِ ومقاومتِهِ وانتفاضاتِهِ وصمودِه، لكنّه يحتاجُ إلى يسارٍ عربيٍّ ثوريّ، يشكّلُ بمشروعِهِ رافعةَ النهوض نحو التحرّر الوطنيّ العربيّ الشامل.

*****

عاشت الذكرى الـ 54 لجبهتكم

المجد للشهداء والتحيّة للأسرى..

معًا سنناضل ونقاوم.. وسننتصر.

حولَ أزمةِ اليسارِ وإشكاليّةِ تماهي بعض فصائلِهِ مع اليمينِ وطروحاتِهِ السياسيّةِ والاجتماعيّة

عليان عليان

باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

بدايةً نشيرُ إلى أنّ الأحزابَ اليساريّة تبلّورت بشكلٍ قويٍّ وفاعلٍ في تيارينِ رئيسيّينِ في حقبة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، وهما (أوّلًا) الأحزاب والفصائل التي أعلنت التزامَها بفلسفةِ الماركسيّةِ اللينينيّة، وتبنّت المنهجَ الماديَّ الجدليَّ في برامجها، وقراءتها للظواهر السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة و(ثانيًا) الناصريّة والأحزاب القوميّة التي تبنّت الاشتراكيّةَ، مثلَ حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ وحركة القوميّين العرب.

أزمةُ اليسارِ وأبعادها:

وفي هذا المقال نتوقّف أمامَ القسم الأوّل من اليسار "اليسار الماركسيّ اللينينيّ" ونشيرُ ابتداءً إلى أنّ قوى هذا اليسار، عانت – ولا تزال – بشكلٍ خاصٍّ من أزمةٍ عميقة، حكمت تجربتها في إطارِ حركة التحرّر العربيّة منذ ثمانينات القرن الماضي؛ ارتباطًا بعددٍ من العوامل التي لا تفسّر أزمتها فحسب، بل تفسّر انحرافَ بعضها، وتغطية بعضٍ آخرَ لممارسات اليمين، وبهذا الصدد نتوقّف أمامَ بعضِ القضايا:

أوّلًا: البِنيةُ الطبقيّةُ للعديد من الأحزاب اليساريّة العربيّة في معظمها بِنيةٌ برجوازيّةٌ صغيرة، وهذه البنية في السياق النضالي، عكست حالةً من التردّد والتذبذب في مواقفها حيالَ العديد من القضايا السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، لدرجة أنّها في مراحلَ معينةٍ وفّرت تغطيةً سياسيّةً لمواقف قوى اليمين ولنهجه الاقتصاديّ.

ثانيًا: افتقار العديد من الأحزاب اليساريّة العربيّة، إلى ملاكاتٍ فكريّةٍ قادرةٍ على قراءة المرحلة، واستشراف المستقبل واستخلاص البرامج المطلوبة التي لا تتقاطع مع برامج اليمين، في حين أنّها امتلكت سابقًا قياداتٍ وكوادرَ وطنيّةً مجرّبةً خاضت معاركَ مشرّفةً ضدَّ الاستعمار والأحلاف الاستعماريّة، وسجّلت مآثرَ في الصمود، وتحدّي الجلاد في الدول الرجعيّة.

ثالثًا: تخلّف معظم هذه الأحزاب عن إدراك التحوّلات العميقة التي عصفت – وتعصف – بعالمنا المعاصر غداةَ انهيار الاتّحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، ودخول العولمة الإمبرياليّة مرحلةً جديدةً في تطوّرها.

يضاف لذلك أنّ معظمَ الأحزاب الشيوعيّة – مع بعض الاستثناءات – شأنها شأن العديد من الأحزاب الشيوعيّة في مختلف دول العالم، لم تتجاوز صدمةَ انهيار الاتّحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكيّة، تجاهَ قراءة أسباب الانهيار بشكلٍ معمّق، ممثّلًا بشكلٍ رئيسيٍّ بالجمود العقائدي والبيروقراطيّة والسوفياتيّة، وفي الوقت ذاته لم تقدّم قراءةً نقديّةً لمسيرتها، ولم تراجع تجربتها في سياقٍ نقديٍّ بشأن ارتباطها بالطروحات السوفياتيّة، من أجل تحصين نفسها من هجمة الإمبرياليّة وأدواتها الرجعيّة، بعد أن راح منظرو الرأسماليّة يتبجّحون بفشل الاشتراكيّة في حلّ مشاكل الإنسانيّة، وبعد أن راح "فوكو ياما" يتبجّح في مقالةٍ له "بأنّ الرأسماليّة هي نهايةُ التاريخ".

رابعًا: ونظرًا للضعف الفكريّ الناجم عن ضعف البناء الأيديولوجيّ؛ أصبحت بعضُ هذه الأحزاب في مهبَّ الريح إثرَ انهيار الاتحاد السوفياتي، ولم تعد تحمل من "الشيوعيّة" سوى اسمها، وراح بعضها أيضًا يفرّق بين الجانب الأيديولوجي، وبين الجانب البرنامجيّ في إطار توجّهٍ يقضي بعدم

اعتبار الأيديولوجيّة مرجعيّةً للبرامج المطروحة، وذلك في انعطافةٍ مكشوفةٍ نحو الليبرالية، والتغطية الاقتصادية لنهج اليمين في ارتهانه لمؤسسات النهب الرأسمالية "صندوق النقد والبنك الدوليين"، ناهيك أن بعضها – وَفْقَ بعض المنظّرين – باتت أحزابًا هرمةً ذات سياساتٍ تميل إلى المهادنة والتكيّف مع الأمر الواقع والقَبول بأقل القليل، بعد أن تجاوزت المبادئ اليسارية التي قامت من أجلها.

لكن ما يجبُ الإشارةُ إليه هنا أنّ ثمّةَ أحزابًا شيوعيّةً عربيّةً عملت على تجاوز محنة انهيار الاتحاد السوفياتي لاحقًا، عبرَ مراجعةٍ نقديةٍ نسبيًّا لتجربتها، وقراءة أسباب انهيار التجربة السوفياتية، وقدمت مساهماتٍ نظريّةً غنيّةً في قراءة الأزمة، وسبل تجاوزها من خلال مفكرين أدّوا دورًا مركزيًّا في هذا السياق، وأخصُّ بالذكر محمود أمين العالم في مصر ومهدي عامل وحسين مروة في لبنان وياسين الحافظ والياس مرقص في سورية.

عدمُ القدرةِ على التقاطِ اللحظةِ السياسيّة:

ما يجبُ الإشارةُ إليه أيضًا أنّ الأحزابَ الشيوعيّةَ في الوطن العربي، وفي مختلف دول العالم لم تتمكّن من التقاط اللحظة السياسيّة، التي لاحت مرّتين بعد انهيار الاتّحاد السوفياتي، التي لو تمَّ الإمساكُ بها لكنّا أمامَ واقعٍ جديد، اللحظة الأولى تمثّلت في أزمة 2008، المالية والاقتصادية الكبرى، التي ضربت الولايات المتحدة جرّاءَ فقاعة الرهن العقاري، وانتقلت بسرعةٍ هائلةٍ إلى بقية أرجاء العالم، مخلّفةً آثارًا اقتصاديةً خطيرةً دفعت النظام الرأسمالي إلى إعادة الاعتبار إلى الكينزية، والتخلّي لفترةٍ عن الليبرالية الجديدة، وكان من نتائجها دفع عشرات الملايين من العمال والمهنيين في العالم إلى خانة البطالة، حيث باتت الفرصة ملائمة لتعبئة الطبقة العاملة وقيادتها نحو التغيير، لكن الأحزاب اليسارية لم تلتقطها.

أما اللحظةُ السياسيّةُ الثانية، فقد تبدت في ثورة الجماهير العفوية من العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين في كل من تونس (17 ديسمبر 2010) ومصر (25 يناير 2011) إذ إن عدم قيام الأحزاب اليسارية بدورها في قيادة الانتفاضتين ووضع برنامج لهما، أتاح الفرصة للإخوان المسلمين أن يتصدروا المشهد رغم عدم مشاركتهم الحقيقية فيهما.

فيما يتعلق بالعنوان المطروح نشير إلى مرحلتين؛ الأولى: مرحلة ما قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، والثانية ما بعد الانهيار، في المرحلة الأولى عملت بعض الفصائل اليسارية العربية ومن ضمنها بعض الفصائل اليسارية الفلسطينية، على تبني برامج وطروحات اليمين، بل وتظهيرها، مستخدمةً ما تيسّر لها من قدراتٍ نظريةٍ قبل أن يبوح بها اليمين نفسه، وعمل البعض الآخر من اليسار على رفض برامج اليمين في سياقٍ إصلاحيٍّ متبنّيَاً نضالاتٍ مطلبيّةً في سياقٍ نقابيٍّ وبرلماني.

في المرحلة الأولى، أرادت بعض فصائل اليسار أن تحقق بعض الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها على حساب المبادئ، في علاقتها مع أحزاب البرجوازية الوطنية الحاكمة، هذا كله من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّ هذا البعض اليساري رأى في موقف الاتحاد السوفياتي من التسوية والصراع العربي، وشبه المتطابق مع طروحات هذه الأنظمة ما يسند مواقفه ويرفع عنه شبهة خدمة اليمين وبرامجه.

بعض اليسار الفلسطيني يوفر التغطية النظرية والسياسية لنهج اليمين وتغطية بعض فصائل اليسار لمواقف اليمين أكثر ما ينطبق على الساحة الفلسطينية قبل حرب تشرين (أكتوبر) 1973، وبعدها مباشرة، إذ انبرى فصيلان من اليسار الفلسطيني لتبرير توجّه اليمين الفلسطيني نحو التسوية؛ وهما الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية. فبرنامج الجبهة الوطنية المتحدة، الذي طرحه فرع الحزب

الشيوعي الأردني في الضفة الغربية، بشأن موضوع التفريق بين تسويةٍ وطنيّةٍ وتسويةٍ استسلاميّةٍ عام 1973، لم يكن معزولاً عن التنسيق مع قيادة فتح، بل وبتوجيهٍ منها. وقد ذهب بعض المحللين والمفكرين الفلسطينيين، إلى القول: إنّ طروحات المرحليّة بعد حرب تشرين (أكتوبر) 1973، وبرنامج "النقاط العشر" الذي اصطلح على تسميته "بالبرنامج المرحلي" الذي تبناه المجلس الوطني في دورته رقم (12) هو في الأساس برنامج حركة فتح، والجبهة الديمقراطية تطوّعت للتنظير له.

وبهذا الصدد يقول المفكّر غازي الصوراني: "برنامج النقاط العشر هو برنامج قيادة فتح رغم إصداره من قبل الجبهة الديمقراطيّة، وعلى الرغم من اعتراض تنظيماتٍ أخرى، فقد وافق بعضها، وتكيّف الباقي رويدًا رويدًا مع ذلك البرنامج، وكان بمثابة المدخل الأوّل صوبَ مداخيل التسوية اللاحقة في مسار منظّمة التحرير وحركة فتح".

وتقتضي الموضوعيّةُ القول أيضًا: إنّ اليسار الفلسطينيّ بكلّ فصائلِهِ غطّى لاحقًا برنامج اليمين ممثّلًا "بالمبادرة السياسيّة" الصادرة عن دورة الانتفاضة "الدورة 19 للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ" عام 1988، التي انطوت على الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم 242 "، في حين أبدت الجبهة الشعبيّة تحفّظها على القرار 242، دون أن تنسحب من اللجنة التنفيذيّة على غرار ما فعلته بعد طرح برنامج النقاط العشر عام 1974، علمًا أنّ اليمين الفلسطيني وظّف تلك المبادرة لاحقًا تجاه خلق المقدّمات السياسيّة للولوج إلى اتفاقيّات أوسلو ، عبرَ الموافقة على الاعتراف بالكيان الصهيونيّ وعلى نبذ الإرهاب (المقاومة) موجّهًا بذلك أكبرَ ضربةٍ للشعب الفلسطيني في انتفاضته غير المسبوقة" انتفاضة الحجارة" وأهدافها الوطنية.

وفي مرحلةٍ لاحقةٍ بعد انهيار الاتّحاد السوفياتي، وما آلت إليهِ الأوضاع في العراق بعد العدوان الثلاثينيّ عام 1991، حدّدت الجبهتان الشعبيّة والديمقراطيّة

موقفًا رافضًا لاتفاقيّات أوسلو 1993، ووصفتا في أدبيّاتهما الاتفاقيّات بأنّها مشروعُ تصفيةٍ للقضيّة الفلسطينيّة، كما أنّ حزبَ الشعب الفلسطينيّ هو الآخرُ حدّد موقفًا نقديًّا منها، في حين أنّ حركة "فدا" التي انشقّت عن الجبهة الديمقراطيّة بقيادة ياسر عبد ربه عام 1990، فقد عملت على تغطية وتبني موقف اليمين الفلسطيني بشأن هذه الاتفاقيّات.

لكن فصائل اليسار الفلسطينيّ رغم رفضها لاتفاقيّات أوسلو، إلا أنّها اندغمت لاحقًا في مخرجاتها، من خلال مشاركتها في انتخابات المجلس التشريعي، ومشاركتها في حكومات السلطة الفلسطينيّة المتعاقبة، باستثناء الجبهة الشعبيّة، التي رفضت – ولا تزال ترفض حتى اللحظة – المشاركة في أيٍّ من تلك الحكومات.

الأحزابُ الشيوعيّةُ العربيّةُ قبل وبعد انهيار الاتّحاد السوفياتي:

ما يجبُ الإشارةُ إليهِ هنا، أنّ الأحزابَ الشيوعيّةَ العربيّةَ في مرحلة الاتّحاد السوفياتي تأثّرت بشكلٍ كبيرٍ باستراتيجيّته وطروحاته في مسألة التعايش السلميّ، وغلب على برامجها الطابع الإصلاحي في إطار النضال البرلماني والنقابي، الذي لا يفضي إلى التغيير الجذري، هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّها لم تأخذ بنهج المقاومة المسلّحة في مواجهة الاحتلال، ولم تدعم هذا النهج – باستثناء الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ – وركّزت على التسوية وَفْقَ قرارات الشرعيّة الدوليّة، متماهيةً بذلك مع نهج الأنظمة الرجعيّة والوطنيّة التي تتبنّى نهج التسوية. هذا كلُّهُ من جانب، ومن جانبٍ آخر، فإنّ علاقةَ الأحزاب الشيوعيّة مع الأنظمة الوطنيّة في المشرق العربيّ اتّخذت في بعضها طابعًا دمويًّا وتصادميًّا، وفي البعض الآخر طابعًا تحالفيًّا، حيث انشدّت في تحالفها للتناقض الرئيسيّ مع العدوّ الصهيونيّ والقوى الرجعيّة العربيّة والمحليّة، وهذا طُرحٌ صائبٌ لكنها غيّبت قانونًا أساسيًّا آخرَ، ألا وهو قانون "التحالف والصراع" إذ استبدلت موضوع الصراع حول بعض القضايا الاقتصادية

والاجتماعية والسياسة الخارجية أحيانًا، بالصمت أو التعبير النقديّ الهادئ، وهي بذلك وفّرت غطاءً سياسيًّا للعديد من القضايا لهذه الأنظمة.

الأخطر من ذلك أنّنا رأينا حزبًا عريقًا، مثل الحزب الشيوعيّ العراقي، يدخلُ بعد احتلال العراق عام 2003، في اللعبة السياسيّة التي أدارها "بول بريمر" – الحاكم العسكريّ الأمريكيّ للعراق آنذاك – مشكّلًا تغطيّةً سياسيّةً لنظام الحكم الطائفيّ، التي هي في التحليل النهائي تغطية للدستور التقسيمي الذي صاغه الصهيونيّ ناحوم فيلدمان.

فهمي الكتوت
باحثٌ في الاقتصادِ السياسيّ/ الأردن

عشرةُ أيامٍ هزّت العالم، إذنْ؛ كان انتصارُ الثورةِ الاشتراكيّة في روسيا القيصريّة عامَ 1917، قد هزَّ العالمَ على حدِّ تعبيرِ الكاتب الأمريكيّ جون ريد، وكذلك انهيار التجرِبة السوفييتيّة هزَّ أركان العالم، وكان صدى الحدثِ الثاني وتداعياته عكسَ صدى نتائجِ الحدث الأوّل، على مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعيّة، ليس في روسيا وحسب؛ بل على الطبقة العاملة والأحزاب اليساريّة وحركة التحرّر العالميّ.

بعد ثلاثةِ عقودٍ من تفرّد الولايات المتّحدة بقيادة العالم، وتغوّل السياسات النيوليبراليّة وفرض شروطها على معظم بلدان شرق أوروبا والبلدان النامية، دخل النظام الرأسماليّ في منعطفٍ خطير، فقد شهدت معظم دول أوروبا إضراباتٍ ومسيراتٍ عماليّةً وشعبيّةً غاضبةً ضدّ الإجراءات التقشفيّة التي طبّقتها المراكزُ الرأسماليّةُ فانقضّت على بعض المكاسب العماليّة، التي تحقّقت خلالَ عدّة عقود. لكن هذه التحرّكات الواسعة جدًّا لم تتطوّر لمستوى الإطاحة بأنظمة الحكم في أيٍّ من البلدان الغربيّة!

جاء انفجارُ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في أيلول عام 2008، في المراكز الرأسماليّة وتداعياته عالميًّا، ليعيد لمُؤَلَّف ماركس الشهير "رأس المال" ألَقَهُ الذي تضمن؛ قوانين تطوّر الاقتصاد الرأسماليّ وطبيعة الأزمات المرافقة لوجوده والأزمة الدوريّة التي يعيشها النظام الرأسمالي، الذي يعدّ أهم دراسةٍ قدمت حول الاقتصاد الرأسمالي، وأضحى مرجعيّةً للتعرّف إلى أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية، وخاصةً حول "نظرية فيض الإنتاج" الناجمة عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي. لكن المعضلة الأساسيّة، التي تحتاج إلى تفكيرٍ جماعيٍّ وحواراتٍ فكريّةٍ معمّقة، أن التعرف على

أمراض النظام الرأسمالي لم يعد كافيًا، خاصّةً بعد أن نجحت الاحتكارات الرأسمالية بترحيل الأزمة، من مؤسساتٍ مصرفيةٍ واحتكاراتٍ رأسماليةٍ إلى الدولة، وإغراق الدول الرأسمالية بالمديونية نتيجةَ ضخّ تريليونات الدولارات لانقاذ شركاتٍ آيلةٍ للسقوط، هذا النضج للأزمة – على أهميته – غيرُ كافٍ، إذا لم يرافقه وعيٌ سياسيٌّ وتنظيميٌّ للطبقة العاملة وحزبها السياسي، في ظلّ المستجدّات وثورة المعلومات، حزب قادر على التفاعل مع المتغيرات، وخاصّةً مع دخول العالم مرحلة الذكاء الاصطناعي، التي سوف تسهم باتساع الفجوة الطبقية؛ بسبب التحاق ملايين العمال في جيش العاطلين عن العمل، كما ستعمق الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، عن طريق تحويل مزيدٍ من الاستثمارات إلى الاقتصادات المتقدمة التي أصبحت الأتمتة فيها مستقرّة، ومن ثَمَّ ستسهم باتساع البطالة .

أما الشعوب العربية التي تعاني من الاضطهاد السياسي والطبقي، فلم تجد أمامها سوى النزول إلى الشارع لمواجهة الطغيان والأنظمة التي لم تستجب لسمة العصر في تحقيق الحرية والديموقراطية، وتحقيق إصلاحاتٍ اقتصاديّةٍ واجتماعيّة، فلم تحتمل الجماهير الشعبيّة المزيد من الفقر والإملاق، خاصةً بعد خضوعها لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين بتنفيذ السياسات الليبرالية، وخضوع الشعوب العربية لموجاتٍ متلاحقةٍ من ارتفاع أسعار الغذاء والدواء وتآكل الأجور.

إن الزخم الثوري الذي شهدته بعض الأقطار العربية، مثل مصر، لم يوفر الآلية المناسبة التي يحتاجها الشعب المصري للولوج إلى فضاء الحرية والديموقراطية والتقدم الاجتماعي؛ فالفجوة بين هذه الشرائح والطبقات من جهة، والأحزاب السياسية اليسارية والتقدمية من جهة أخرى، حرمت الشعب المصري من تحقيق أهدافه النبيلة؛ إذ غاب دور القيادة السياسية الطليعية؛ بسبب تكلس هذه الأحزاب وعدم تجديد خطابها السياسي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبعضها التحق بالسياسات

النيوليبرالية، وفي كلا الحالتين فقدت قدرتها على التأثير في صفوف العمال والفلاحين والشباب عامة.

لا بد من دراسة هذه الظاهرة من الناحية السياسية والاجتماعية للتعرف على الأسباب الحقيقية لابتعاد الجماهير الشعبية عن التنظيم السياسي التقدمي، ومراجعة برامج الأحزاب السياسية وعلاقاتها بالجمهور. من الطبيعي أن تُشكّل الطبقة العاملة والكادحين من فقراء الفلاحين والعاطلين عن العمل والشباب القاعدة الاجتماعية للتغيير، إضافةً إلى الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، إلا أنّ الفجوة عميقةٌ بين هذه الشرائح، والأحزاب التي تمثلها من الناحية النظرية.

وثمّةَ ضرورةٌ لإجراء مراجعةٍ موضوعيّةٍ لفشل دور فصائل التحرر الوطني التي تنتمي إلى منابتَ فكريةٍ متعدّدة، والعمل على تشكيل حركةٍ سياسيةٍ وطنيةٍ ديموقراطيةٍ تقدميةٍ تجّسد وحدة عمل القوى اليسارية والتقدمية، لجذب العناصر النشطة والفاعلة في صفوف العمال والفلاحين والمزارعين والمهنيين والمثقفين عامة، أي تلك الشرائح التي تتوافق مصالحها مع البرنامج الوطني، من أجل ترسيخ الاستقلال السياسي، والتصدي للمشروع الصهيوني التوسعي، وتحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وإنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية. إنّ تحقيق البرنامج الوطني الديمقراطي الاجتماعي يحتاج إلى رافعةٍ سياسيةٍ يفتقر لها الوطن العربي في هذه المرحلة.

إنّ معظم الأحزاب اليسارية والقومية التقدمية انكشفت بعد انهيار التجربة السوفييتية التي كانت تشكل لها غطاءً سياسيًّا وفكريًّا، بسبب حالة الاغتراب السياسي عن الواقع الملموس، فلم تجدد برامجها وأنظمتها الداخلية في ضوء التطورات والمستجدات التي طرأت، الأمر الذي أضعف دورها في الحياة السياسية. ثمَّ فوجِئَتْ بقدرة الشباب على الحركة والتنظيم والتأثير، وهذا تعبير عن ابتعاد الأحزاب السياسية عن نبض الشارع وعن جيل الشباب تحديدًا. وقد تبيّن أن نسبةً عاليةً من الأجيال

الجديدة لا تثقُ بقدرة الأحزاب على التغيير، الأمر الذي يتطلب دراسة هذه الظاهرة بموضوعيةٍ بعيدًا عن المناكفة أو التبرير، للوصول إلى صياغاتٍ جديدةٍ لبرامج هذه الأحزاب، وبناء أنظمةٍ داخليةٍ توفّر الأطر التنظيمية المرنة لاستيعاب الشباب في منظماتٍ شبابيةٍ وحزبيةٍ وطنيةٍ لضمان تطوير الحياة الحزبية وإعادة شبابها، بدلًا من الأشكال التنظيمية البيروقراطية التي تسمّى المركزية الديمقراطية.

لا شكّ أن الأحزاب الشيوعية والتقدمية خاضت نضالًا وطنيًّا يُشهد له في معركة الاستقلال الوطني، وكانت تعدّ القوة الأساسية في هذه المعارك، لكنّها فقدت بريقها؛ وذلك لأسبابٍ عدّةٍ لا يمكن اختزالها بأسبابٍ ذاتيةٍ فقط، فإنّ هدوء المعارك الوطنية وتقهقر الاستعمار القديم، ووصول أنظمة الحكم في عدد من الأقطار العربية، إلى صيغٍ تصالحيةٍ مع الدول الإمبريالية، من أهم الأسباب. وما رافقها من حملات الاعتقال والتنكيل التي استهدفت الكوادر الحزبية اليسارية والقومية بالتحالف مع الدوائر الاستعمارية.

أما الأسباب الذاتية يمكن القول: إن الأحزاب الشيوعية واليسارية عامةً لم تنجح في تعريب الماركسية، وتوطينها في المنطقة، وبقيت الفكرةُ غيرَ متحرّرةٍ من جذورها الأوروبيّة، لذلك أخفقت في أن تصبح قوّةً قوميّةً لشعوبها في النضال الوطني، ومن ثَمَّ تتوّج معركتها الوطنية، بمضمونٍ اجتماعيٍّ يراعي خصائص المنطقة ويحقق العدالة الاجتماعية، لعدم دراستها للواقع المحلي ضمن رؤيةٍ علميةٍ ديالكتيكيةٍ واستنباط المهام، بدلًا من أن تكون صدى لحدثٍ عالمي، حتى تجارب دول شرق أوروبا، كانت انعكاسًا للتجربة السوفييتية، لذلك انهارت لمجرد أن سحب السوفييت غطاءهم الأمني عنها، والتجربة السوفييتية نفسها واجهت مشاكلَ معقدة لإغفالها المنهج الديالكتيكي.

وهنا أودّ التذكير بموقف لينين في الذكرى الرابعة لثورة أكتوبر، حين قال؛ كنا نفترض من دون حسابٍ كاف، بأننا سنتمكن بالأوامر الصريحة التي تصدرها الدولة البروليتارية من أن تنظم على الطريقة الشيوعية في بلدٍ من صغار الفلاحين، إنتاج وتوزيع المنتجات من جانب الدولة إلا أن الحياة بينت خطأنا، وتبيّن أنّه لا بدّ من سلسلةٍ من الدرجات الوسطية، رأسمالية الدولة والاشتراكيّة، بغيةَ تحضير الانتقال إلى الشيوعيّة، وتحضيره بعملٍ يدوم سنواتٍ طويلة، وفي 15 آذار 1921 أقر المؤتمر العاشر للحزب التراجع عن قرارات المؤتمر التاسع المتضمنة المصادرة والتأميم، وأقر تقرير "الاستعاضة عن المصادرة بالضريبة العينية".

من المهم الإشارة إلى ما لم تزكيه الحياة في تلك المرحلة التي أشار إليها لينين، أو الصيغ البديلة التي طرحها... لكن الأهم؛ النظر هنا إلى المنهج الديالكتيكي، الذي كان يتمتع به لينين في التعامل مع التطبيقات النظريّة، فالرؤيةُ النقديةُ ليس لخصومه وحسب، بل ولتجربته الشخصية وتجربة الدولة السوفيتية. هذا أهم ما يميز لينين بأنه لم يدافع عن أفكار شاخت أو تجربة لم تزكيها الحياة، هذا هو الديالكتيك.

لذلك لم يتحدّث لينين عن" النظرية الماركسيّة – الإنجليزية أو اللينينية "، حتى لا تؤخذ الاستخلاصات التي توصلَ إليها أيُّ مفكرٍ ماركسيّ بأنها تصلح لكل زمانٍ ومكان، أو تتحوّل الماركسية إلى جملٍ وقوانينَ جامدةٍ تقولب المجتمع والدولة على مقاسها، لقد تحولت النظرية الثورية إلى صياغاتٍ جامدة باسم (الماركسية– اللينينية) وإلى فكرٍ أصوليٍّ ينبغي تطبيقه بشكلٍ ميكانيكي، ممّا شكّل ضررًا خطيرًا ليس فقط على النظريّة الثوريّة، بل وعلى أهم منجزاتها "ثورة أكتوبر"، ونسخت الأحزاب الثورية في بلادنا هذه التجربة وعدّتها وفاءً لماركس ولينين... والنتيجة معروفة للجميع.

"إنّ النظريةَ رماديةُ اللون، يا صديقي، ولكن شجرة الحياة خضراء إلى الأبد".

أعتقد أنه حان الوقت إن لم يكن متأخّرًا، طرح السؤال الجوهري؛ حول دولة المساواة المعاصرة... وأن نفكر بحوارٍ جديٍّ وجريءٍ يستطيع من خلاله المثقفون والمفكرون والمهتمون كافةً بتخليص العالم من شرور النظام الرأسمالي، وأن تنصب الدراسات والأبحاث على تطوير الفكر الاشتراكي وبناء معرفة تسهم بالوصول لاستخلاصات تجيب على تساؤلات العصر الراهن، بتحقيق العدالة والمساواة، وإنهاء استغلال الإنسان للإنسان.

إنّ التمسّك والثبات على مواقفَ شاخت، أو لم تزكيها الحياة، لا يختلف كثيرًا عن مواقف بعض العناصر التي جذبتها السياسات النيوليبرالية، مما شكّل ضررًا خطيرًا على مسار حركة التحرّر الوطني، إنّ الأحزاب اليساريّة التي تسترشد بالمنهجية الماركسية في تفسيرها للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي، وتعمل على تغييره من أجل استقلالٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ ناجز، هذه الأحزاب تستطيع البَدْءَ في عملية الحوار والبحث للانخراط في إطارٍ سياسيٍّ يجمعها ضمنَ مشروعٍ وطنيٍّ في كلّ قطرٍ على حدة، يسهم باستنهاض حركة التحرر الوطني بقيادة اليسار العربي المتجدّد.

قد يعدّ البعض للوهلة الأولى أنّ هذه الطروحات طوباية، لكن خطوات تدريجية ممكنة للأحزاب اليسارية الجادة والمبدئية، البدء بالحوار نحو "اتحاد اليسار"، إن حالة الجمود الفكري من جهة، وتراكم المصالح الذاتيّة من جهةٍ أخرى، تشكّلُ عائقًا أمام إعطاء الأولوية للحوار نحو وحدة اليسار، الذي يواجه تحدّيًا كبيرًا يستهدفُ وجوده.

إنّ وحدة اليسار تفتح الطريق أمام بناء الحزب المنشود، حزب الفقراء والكادحين، حزب تطوير الخطاب السياسي والثقافي في مواجهة الاستغلال، حزب مؤهّل للقيام بمهامّ المرحلة، الوطنيّة والاجتماعيّة، يتمتع بحضورٍ ملموسٍ في القطاعات كافةً؛

الشبابيّة والنسائيّة والنقابيّة العماليّة والمهنيّة والطلابيّة، وبين الفلاحين والمزارعين. حزبٌ يراعي خصائص مجتمعنا المحلي وظروفه، هدفه المركزي في هذه المرحلة، التحرّر الوطنيّ والتصدّي لسياسة الاستتباع للمراكز الرأسمالية عمومًا والأمريكيّة خصوصًا، حزبٌ قادرٌ على بناء جبهةٍ وطنيةٍ قوية، لإنجاز مهام التحرر الوطني، والتصدي للمخططات الإمبريالية والسياسات التوسعية الصهيونية، التي تستهدف الشعوب العربية، وليس الشعبين الفلسطيني والأردني وحدهما، ومن أجل حق الشعب الفلسطيني بالتحرير والعودة وتقرير المصير، باعتباره الهدف الرئيس لحركة التحرر العربية، والتصدي لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحرير الإنسان من الاضطهاد والاستغلال، وتكريس مبادئ الديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية، وحق الشعوب العربية، في بناء كيانها الموحّد الذي يُعدّ استجابةً لمتطلبات العصر وحقها الطبيعي في بناء دولتها الواحدة والتخلص من السيطرة الاستعمارية، والوجود العسكري على الأراضي العربية، خاصةً وأن الكيان الصهيوني لم يعد قاعدةً متقدّمةً للإمبرياليّة وحسب، بل بات يشكّل الوكيل الحصري لها في السيطرة على المنطقة.

أزمةُ اليسار العربيّ بعدَ انهيارِ الاتّحادِ السوفييتيّ ومنظومتِهِ الاشتراكيّة

د. كاظم الموسوي
باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ العراق

انهارَ في نهايةِ الثمانيناتِ من القرن الماضيّ الاتحادُ السوفييتيّ، وتداعت منظومتُهُ الاشتراكيّةُ بشكلٍ سريعٍ ولافتٍ للانتباه، وناقشت هذا الانهيارَ مراكزُ البحث وأصحابُ القرار السياسيّ، وتناقلتها أوساطُها إضافةً إلى وسائلِ الإعلام بمختلِف مسمّياتها بتحليلاتٍ وتقاريرَ ومقالاتٍ ودراساتٍ اختصرت وقائعها بانتهاء مرحلةٍ مهمّةٍ من تجارِب الشعوب وتاريخها المعاصر، وبدايةِ مرحلةٍ أخرى لها، بالتأكيد ما يميّزها عن سابقتها، وقد لا تكون متقدّمةً عليها. ولكن المؤكّد فيها ما انعكس منها ضمنًا أو تحوّلًا بشكلٍ متسارعٍ أيضًا على كلّ الأوضاع العالميّة والمحليّة، سواءً في الجغرافيّة السياسيّة للاتّحاد السوفييتي ومنظومته، أو في ارتباطات الحركات والأحزاب الشيوعيّة واليساريّة في أنحاء الكرة الأرضيّة، ومنها بلداننا العربيّة بهذه التغيّرات والتحوّلات.

مثلَ غيرِه، واجهَ اليسارُ العربيُّ هذهِ المرحلةَ التاريخيّةَ بصعوباتٍ متباينةٍ تراوحت مع عمق الأزمات المختلفة، على جميع الصعد، وانعكست لشدّتها وسرعتها، وما رافقها من تحدّياتٍ وضغوطٍ بصورٍ وملامحَ أخرى على بِنيتِهِ الواقعيّة، وتكوينِهِ الجدليّ وارتباطاتِهِ الداعمةِ لكينونتِهِ الأيديولوجيّة ومرجعيّتِهِ الفكريّة. فقد كان اليسارُ العربيُّ عمومًا، بتركيبِهِ الممثّل من الأحزاب الشيوعيّة خصوصًا، والحركات الماركسيّة العروبيّة عمومًا، على علاقاتٍ قويّةٍ وارتباطاتٍ مختلفةِ الأوجه مع الاتّحاد السوفييتيّ ومنظومتِهِ الاشتراكيّة. وبدهيٌّ لن تمرَّ حالةُ الانهيار دون أن تتركَ آثارًا وتداعياتٍ

مختلفةَ المستوى ومتباينةَ المظاهر، وهو ما حصل فعلًا، وصنع مجراه العام على الجميع، دون استثناء.

المعروفُ أنّ الاتّحادَ السوفييتيّ وحزبه الشيوعيّ وقياداته الفكريّة والأمميّات الشيوعيّة أدّت أدوارًا وأثّرت بأشكالٍ عديدةٍ في دعم تأسيس الحركات والأحزاب اليساريّة والشيوعيّة في العالم، وخاصّةً في وطننا العربيّ، منذ زرع أولى البذور، وحتى تكوّن الأحزاب وقيامها وفعلها الميدانيّ وتحالفاتها وانسجامها مع التحوّلات والتغيّرات الداخليّة والخارجيّة، المحليّة والدوليّة. كما أدّت قيادةُ الاتّحادِ السوفييتي وباقي الأحزاب الشيوعيّة والاشتراكيّة القائدة لبلدان المنظومة الاشتراكيّة دورًا فعّالًا في إعداد الكوادر الحزبيّة وتدريبها ومساعدتها على قيادة التنظيمات، وإدارة البناء الحزبيّ والعمل السياسيّ. ولا ينكر الدعم الماليّ والفكريّ والثقافيّ والتعبئة الأيديولوجيّة والإعداد والتدريب لتقبّل الكفاح في البيئات المختلفة، وملائمتها للنضال الوطنيّ والقوميّ بأفقِ الاشتراكيّة والشيوعيّة. وناضلت الأحزابُ الشيوعيّةُ منذ تأسيسها في إطار الحلف الاستراتيجيّ مع المركز الاشتراكيّ والتبادل في المواقف أو التطابق فيما يخدم تلك العلاقات أو الروابط الملزمة للأطراف مع المركز وتوجّهاته الفكريّة والسياسيّة. واستمرّ التأثيرُ الأيديولوجيّ والماديّ والمعنويّ لإشعاع المركز ليس على الأحزاب الشيوعيّة وحدها، إنّما على الأحزاب وحركّات التحرّر الوطنيّ، التي تبنّت هي الأخرى الفكرَ الاشتراكيَّ العلميَّ والتوسّعَ أو التنافس الميدانيّ أو التمثيلَ السياسيَّ مع الأحزاب الشيوعيّة، فروع الأمميّات أو المرتبطة عموديًّا داخلَ البلدان العربيّة خصوصًا، والبلدان الأخرى عمومًا.

أثّرَ نجاحُ ثورة أكتوبر الاشتراكيّة في روسيا عامَ 1917، وقيادتها البلشفيّة في نشر الوعي الفكريّ والسياسيّ خارج روسيا، وكان لتوجيه لينين رسائل إلى الشعوب الإسلاميّة وشعوب الشرق عمومًا وقياداتها السياسيّة مفاتيح علاقات، وانتباهات

لتوجّهاتٍ جديدة. فقد جاء في رسالةٍ وجّهها لينين إلى المسلمين في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر عامَ 1917: "يا أيّها المسلمون في روسيا وسيبيريا وتركستان والقوقاز.. يا أيّها الذين هدم القياصرة مساجدهم وعبث الطغاة بمعتقداتهم وعاداتهم، إنّ معتقداتكم وعاداتكم ومؤسساتكم القوميّة والثقافيّة أصبحت الآنَ حرّةً مقدّسة، نظّموا حياتكم القوميّة بكامل الحريّة، ودون قيدٍ فهي حقٌّ لكم، واعلموا أنّ الثورةَ العظيمةَ وسوفييتات النواب والعمال والجنود والفلاحين تحمي حقوقكم وحقوق جميع شعوب روسيا". وفي التقرير الذي قدّمه لينين في المؤتمر الثاني لعامة روسيا للمنظّمات الشيوعيّة لشعوب الشرق (22 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1919)، "وفي إثر مرحلةِ استيقاظ الشرق ستحلُّ في الثورة المعاصرة مرحلةُ اشتراكِ جميع شعوب الشرق في تقرير مصائر العالم كلّه، كيلا تكون مجرّدَ وسيلةٍ للإثراء. إنّ شعوب الشرق تستيقظ لكي ما تعمل حقًّا وفعلًا ولكي ما يسهم كلُّ شعبٍ في تقرير مصير البشريّة بأسرها". وفي هذا الإطار انتشرت الأفكارُ الاشتراكيّةُ في البلدان العربيّة، وتأسّست نواتات النقابات العماليّة والأحزاب الاشتراكيّة والشيوعيّة، وتطوّرت منظّماتُها، وأخذت بمهمّات التحرّر الوطنيّ ومقارعة قوى الاستعمار والرجعيّة المهيمنة في تلك البلدان. وأعلن عن تأسيس أحزابٍ اشتراكيّةٍ وشيوعيّةٍ في العشرينيات من القرن الماضي في فلسطين ومصر وبلاد الشام، ولحقتها في العراق والعديد من البلدان العربيّة، في مشرق الوطن ومغربه. وتمّت العلاقات والصلات بينها وبين المركز، الاتّحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكيّة، وأخذ التعاونُ والتضامنُ الأمميُّ موقعَهُ في نهوض حركات التحرّر الوطنيّ في الوطن العربيّ، وتجذر الأحزاب والقيادات اليساريّة فيه، وكانت لها تحالفاتها ومواقفها التاريخيّة في اندلاع الانتفاضات والثورات والتحوّلات.

بدهيًّا لا تترك قوى الاستعمار والرجعيّة وأنظمتها البوليسيّة المجالَ والساحاتِ لنشاط الأحزاب اليساريّة عمومًا، وقامت باستمرارٍ بالتدمير الداخليّ لها أساسًا،

والتضييق عليها، وحتى العمل على منعها وحرمانها من العمل العلني، الأمرُ الذي ترك آثارًا سلبيّةً أدّت إلى صناعة عواملَ ذاتيّةٍ وموضوعيّةٍ لتحجيم الدور وإضعاف الفاعليّة السياسيّة، شهدت له السجونُ والانقساماتُ الداخليّةُ والتنافسُ غيرُ المبدئيّ بين تلك الأحزاب والتحالفات الطبقيّة. وحاول الاتّحاد السوفييتي هنا أيضًا في البحث عن حلولٍ لقضايا الخلافات داخلها في أكثرَ من بلدٍ عربيٍّ ومساندتها في توحيد جهودها وتطوير وسائل كفاحها الوطنيّ والقوميّ.

كان هذا قبل الانهيارات فكيفَ حصلَ بعدها؟!

بالتأكيد لم يكن الأمرُ يسيرًا، حيث فقدت هذه الأحزابُ مرجعًا رفاقيًّا كبيرًا أسهم في الدعم والتضامن والتطوير على مختلف الصعد، ممّا عمّق من الأزمات والتحدّيات. وكان أبرزها القدرةُ على تجاوزها على الصعيد الفكريّ والدعم الماديّ والبناء التنظيميّ والعلاقات الأمميّة. فقد مارست القياداتُ الحزبيّةُ وإداراتها السياسيّةُ أدوارًا تابعةً للمركز، وانحيازات كاملة، لا سيما بعد انقسامِهِ أيضًا، في الصراع السوفييتيّ والصينيّ، وموقفه من سياسات "التعايش السلميّ" وغيرها من السياسات العمليّة، وكذلك انعكست عليها آثارُ تلك الصراعات، وصولًا إلى تفكّك المرجع المشترك، وتعدّد المصادر بين القوى الاشتراكيّة العالميّة، وكانت هذه الحالةُ البدايةَ في تراجع الدور الحركيّ في قيادة التحوّلات والتغيّرات المحليّة والإقليميّة، وظهرت في توقّف الاجتماعات الدوريّة للأحزاب الشيوعيّة والعمّاليّة في المنطقة العربيّة، وتوزيع المجلّة النظريّة والتضامن الأمميّ عمومًا. وتكشّفت ملامحُ الأزمات أكثرَ في طبيعة الانشطارات البينيّة، داخلَ كلّ حزبٍ وكلّ بلد، مما شتّت الكفاح المشترك، والسعي إلى الوحدة الوطنيّة والقوميّة، لا سيما للأحزاب الماركسيّة العروبيّة، أو الشيوعيّة في البلدان المتعدّدة القوميّات. وطبع الانهيار في المركز نفسه على الأحزاب "التابعة" له خارجه، وبروزه في الصراعات الفكريّة وتغيير المسمّيات،

والتخلّي عن الإعلان العقائديّ في الماركسيّة اللينينيّة منهجًا أيديولوجيا لها، وحتّى التهرّب من رمزها المميّز لها في نشر "المطرقة والمنجل" في مطبوعاتها، وكذلك من مصطلحاتٍ فكريّةٍ أساسيّةٍ، مثل النضال ضدّ الإمبرياليّة أو صراع الطبقات ودكتاتوريّة البروليتاريا أو البروليتاريا، وحتى الدور الطليعيّ لها في التحرّر الوطنيّ، وتغيير اسمها والابتعاد عن قاعدتها الطبقيّة المعبّرة عنها، وتعرّضها لتناقضاتٍ وجوديّةٍ لذاتها، ودورها الطبقيّ والسياسيّ، لا سيّما في التسابق إلى التعاون أو التراضي مع العدوّ الطبقيّ والسياسيّ، الداخليّ والخارجيّ على السواء، وقَبول روح التنازل والمساومة على القيم والمبادئ لانتهاز مصالحَ شخصيّةٍ أو مغرياتٍ وقتيّةٍ وعلى حساب البرامج العلميّة، وفقدان الادراك بضياع البوصلة الثوريّة، والأمميّة والضرورة الطبقيّة، وبخس وخسارة دماء الشهداء والتضحيّات وصفحات البطولات التاريخيّة وأمجاد الحزب، وليس هذا تعبيرًا عن مسعى إلى التجديد النظريّ أو التطوير الفكريّ وبناء حزبٍ جديد، بل تخلٍّ عنه وتجميدٌ لأدواتِهِ الفاعلة.

كلُّ هذا حصل، وحدث فعليًّا، هذا وغيره.. وقد عكس في خلاصتِهِ طبيعةَ الأزمات التي واجهها اليسارُ العربيُّ وتنوّعها، وبعد كلّ ذلك لا بدّ من التوقّف عند طبيعة كلّ واحدةٍ منها، وهي غيرُ قليلةٍ، ولا يسيرةٍ، وتبدأُ في صحّة تشخيصها، ومعرفة تحدّياتها وعمقها وضرورة المراجعة الموضوعيّة لها، بقراءةٍ علميّةٍ للمتغيّرات والتحوّلات وعواملها الذاتيّة والموضوعيّة؛ كي ينهضَ اليسارُ العربيُّ اليوم، ويقودَ المواجهةَ والعودةَ لأخذِ زمامِ القيادةِ في طليعةِ التغييرِ التقدميّ.

العلاقةُ بين اليسارِ والليبراليّة في ظلّ اشتراطاتِ مرحلةِ التحرّر الوطنيّ

د. عابد الزريعي

مديرُ مركزِ دراساتِ أرضِ فلسطين للتنمية والانتماء/ تونس

يستدعي تناولُ موضوعِ العلاقةِ بين التيّاراتِ السياسيّةِ والفكريّةِ تحديدًا لتلكَ التيّارات، وللمرحلةِ التاريخيّةِ التي توجدُ فيها بكلّ اشتراطاتها، دون ذلكَ يبقى طرحُ موضوعِ العلاقة مبهمًا وغامضًا. هذا المقال سيتناولُ العلاقةَ بين اليسار والليبراليّة في الساحة العربيّة، وفي ظلّ جملة الشروط والتحدّيات التي تطرحُها مرحلةُ التحرّر الوطنيّ العربيّ الجارية تحديدًا.

أوّلًا: اليساريّون القدامى :

نشأ مصطلحُ اليسار صيغةَ تقاطبٍ مكانيٍّ إبّان الثورة الفرنسيّة، ثمّ تحوّل إلى تيارٍ فكريٍّ وسياسيٍّ يسعى لتغيير المجتمع على قاعدة المساواة والعدالة، وتمثّل في عديد التنظيمات التي تلتقي وتختلف ضمن خارطةٍ واسعةٍ من الممارسات السياسيّة والمرجعيّات النظريّة والأيديولوجيّة، ومنها الشيوعيّةُ والاشتراكيّةُ ويسار الوسط (الديموقراطيّة الاجتماعيّة)، واليسار الراديكالي، وغير ذلك. وبالنسبة لليسار العربيّ فقد تمثّل في جملة القوى الاشتراكيّة والقوميّة والماركسيّة التي نشأت أواسط عشرينات القرن الماضي في خضمّ النضال ضدّ الاستعمار، بكلّ ما ترافق مع ذلك من قضايا سياسيّةٍ واجتماعيّةٍ واقتصاديّة. وباتت تتجلّى ملامحُهُ في اللحظة الراهنة في مجموعة القوى السياسيّة المتبقيّة من الأحزاب الشيوعيّة العربيّة، والقوى القوميّة والعروبيّة، واليسار القوميّ الذي تشكّلت ملامحُهُ بعد عام 1967، وذلك ارتباطًا بالتحوّلات الفكريّة التي شهدتها حركةُ القوميّين العرب، قبل ذلك بعقدٍ من الزمن، وكذلك ما انفلّت من هذه الأطر من أفرادٍ باتوا يعملون مستقلّين وخارج الأطر الحزبيّة. ويكاد

يكون الخيطُ الناظمُ بين مختلف هذه القوى تمييزها لنفسها عن قوى أخرى، بكونها ليست يمينيّةً أو رجعيّة، وربطها بين قضيّة التحرّر الوطنيّ، وقضايا العدالة الاجتماعيّة والاستقلال الاقتصاديّ. وعلى طول مسار تلك القوى نشبت صراعات، وتشكّلت تحالفاتٌ وبنيت جبهاتٌ فيما بينها، تمايزت من حيث عدد الأطراف المشاركة، والقدرة على الاستمرار والفاعلية.

ثانيا: الليبراليّون الجدد:

مرّت الليبراليّةُ في تطوّرها بمحطّاتٍ بثلاثةٍ رئيسة، أوّلها الليبراليّة الكلاسيكيّة وهي بداية سيرتها التي قامت على المناداة بحريّة الفرد، ثمّ الليبراليّة الجديدة التي برزت في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، وترافقت مع ظهورِ المحافظين الجدد، وذلك بالتوافق مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتّحاد السوفييتيّ، ثمّ كانت الليبراليّة الاجتماعيّة التي نادت بإعادة تفعيل دور الدولة في الاقتصاد، من أجل الحفاظ على الرأسماليّة واقتصاد السوق، بعد فشل سياسات الليبراليّة (الجديدة) وما ترتّب عليه من أزمات. وقد تشكّلت الليبراليّة العربيّة في صيغتها الراهنة في ظلّ طغيانِ موجةِ الليبراليّة الجديدة، وانتظم في صفوفها من انسلَّ من صفوف اليسار، مثل أحزاب الديمقراطيّة الاجتماعية ذات الأصول التروتسكية وغيرهم.، هذا إلى جانب حاملي الفكرة السابقين. وقد احتشد الأغلبيّة العظمى من هؤلاء في منظّمات المجتمع المدني، كما شكّلوا أحزابًا سياسيّةً خاصّةً بهم. وفي السياق هذا، تأسّس الاتّحادُ الليبراليّ العربيّ في القاهرة عامَ 2008م، تحت اسم "شبكة الليبراليين العرب". وفي عام 2011، صار اسمه "التحالف العربيّ للحريّة والديمقراطيّة"، الذي شارك في الليبراليّة الدوليّة. وفي عام 2016م، تم تغيير الاسم ليصبح "الاتّحاد الليبراليّ العربيّ"، الذي ضمّ آنذاك 13 حزبًا من 8 دولٍ عربية. وقد أعلن التحالف الالتزام" بمبادئ الحريّة والمسؤوليّة والتعدّديّة والتسامح واقتصاد السوق والدولة المدنيّة والتأكيد على فصل

الدين عن السياسة، ودعم الإصلاحات الليبراليّة لضمان حياةٍ أفضلَ في ظلّ الحريّة والرخاء في العالم العربي".

ثالثًا: شرط التاريخ وتخومه:

ليست التخوم الفاصلة والمحددة للعلاقة بين التيارات السياسيّة، إلا انعكاسًا لاشتراطات مرحلةٍ تاريخيّةٍ محدّدة، تتمثّل في حالتنا المتعينة في مرحلة التحرّر الوطنيّ، التي تنتظم في سياقها شعارات حركة التحرّر العربيّة (التحرير والوحدة والخروج من التبعية)، بما ينسلُّ عنها من شعاراتٍ وأهدافٍ تتعلّق بالديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة. وتتلخّص القاعدة الضابطة لكلّ هذه الاشتراطات في توفّر الإرادة الجماعيّة الصلبّة، التي تستمدّ صلابتها من تجذّرها القوميّ والطبقيّ والتنظيميّ، الذي تقتضيه أية مرحلة تحرّرٍ وطنيٍّ في التاريخ، وهي مسألةٌ لا يمكن فصلها في الحالة العربية عن وضوح الهُويّة القومية ببعدها الديني والفكري والحضاري، وعن الفعل النضالي المتعين بأدواته التنظيمية وقواه الفاعلة، ارتباطًا بالقضيّة الفلسطينيّة ومسألة التطبيع مع الكيان الصهيوني. إنّ المعالجة الخاطئة لأيٍّ من هذه القضايا ستقود بالضرورة إلى الاصطدام مع الغالبية الشعبية التي تشكّل اللحم الحي للإرادة الجماعيّة، وبالنتيجة بناء مواقفَ سياسيّةٍ وفكريّةٍ متناقضةٍ مع اشتراطات المرحلة التاريخيّة.

على ضوء ما تقدّم، فإنّ مستقبل العلاقة بين اليسار والليبراليّة العربيّة ليس رهين الإرادة الذاتيّة، بقدر ما هو إفرازٌ موضوعيٌّ يتعلّق بمدى قرب أو بعد أي منهما من تلك الاشتراطات، خاصّةً وأنّ الطرف الأكثر تعبيرًا في مواقفِهِ عن تلك الاشتراطات، يصبحُ هو المعنيّ بضبط نسقِ تلك العلاقة وليس العكس. وفي سياق هذا التصوّر تبرزُ عديدُ القضايا التي تحتاج إلى وضوحِ موقفٍ وهي:

1 ـ القضيّةُ الفلسطينيّة: وهي مسألةٌ ذات شقّين يتبدّى الأوّل في الموقف من نضال الشعب الفلسطينيّ، أدواته وقواه وآليّاته ومنتهاه. في حين يتبدّى الثاني في الموقف من العدوّ الصهيونيّ ومستوى التناقض معه. وتتجلّى جدليّةُ العلاقة بين المسألتين في أنّ كلَّ تهاونٍ في جانبٍ يقود إلى تهاونٍ في الجانب الآخر، فالتهاونُ في دعم نضال الشعب الفلسطيني، يترتّب عليه الاستعدادُ للتطبيع مع الكيان الصهيونيّ بغض النظر إن كان التطبيعُ آجلًا أم عاجلًا، والاستعدادُ للتطبيع يقود إلى التهاون في دعم نضال الشعب الفلسطينيّ، بما يترتّب على كلّ ذلك من تناقضٍ مع أوسع كتلةٍ جماهيريّةٍ تشكّل القضيّة الفلسطينيّة سدى ضميرها ووجدانها العميق، بالرغم من كلّ المحاولات التي تبذلها القوى المعادية لتزييف هذه الحقيقة.

2 ـ الديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة: إنّ رفع شعار تحقيق الديمقراطية على أهميته ليس شعارًا مجرّدًا، ذلك أنّ كلَّ منجزٍ ديمقراطيٍّ يبقى ناقصًا ومهدّدًا، ما لم يتمّ تسويره بالعدالة الاجتماعيّة، التي توفّر القاعدة الجماهيريّة الأوسع القادرة على الدفاع عن منجزها الديمقراطي وتطويره، بما يعنيه لك من أنّ شجرة الديمقراطيّة تنمو على قاعدة المشاركة الشعبيّة والعدالة الاجتماعيّة، وليس في أرض بور. وفي السياق هذا تبرز الحقوق الفرديّة عندما تطرح على قاعدة عدم التناقض مع الهُويّة ببعدها الجمعيّ والجماعيّ، كآليات تحفيزِ المشاركة الشعبية وتعزيزها، وتعزيز الإرادة الجماعيّة وليس تفتيتًا لها.

3 ـ الموقفُ من الدين: إنّ الصراع مع قوى الإسلام السياسيّ يجب ألا يتحوّل إلى استهدافٍ للدين تصريحًا أو تلميحًا إعلانًا أو استبطانًا، بما يترتّب على ذلك من دخولٍ في مواجهاتٍ عبثيّةٍ ومعاركَ مفتعلة، لا يستفيد منها إلا تلك القوى في تحشيد الناس من حولها. إنّ الصراعَ الحقيقيّ والمنتج يجب أن

يدور حول البرامج ومدى الإيفاء باشتراطات مرحلة التحرّر الوطنيّ وتلبية احتياجات الناس الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

4 ـ التحرّر من التبعيّة: إنّ الديمقراطيّة لا يمكن تكون رهانًا على قوى خارجيّةٍ، واستجلابًا لتدخّل قوى استعماريّةٍ بحجّة القضاء على استبدادٍ داخليّ، بما يعنيه ذلك من خطأ وخطيئة التعامل مع القوى الخارجيّة والاستقواء بها من أجل إحداثِ تغييراتٍ داخليّة، لأنّها لن تقوم بهذا الدور إلا لصالحها، ومن أجل تثبيت مصالحها وحمايتها التي تتصادم بالضرورة مع أهداف الشعوب العربيّة وتطلّعاتها.

رابعًا: احتمالاتُ المستقبلِ، التحالفُ أم المواجهة؟

تشكّل القضايا المشار إليها ضابطًا مستقبليًّا لنوعية العلاقة التي يمكن أن تقوم بين الطرفين، وذلك ارتباطًا بالمسافة التي يقفها كلٌّ منهما من تلك القضايا، لكن ذلك يحتاج إلى قوّةٍ ضابطةٍ وموجّهة، ومن المنطقي أن يكون اليسارُ هو المرشّح لذلك، أوّلًا بسببِ تشكّله التاريخيّ الذي ارتبطَ بالمرحلةِ التاريخيّة، وثانيًا لأنَّ الليبراليّة العربيّة في صيغتها المعاصرة ولدت في سياقٍ نقيضٍ لأهداف المرحلة، نتيجةً لارتباطِها بالموجةِ الليبراليّة الجديدة، وهذا لا ينفي أنّ أيًّا من الطرفين لا يشكّلُ كتلةً واحدة، حيث تتباينُ المواقفُ وتختلفُ حولَ هذه القضيّةِ أو تلك، وارتباطًا بهذهِ المسألةِ تبرزُ حقيقتينِ هما:

1. إنّ قدرة اليسار على أداء الدور المرهون به يبقى رهينَ مراجعاتٍ شاملة، خاصّةً أنّ أغلب – إن لم يكن كلها – تلك القوى تعاني حالةَ تراجعٍ وتشرذمٍ وارتباكٍ إلى حدِّ أنّ بعضَ التحليلات تخرجها من ساحة الفعل المؤثّر في الواقع السياسيّ الجاري. وقد وصلت حالةُ الارتباك إلى حدِّ اتّخاذِ بعض اليسار العربيّ منحى ليبراليّ فجّ، خاصّةً في ظلّ نهوض الحركات الإسلاميّة،

وحصر الصراع مع الغرب في الجانب السياسيّ دون الصراع الحضاريّ بما يعنيه من قَبولٍ بقيمه.

2. إنّ منصّاتٍ إعلاميّةً عربيّةً مملوكةً لقوى رجعيّةٍ واستبداديّةٍ ومعاديةٍ لحقوق الإنسان؛ فتحت أبوابها لكثيرٍ من الليبراليين – وأغلقتها على غيرهم – الذين استغلوا ذلك في الهجوم على كلّ من لا يقول بقولهم في الساحة العربيّة، فرموا القوميّ بالشوفينيّة واليساري الماركسي بالستالينيّة، ولم يسلم أي رمزٍ من رموز الأمّة من سهامهم، كما دأبوا على بثّ خطابٍ تفكيكيٍّ للمجتمعات وللهُويّات.

هاتانِ الحقيقتانِ في اشتغالهما يقودانِ إلى علاقةٍ مرتبكةٍ ومضطربة، ذلك أنّ الطرفَ اليساريَّ وبحكمِ واقعِهِ المتعيّن غيرُ قادرٍ على أن يشكّل قوّةَ ضبطٍ حقيقيّة، تفرضُ قطيعةً أم اتّصالًا ولأهدافٍ واضحةٍ ومحدّدة. أمّا الليبراليُّ فيعبّرُ في كلّ لحظةٍ عن إصرارِهِ في جني ثمارِ اللحظة، وغيرِ مهتمٍّ بالجماهير الشعبيّة على مستوى قيمها، وبالنتيجة على مستوى معيشتها، ومستوى طريقة إدارة حياتها حتّى لو ادّعى غير ذلك، باستثناءاتٍ قليلةٍ من بين صفوفِه، ذلك يُبقي المجالَ مفتوحًا لتقدّم طرفٍ ثالث، بما يترتّب على ذلك من بقاءِ البابِ مواربًا بين الطرفين.

نحو تعريف جديد لليسار

حسن شاهين

كاتب سياسي فلسطيني/ مصر

مدخل أول: حول مفهومي اليسار واليمين:

غالباً ما يتم ربط اليسار بالماركسية وفي أحيان بمذاهب أخرى أقل تأثيراً كالفوضوية، وهذا قد يكون صحيحاً إن تحدثنا عن التيارات السياسية اليسارية المعاصرة، لكن إن حاولنا تأصيل مفهوم اليسار سنجد أن وجوده سابق على وجود الماركسية لا بل حتى على وجود مجتمع الحداثة نفسه. وجذور اليسار تعود إلى بدايات ممارسة السياسة في التاريخ، فمنذ تنظيم الإنسان نفسه في مجتمعات وقبل تأسيس الدول، كان هناك من يتمسك بقيم الماضي، ومن يرغب بالمحافظة على قيم العصر، ومن يدعو إلى تبني أخرى جديدة تتجاوز الحاضر نحو مستقبل أفضل حسب اعتقاده.

واليسار عندما ظهر كمفهوم سياسي حديث، عبر عن ذلك الاتجاه الفكري والسياسي الذي يدعو للتغيير نحو ما هو جديد من قيم ومبادئ وقوانين وسياسات، ووضعه في أطر أيديولوجية، إصلاحية وراديكالية. وظلت الميزة الأساسية لليسار بأنواعه، سواء الإصلاحي أو الراديكالي بتدرجاتهما؛ أنه يقترح نماذج مستقبلية – جزئية أو كلية– بديلة للواقع الموجود. وهنا يبرز الفارق الجوهري بينه واليمين؛ فاليسار بصفة عامة يرنو إلى المستقبل، جناحه الإصلاحي يعمل من أجل تحسين النظم والشروط الحاكمة للحاضر، بينما يناضل الراديكالي إلى القطع مع الماضي والحاضر وبناء مجتمع بقيم وعلاقات إنتاج جديدة.

أما اليمين فيرتبط بالحاضر، ويتمسك بالثقافة والقيم التقليدية وينظر بتحفظ نحو كل ما هو جديد على المستوى الاجتماعي، فيما تسعى نسخته الراديكالية إلى إعادة إنتاج نموذج ما من الماضي.

مدخل ثاني: اليسار واليمين... التلاقي:

رغم التناقض الواضح بين اليسار واليمين إلا أن جناحيهما الراديكاليان يلتقيان على الاحتجاج على الواقع والسعي لتغييره. الأول نحو نموذج مستقبلي مُقترح، والثاني لاستعادة نموذج من الماضي كما أسلفنا. وفي أحيان استثنائية قد يقود هذا التلاقي إلى التضامن فيما بينهما وحتى التحالف. هذا يحدث عندما تعلو قيمة التغيير بحد ذاته بمعزل عن البديل، أو عندما يكون التغيير ممكناً لكن بناء النموذج الأيديولوجي بعيد المنال، كحالة النضال ضد احتلال أو سلطة مستبدة، وفي هذه الحالة نجد تنقلاً بين مؤيدي وكوادر النقيضين، غالباً ما يكون في اتجاه الأقوى والأكثر قدرة عملية على إحداث التغيير.

مدخل ثالث: يمين يساري ويسار محافظ:

اليمين رغم جوهره المحافظ، قد يتبنى في ظروف معينة سياسات ذات طابع يسارية، عندما يقدم مشروعاً للتحرر الوطني، أو للاستقلال الاقتصادي معبراً عن طموحات رأسمالية وطنية في بلد من البلدان. يمكن ذكر نماذج عديدة على هذا الصعيد، مثل بيرون والحركة البيرونية في الأرجنتين التي أقر المفكر الماركسي سلافوي جيجيك أن فيها ميولاً يسارية رغم أن سمتها الأساسية هي الفاشية الشعبوية. كذلك يمكن الإشارة إلى سياسات حزب العدالة والتنمية في تركيا الداعمة للتصنيع، والهادفة لتحويل تركيا إلى دولة مركز رأسمالي لا مجرد ملحق خدمي للاقتصاد الغربي. ويمكن قراءة السياسة المالية للبلاد تجاه سعر الفائدة التي وضعها الرئيس رجب أردوغان في هذا الاتجاه. صحيح أن ثمنها كان انهيار سعر صرف الليرة

التركية في الوقت الراهن، إلا أن هدفها البعيد هو عتق رقبة السياسات المالية التركية من نير صندوق النقد الدولي، وإن تمسح أردوغان بالشريعة الإسلامية في محاربة الفائدة، وهذا غير مستغرب من شعبوي نموذجي مثله. لكن في المحصلة اتخذت حكومة اليمين في تركيا سياسيات أميل لليسار من حكومات يسارية في أماكن أخرى.

إن اليسار بطبعه يهدف للتغيير، إلا أنه حين ينحبس داخل جدران أبنية أيديولوجية جامدة، وينظم نفسه في هياكل هرمية متعددة الطبقات تحكمها المركزية "الديموقراطية"، ستتراكم فيه سمات المجتمع المحافظ. فتكتسب النصوص الأيديولوجية قداسة، وتصبح فوق النقاش، أو في أحسن الأحوال يتم الإقرار نظرياً فقط بإمكانية نقدها، ولم يأخذ هذا الإقرار يوماً طريقه إلى الممارسة العملية الجادة على الأقل من قبل الأحزاب.

والهياكل المركزية غالباً ما تشكل بيئة خصبة لعدد من الظواهر المدمرة كعبادة الفرد، وسيطرة الزمرة، وإعاقة تجديد الهيئات القيادية بدماء شابة، وطرد من يحملون فكراً شاباً. لذا نجده يجنح شيئاً فشيئاً نحو اليمين. فحين يتجمد الفكر وتُقدس الأيديولوجيا ويُعبد الفرد ويُستثنى الشباب... ماذا يتبقى من اليسار؟ وهنا لا يعود مستغرباً أن نجد أحزاباً يسارية ماركسية تؤيد أو تتبنى أو تصمت عن سياسات محافظة ورجعية، وتهادن سلطات الاستبداد بل وتبرر لها، لا سياساتها فحسب بل حتى جرائمها، وهذا الأمر لا يحتاج لطرح أمثلة خاصة في بلادنا العربية، أي قارئ للمقال يستطيع أن يستحضر أكثر من مثال.

إن كل ما ذكر في المداخل الثلاثة أعلاه من مفاهيم وأفكار ونماذج كانت حاضرة وفاعلة على مدار العقود الماضية، وربما منذ نشوء الدولة الحديثة، وعندما نتكلم عن واقع اليسار اليوم، وبشكل خاص اليسار العربي والفلسطيني، يجب أن تبقى حاضرة في تفكيرنا ونحن ندرس ونحلل سلوكه وأدائه، ونحاول تقديم حلول لمشاكله، وخارطة

طريق لمواجهة أزماته. هذا إلى جانب ما استجد ودخل على المجتمعات من تغيرات طبقية وقيميّة فرضها التطور، خاصة على الصعيد التكنولوجي، الذي طال كل مناحي الحياة بما فيها أدوات الإنتاج.

اليسار المعاصر... أزمة هوية:

كُتب الكثير حول أزمة اليسار العالمي، كذلك أزمة اليسار العربي على وجه الخصوص، وقُدمت أسباب كثيرة لها، من الفشل في تبْيِئة الأيديولوجيا، إلى التبعية للاتحاد السوفييتي، والجمود الفكري، والقيادة الفردية... الخ. وهي أسباب قد تكون كلها صحيحة. لكن يبقى السؤال بعد مرور عقود على الأزمة التي بدأت مظاهرها قبل انهيار المعسكر الاشتراكي؛ ما الذي منع من تشكل يسار جديد يتجاوز الأطر الحزبية المأزومة؟ ويزداد هذا السؤال إلحاحاً إن أخذنا بعين الاعتبار أن جمهور ومناصري اليسار خاصة في الدول العربية، الموجودين خارج الأطر الحزبية هم أكثر بكثير من هؤلاء المؤطرين. ربما لم يمض ما يكفي من الوقت لنشوء تجارب جديدة، كذلك ليس من السهل خلق تجارب حزبية جديدة في ظل واقع الاستبداد المهيمن على معظم الدول العربية، ناهيك عن واقع الاحتلال في فلسطين. لكن أيضاً قد يشير ذلك إلى أن اليسار، لم ينجح حتى اللحظة في أن يعيد تعريف نفسه ارتباطاً بالتطور الإنساني الذي ازداد تسارعاً في العقود وحتى السنوات الأخيرة والتحديات التي تفرضها البيئة المحلية.

هل لما زال اليسار اليوم مرتبط حصرياً بالماركسية والأناركية، أم تجاوزهما؟ هل هناك يسار غير ماركسي وما هي صفاته؟ هل النضال البيئي والموقف من تغير المناخ يساري؟ كيف يمكن أن نصنف أحزاب الخضر في أوروبا؟ ما هي الطبقات الاجتماعية التي يعبر عنها اليسار اليوم؟ إن معظم أفراد المجتمعات الأكثر تطوراً ينتمون إلى البورجوازية الصغيرة حسب التصنيف الماركسي، ما هو موقف اليسار

منها؟ هذا إضافة إلى أسئلة طرحها النموذج الصيني، الذي تسرع كثير من اليساريين باعتباره انحرافاً بينما كان عليهم تقديم احترام أكبر للتجربة وإعطائها حقها من الدراسة والنقد الموضوعي لا الأحكام الجزافية المطلقة الأقرب إلى أحكام المتدينين العفويين تجاه نموذج أو تفسير لا يطابق ما ورثوه.

نحو تعريف جديد لليسار العربي:

على المستوى العربي، في ظل واقع التخلف والتبعية الذي تعيشه مجتمعاتنا، وفشلها في القيام بإصلاح ديني يرسم حدوداً واضحة للدين بين الحيزين العام والخاص، فيبقى كشعائر ومعتقدات وأحكام ضمن الحيز الخاص، ويعمل كثقافة مرجعية في الحيز العام، هذا الإصلاح الذي يمنع استخدام الدين كمطيّة لحركات رجعية انتهازية، أو أداة في يد نظم الاستبداد.

وتبرز اليوم مهام وعناوين مختلفة يمكن أن تشكل ساحة للنضال اليساري، أبرزها: مسألة العدالة الاجتماعية، قضية المرأة، الحداثة والعلمانية، الحريات العامة والخاصة، الديموقراطية، هذا على مستوى كل مجتمع عربي، إضافة إلى التحقق القومي، فالأمة العربية هي الوحيدة التي فشلت أو أُفشلت في التحقق بالمعنيين السياسي والاقتصادي، وبالتبعية الثقافية والاجتماعية، وقضية فلسطين ومواجهة الصهيونية كحركة وكيان يستهدفان نهضة وتطور وتكامل المجتمعات العربية.

إن المهام أعلاه إضافة إلى ما تم ذكره حول تحديات التطور التكنولوجي وانعكاساته الاجتماعية هي ساحة العمل الواقعية لليسار العربي، وربما يجب إعادة تعريفه بناء على ذلك، أي أن اليسار العربي اليوم يشمل كل من يناضل في سبيل هذه المهام، وليس بالضرورة أن يكون ماركسياً. يجب على قوى اليسار والناشطين اليساريين أن يبحثوا عن بناء تحالفات واسعة على هذا الأساس، وعلى اليسار الماركسي التقليدي أن يعي أن مياهاً كثيرة جرت تحت الجسر، وأن تحفيز عملية

التطور التاريخي تتطلب أن ينفتح على طيف أوسع من التقدميين، حتى لو لم يكونوا اشتراكيين.

نحو تعريف جديد لليسار الفلسطيني:

ضرورة حاجة اليسار لإعادة تعريف تبرز بشكل أكثر إلحاحاً في الساحة الفلسطينية، فمهام التحرر الوطني كما ورد في المدخل الثاني للمقال قد تقود إلى التحالف مع اليمين الرجعي، لكن هذا لا يجب أبداً أن يكون على حساب إبراز التناقض الجذري معه على كل الأصعدة، خاصة الاجتماعي، وهذا ما فشل فيه اليسار الفلسطيني، فوجدنا اشتباكات اجتماعية كبرى على صعيد قوانين تمس المرأة تخوضها ناشطات نسويات وجمعيات نسوية بينما قوى اليسار متفرجة، ويتم فرض قيود على الحريات العامة والخاصة من قبل حماس في غزة على سبيل المثال دون أي معارضة حقيقية من اليسار، كذلك لا تواجه ديكتاتورية سلطتي غزة والضفة أي تحدي جدي من المعارضة اليسارية.

إن السعي لبناء تحالف واسع لليسار، ينفتح على التقدميين غير المؤطرين، مسألة جوهرية ليكون لدينا في فلسطين قوة يسارية مؤثرة، تعبر عن نسبة وازنة من الجمهور لا مجرد آحاد مئوية. والمنطق أن تبادر إلى هذا الجهد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باعتبارها القوة اليسارية الرئيسية المنظمة، وهذا إن لم يحدث ستستمر أزمة اليسار وتتفاقم، وسيواصل تحوله شيئاً فشيئاً نحو اليمين، حتى ينبذ الماركسية في مرحلة مستقبلية لن تكون بعيدة، وربما يلتحق بعضه أيديولوجياً بحلفائه الإسلاميين، والبعض الآخر بحركة فتح.

اليسارُ وقضيّةُ فلسطين

المنجي مقني

الأمينُ العام لحركة النضال الوطني/ تونس

عرف اليسارُ العربيُّ على امتدادِ قرنٍ من تاريخِهِ ضمورًا وضعفًا في دعم النضال فلسطينيًّا، ويأتي الاهتمامُ بموضوع دور اليسار العربيّ في دعم النضال فلسطينيًّا – تحدّيات الراهن وأفق المستقبل – في إطار الملفّ الذي أطلقته مجلةُ "الهدف" مشكورةً بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسين لانطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، وهي محاولةٌ لإلقاء الضوء على هذا الموضوع المهمّ والمتشعّب عبرَ تناول بعض مظاهر الضعف في دعمِ النضال فلسطينيًّا عند فصائل اليسار، وأسبابه وآفاق تجاوزه من خلال المثال التونسي.

وتجدرُ الإشارةُ بدايةً إلى أنّ مصطلح "اليسار" الذي يُطلَقُ في الاستعمال المتعارف عليه على كلِّ طرفٍ سياسيٍّ يتكلّم باسم الماركسيّة والاشتراكيّة والشيوعيّة لا يجب أن يطمس الاختلاف الجوهريّ، والتباينات التي رسمها الصراع الفكريّ والسياسيّ على امتداد قرنٍ من الزمن حولَ قضايا بارزة، ومنها قضيّةُ فلسطين داخلَ ما يسمّى باليسار العربيّ وخارجه.

ويتّضحُ الضعفُ عند تناول موضوع "اليسار وقضيّة فلسطين" في قلّة اهتمام الجرائد الناطقة باسم مختلف أطراف اليسار التونسيّ بقضيّة فلسطين، وتجاهلها لأحداثٍ بارزةٍ كاندلاع الكِفاح المسلّح الفلسطينيّ في 1965/1/1، وغياب القضيّة عن مقرّرات مؤتمراته وتجنّبه لمواضيعَ شكّلت الشغل الشاغل للساحة الوطنيّة التونسيّة، كرفض دعوةِ شارون لقمة المعلوماتيّة، التي انعقدت في تونس في 2005. وإن أتى على ذكر فلسطين في برامجه في بعض الأحيان فقد وضعها في بند "دعم حركات التحرّر في العالم، بل إنّه كثيرًا ما تثارُ في أنشطته قضايا تحرّرٍ عالميّةٌ،

ونسيانُ قضيّةِ فلسطين أو تناسيها. وكان من نتائج هذا الضعف في دعم النضال فلسطينيًّا بما فيه من تنكّرٍ لمركزيّةِ قضيّةِ فلسطين، ونكرانٍ لدور الصراع العربيّ الصهيونيّ في تثوير المنطقة العربيّة، إخلال أطراف اليسار بواجبها في تصدّر المواجهة مع العدوّ الصهيونيّ، وفي أن تكونَ رافعةً للحرب الوطنيّة بمشاركتها فيها، لا أن تؤدي دورًا في إحباطها.

وتقف وراءَ هذا العجز المواقف المنحرفة في أبرز محطّات الصراع العربيّ الصهيونيّ، بَدْءًا بالموقف من قرار تقسيم فلسطين الصادر عن المنتظم الأمميّ سنة 1947، إلى الموقف من الربيع العبري في 2011، وما بعده مرورًا بحرب 1948 و1967 و1973، وموجات التطبيع المتعاقبة في العقود الأخيرة. ففي حين انخرطت الحركةُ الوطنيّةُ في تونس بكلّ مكوّناتها والمنظّمات الجماهيريّة المختلفة، وعلى رأسها الاتّحادُ العام التونسيّ للشغل التي أصدرت مؤتمراتها قرارات "دعم كفاح عمال وشعب فلسطين في سبيل تحقيق أهدافهم القوميّة"، في تنظيم حملات التطوّع للقتال على أرض فلسطين في 1948 و1967 و1973، على الجبهتين المصريّة والسوريّة، وفي التسعينات على جبهة جنوب لبنان، وفي ممارسة كلّ أشكال الدعم الذي شاركت فيه المرأة كما الرجل من إضراباتٍ كالإضراب العام يوم 1946/5/10، احتجاجًا على تقرير اللجنة الأنجلو أمريكيّة حولَ فلسطين (نيسان 1946) وإضراب عام أيام 3 و4 و1947/12/5 احتجاجًا على قرار التقسيم، وتشكيل اللجان، وإلقاء المحاضرات، وتنظيم التجمّعات الشعبيّة، والدعوة لجمع التبرّعات والأسلحة والرجال للقيام بالواجب، وتحذير اليهود من مغبّة جمع الأموال والأسلحة للصهاينة. وفي هذا الوقت بالذات عبّر الحزبُ الشيوعيّ بتونس على لسان أمينه العام محمد جراد، عن تأييده لقيام "دولة إسرائيل" تدعيمًا لموقف الاتّحاد السوفياتي الذي اعترف بـ"دولة إسرائيل" وعن وقوفه مع حقّ "القوميّة اليهوديّة في فلسطين" في تقرير مصيرها، ودعا

لمقاطعة إضراب يوم 1946/5/10. وعند اندلاع حرب 1948 هاجم ما أسماه "الحرب المقدّسة" ونددّ بدخول القوّات العربيّة الحرب، وأعلنت صحيفة الحزب l'avenir social (المستقبل الاجتماعيّ) أنّ "مصلحة الشعب الفلسطينيّ في وضع حدّ لهذه الحرب" و"العمل على استقلال في إطار التقسيم".

ولم ينفرد الحزبُ الشيوعيّ بتونس بهذه المواقف المنحرفة، بل شملت عددًا من الأحزاب الشيوعيّة العربيّة، وعاشت هذه الأحزابُ صراعًا حولَ الموقف من قرار التقسيم حُسم عمومًا وسريعًا بعد تصفية المعارضين، الذين التحق بعضُهم بالكفاح المسلّح ضدّ العدوّ الصهيونيّ لصالح الموقف الداعم للتقسيم والاعتراف بدولة الكيان بحجّة وضع حدٍّ للسياسة "الشوفينيّة" والالتحاق بحزبٍ "أمميّ" يجمع بين "القوميتين العربيّة واليهوديّة". وما لبث أن تمّت مراجعة هذا الحسم بالنسبة لبعض الأحزاب تحت ضغطِ أحداثٍ لاحقةٍ إثر حرب 1967. وقد امتدَّ هذا النموذجُ في العداء للمسألة الوطنيّة والتبعيّة الفكريّة والسياسيّة لقوى أجنبيّةٍ من طرفِ قوى عميلةٍ للاستعمار لقضيّة الاستقلال والتحرّر من الوجود الاستعماريّ على مستوى الأقطار، حيث هوجم شعارُ الاستقلال باعتباره شعارًا يرفعه "الإقطاعيّون الخونة" وتمّت إدانة أحداث سطيف في الجزائر في ماي 1945 بدعوى أنّها "ثورةٌ ضدُّ الشعب الفرنسيّ وضدّ الديمقراطيّة".

وتكرّرت مواقفُ العمالة هذه إثر عدوان جوان (حزيران) 1967 وبعد قمّة اللاءات الثلاث بالخرطوم، وبعد معركة الكرامة سنة 1968، في شكلِ هجومٍ شرسٍ على القوميّة العربيّة، حيث انتقدت أحزابٌ شيوعيّةٌ عربيّةٌ عدّةٌ "السياسةَ غيرَ الواقعيّة" و"المزايدات الخالية من المسؤوليّة لبعض القوى القوميّة" تجاهَ القضيّة الفلسطينيّة، ونعتت المقاومة بـ"الاتجاه المغامر والعاطفي" وعمدت مجموعةُ "آفاق" التابعة لـ"تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس" لإصدار كراس في فيفري (شباط) 1968

بعنوان "المسألة الفلسطينيّة في علاقتها بتطوّر النضال الثوريّ في تونس" نظرّ فيها كاتبُها إلى أنّ "إسرائيلَ تضطهدُ الأمّةَ الفلسطينيّة، وليس الأمّة العربيّة" وأنّ "العدوَّ الرئيسيَّ للبروليتاريا والطبقات المضطهَدة في تونس" هو الدولة التونسيّة وليس "دولة إسرائيل". وفي حين ينكرُ كاتبُ هذا الكراس وجودَ أمّةٍ عربيّةٍ بحجّة "تشكّل مجموعاتٍ داخلها بلغاتٍ مختلفة.. بمسارٍ شبيهٍ بتشكّل أستراليا وإفريقيا الجنوبيّة أو دول أمريكا اللاتينية" فإنّه يقول بوجودِ "أمّةٍ يهوديّةٍ في إسرائيل" وأنّ "إسرائيل ليست عدوًّا رئيسيًّا للشعب التونسي" وبأن "الدعوة لمساندة المنظّمات الفلسطينيّة لن ينتج عنه سوى إفراغ الجبهة الداخليّة" في مواجهتها للنظام الحاكم، وقد سبق للحزب الشيوعيّ المغربيّ أن طوّر الموقفَ نفسه، معتبرًا أن "القضيّة الشاغلة" هي "المشكلة المغربيّة" وليست قضيّة فلسطين. وتعود هذه الظواهر المنحرفة عند أطراف ما يسمّى باليسار، التي أضرّت كثيرًا بقضيّة الأمّة العربيّة الأولى فلسطين، لاندساس أطرافٍ متصهينةٍ معاديةٍ ولتبعيّةٍ فكريّةٍ وسياسيّةٍ لقوى أجنبيّةٍ والاستقواء بها على الخصوم السياسيّين.

إنّ هذه الطروحات المقيتة رغم اندثار أصحابها في شكلهم القديم وجدت من يتبناها في شكلٍ جديدٍ من أحزابٍ وشخوصٍ تعدّ نفسها "تقدميّةً" و "يساريّةً" و "عماليّة" و "شيوعيّة".. أما على مستوى تونس، فقد حُسم الصراعُ مع هذه الطروحات المنحرفة جوهريًّا منذ نصف قرنٍ تقريبًا ببروز الطرح الوطنيّ الديمقراطيّ في بداية سنة 1970، الذي رسم التباين مع أطراف اليسار السائدة آنذاك، ليس فقط على المستوى الفكريّ والسياسيّ بل أيضًا على المستوى التنظيميّ، مما فسح المجال لبلورة خطٍّ جديدٍ يُبْرز المسألة الوطنيّة ورئيسيتها في البلدان الخاضعة للسيطرة الإمبرياليّة، مثل وطننا العربيّ ويحسم المسألة القوميّة العربيّة بالإقرار بوجود أمةٍ عربيّةٍ واحدةٍ، وأنّ قضيّةَ فلسطين هي قضيّتها المركزيّة. وهكذا يفرضُ التسلّح بالموقف الصائب من الحرب الوطنيّة الدائرة في المشرق ضدّ العدوّ الصهيونيّ على أيّ حزبٍ مناضلٍ في أي

قطرٍ عربيٍّ إعطاء البعد العربيّ لنضاله، وتمهيد الطريق للمشاركة في جبهة المواجهة مع العدوّ الصهيونيّ اقتداءً بالآباء والأجداد الذين بذلوا الأرواح، وسيرًا على دربهم في سبيل تحرير فلسطين، كلّ فلسطين، انطلاقًا من قناعةٍ أنّ "مصير العرب من مصير فلسطين، إن تحرّرت تحرّروا، ولا حرّية حقيقيّة للعرب وفلسطين مغتصبة" مما يفرض التباين مع فخّ الانشغال عن قضيّة العرب الأولى فلسطين بحجّة أن القضيّة الشاغلة يجب أن تكون القضيّة القطرية، وأن الاهتمام بقضيّة فلسطين كقضيّةٍ مركزيّةٍ فيه "إفراغٌ للجبهة الداخليّة" على مستوى القطر و"طمس الفوارق الطبقيّة" وباتّهامٍ سخيفٍ بـ"الهروب من مواجهة الأنظمة الحاكمة".

نعم يجب الاهتمام بالوضع القطري.. لكن على أيّة خلفيّة؟ هل هي خلفيّةُ الانكفاء والانعزال والنأي بالنفس عن قضايا الأمّة العربيّة الواحدة في التحرير والوحدة وفي مقدّمتها قضيّةُ فلسطين أم العكس: العمل على التغيير في القطر لدعم قضايا الأمّة. وهذا يعني أنّ الحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار، وعمل على ترسيخها للانفراد بكلّ جزءٍ على حدة، ولدفع أبناء الشعب الواحد للتنافر والاحتراب لأجل جعل اليد الصهيونيّة هي العليا يجب ألا تجدَ طريقَها إلى وعينا وتفكيرنا، بل نتفاعل مع الأحداث والقضايا القوميّة في إطار وطنٍ كبيرٍ واحدٍ، كلُّ جزءٍ فيه مرتبطٌ أشدَّ الارتباط بما في بقيّة الأجزاء... قضاياه واحدةٌ والرئيسيّةُ منها وهي قضيّةُ فلسطين؛ قضيّةٌ مركزيّةٌ لكلّ الأمّة العربيّة، معْنيٌّ بها الليبي والتونسي والجزائري والمصري والمغربي والسوداني واليمني والسوري والعراقي والخليجي.. كما هو معنيٌّ بها الفلسطيني.. هذا ما نتعلّمه من تَجرِبةِ الزعيم جمال عبد الناصر الذي مسك السلطة في 1952، بعد حصار الفالوجة في فلسطين في 1948، فبنى مصر ودعّم الجيش المصري العتيد الذي حقّق انتصاراتِ حرب الاستنزاف، وحقّق العبور، وأوصل الكيان الصهيوني إلى حافة الانهيار. هكذا هي العلاقة الصحيحة بين القطريّ والقوميّ،

وهكذا يجب أن يفكّر الوطنيّون العرب، وخاصّة منهم الفصائل التي تعتبر نفسها طليعةَ النضال التحرّري في هذهِ الأمّة أينما كان موقعها في ربوع هذا الوطن. وهكذا يجب أن تفهم الأوضاع السائدة في أقطارها في ترابطٍ مع الأوضاع العربيّة، فتضع في برامجها الاستراتيجيّة هدفَ تحريرِ فلسطين، وتعمل على تحقيقه بخططها العمليّة. فلا بدَّ لهذه الفصائل أن تحلَّ بصورةٍ صائبةٍ العلاقةَ بين القطري والقومي والعلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك؛ بعيدًا عن "الحلول المرحليّة" و"برامج الحدّ الأدنى" المفصولة عن الأهداف الاستراتيجيّة.

إنّ دماء الشهداء التي لم تعترف يومًا بالحدود، تشهدُ أنّنا شعبٌ واحدٌ وأمّةٌ واحدة.. قضايانا واحدةٌ ومصيرُنا واحد. أمّا البعض من اليسار الذي كان على هامش قضيّة فلسطين فلا شيء يرجى منه، إن لم يتجاوز بصورةٍ جذريّةٍ الانحرافات التي عرفها على مرِّ تاريخِهِ حيالَ قضيّةِ العرب الأولى؛ قضيّة فلسطين.

في متطلّبات النهوضِ بدورِ اليسارِ في مساندةِ .. كفاحِ الشعبِ الفلسطينيّ

معاد الجحري

نائبُ الكاتبِ الوطنيّ للنهجِ الديمقراطيّ/ المغرب

شكّلَ تأسيسُ الجبهةِ الشعبيّةِ لتحريرِ فلسطين في دجنبر (ديسمبر) 1967، أحدَ العواملِ التي ألهمت انبثاق اليسار الجديد (الحركة الماركسيّة – اللينينيّة) بمنطقتنا العربيّة المغاربيّة، إضافةً إلى عواملَ دوليّةٍ أخرى (الثورة الصينيّة وانتصارات حرب التحرير الشعبيّة في فيتنام والحركات الثوريّة للشباب في أوروبا، وخاصةً ماي 1968 بفرنسا...).

وشكّلَ هذا الحدثُ تحوّلًا فكريًّا وسياسيًّا نوعيًّا، حيث لأوّل مرّةٍ تمّ تحديدُ العدوّ بوضوحٍ غيرِ مسبوقٍ في الثلاثيّ المكوّن من الكيان الصهيونيّ والإمبرياليّة العالميّة والأنظمة العربيّة الرجعيّة. كما أعطى هذا اليسار معنى عميقًا للقضيّةِ الفلسطينيّة، حيث عدّاها قضيّةً وطنيّةً؛ الأمرُ الذي يعني أنّ دعمَ الشعب الفلسطينيّ من طرفِ قوى التحرّر بمنطقتنا ليس مجرّد تضامنٍ إنسانيٍّ، بل نضالٌ ضدّ عدوٍّ مشتركٍ تمّ غرسُهُ بهذهِ المنطقة، ويمثّلُ قاعدةً أماميّةً للإمبرياليّةِ العالميّة.

وها هي الأيامُ تؤكّدُ صحّةَ هذه النظرة الثاقبة. فقد تجاوزت أنظمة الفساد والاستبداد والتبعية سقفَ التطبيع مع العدوّ الصهيونيّ إلى عقد اتفاقيّات تعاونٍ عسكريٍّ معه، كما هو الحال بالنسبة للمغرب الذي قد يتحوّل إلى محميّةٍ للكيان الصهيوني والبقية تأتي.

وفي حين، ضاعف العدوّ الصهيوني من غطرسته وتماديه، وضاعفت الأنظمةُ الرجعيّةُ من توغّلها في مسار الذلّ والخنوع والإذعان وتراجع مستوى التضامن؛ بفعل حالة الانقسام في الصفّ الفلسطينيّ والتداعيات الخطيرة لاتفاقيّة أوسلو، وفساد

السلطة الفلسطينيّة وتنسيقها مع العدوّ المُستعمِر، وكذلك بفعل التحوّلات التي طرأت على تركيبة اليسار نفسه بمنطقتنا. ذلك أنّ مكوّناتٍ كانت محسوبةً على اليسار اندمجت في البنية القائمة، وفقدت هُويّتها اليساريّة، وساندت اتفاقية التطبيع التي أقدمت عليها الدولة (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبيّة وحزب التقدّم والاشتراكيّة في المغرب).

لهذه الأسبابِ وغيرها نجحت الإمبرياليّة والحركة الصهيونيّة في تحقيق اختراقٍ نسبيٍّ لنسيج بعض المجتمعات في منطقتنا، مستغلّةً التناقضاتِ الثقافيّةَ والإثنيّةَ ونظرةَ الأنظمة القائمة، وقوى وطنيّة في معالجتها.

وعلى العموم، فإنَّ مكوّنات اليسار بشقّيه الإصلاحي والثوري، مشتّتةٌ وقدرتها على الحشد ضعيفةٌ نسبيًّا، غيرَ أنَّ القضيّةَ الفلسطينيّةَ ما زالت متجذّرةً في وجدان شعوبنا؛ بفضل الروابط التاريخية التي تجمعها ونضالٍ مشتركٍ طويلٍ ضدّ الاستعمار والإمبرياليّة والصهيونيّة بدليل رفض الشعوب للتطبيع رغم مرور عقودٍ على تلك الاتفاقيات المشؤومة (الشعبين المصري والأردني نموذجًا) وبدليل الزخم الشعبي الذي يميّز التظاهرات المساندة لكفاح الشعب الفلسطيني في مختلف بلدان منطقتنا.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ دعم الشعب الفلسطيني ومناهضة التطبيع اليوم يعدّ – بعدما عبّرت الأنظمة بالملموس عن خيانتها للقضية – عنصرًا مهمًّا في إنضاج شروط الأزمة الثوريّة على مستوى البلدان المعنية ودكّ الأنظمة القائمة.

فما هي يا ترى متطلبات هذا المسار وسبل تفعيله بالنسبة لقوى اليسار بمنطقتنا؟

بدايةً نرى أنّ للقمّة العالميّة للشعوب دورًا مهمًّا في الدعاية ضدّ الإمبرياليّة والصهيونيّة، بتنظيم أسابيعَ خاصّةٍ بذلك، ومن خلال التكوين الشعبي في تونس وجنوب إفريقيا والبرازيل والنيبال وأمريكا. للتذكير فإنّ القمّةَ العالميّةَ للشعوب التي تقودها تنظيماتٌ ماركسيّةٌ وجذريّةٌ تأسّست على النضال المشترك ضدّ الإمبرياليّة

والرأسماليّة، وضدّ الصهيونيّة والباتريارکا، حيث علينا العملُ من خلال هذا الإطار الأمميّ وغيره لمضاعفة الجهود للتأثير في كلّ ملتقيات اليسار على الصعيد العالميّ، وعلى مستوى مختلف القارات وتحفيز مكوّناته على إعطاء كامل الأهميّة لمناهضة الصهيونيّة، ودعم الشعب الفلسطينيّ بمختلف الأشكال المتاحة، وعلى رأسها المقاطعة التي تقودها حركة البدس. ويحتاج اليسار الأوروبيّ إلى دعمٍ خاصّ؛ نظرًا لتراجعه والإرهاب الفكريّ الذي يعاني منه على يد الأنظمة والقوى اليمينيّة والحركة الصهيونيّة ووسائل إعلامها وإمكانيّاتها الضخمة. وعلى اليسار الماركسي بمنطقتنا أن يشكّل رأس الرمح في النهوض بهذا التيار العالميّ المنشود.

وعلى صعيد منطقتنا تشكّلت مجموعةٌ من القوى المعنية تضمُّ الجبهتين؛ الشعبيّة والديمقراطيّة (فلسطين) والنهج الديمقراطي (المغرب) وحزب العمال التونسي والشيوعي اللبنانيّ والوحدة الشعبيّة وحزب الشعب (الأردن) وحركة نستطيع (مورتيانيا) وأصدرت بياناتٍ عدّةً مهمّةً وقّعتها قوى يساريّةٌ أخرى، وهذه المجموعة تشكّل النواة الصُلبة لجبهةٍ تقدميّةٍ لمساندة كفاح الشعب الفلسطيني، ومناهضة الصهيونيّة والإمبرياليّة.

إنّ هذهِ الجبهة من وجهةِ نظري يجب أن تتشكّل في أمدٍ معقولٍ، ويجب أن تقوم بخطواتٍ عمليّةٍ ملموسةٍ لصالح القضيّة وتخرّجها من دائرة الخطابة والمزايدات اللفظيّة إلى مستوى تكبيد العدوّ الصهيونيّ خسائرَ اقتصاديّةً وسياسيّةً ومعنويّةً عبرَ المقاطعة الشاملة، وعبر الدعوة لأشكالٍ نضاليّةٍ موحّدةٍ في الزمان في مختلف الأقطار المستعدة، كالتظاهر أمام سفارات وقنصليات الأمم المتحدة أو بلدان أخرى في اليوم نفسه أو إضرابات عن الطعام رمزيّةً لقيادات القوى التقدميّة بهذه البلدان في التوقيت نفسه وهكذا...

وعلى مستوى كلِّ بلدٍ لا بدَّ من بناء جبهاتٍ لمناهضة الصهيونيّة ومساندة كفاح الشعب الفلسطينيّ من أجل حقوقِهِ المشروعة في عودة اللاجئين إلى ديارهم، وبناء الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة على التراب الفلسطينيّ كافّةً تضمُّ القوى السياسيّة والنقابيّة والجمعويّة التقدميّة المؤمنة بذلك.

صحيحٌ أنّ هناك خلافاتٍ عميقةً في الاستراتيجيّة والتكتيك، تخترقُ صفوف اليسار لكن هناك قواسمُ مشتركةٌ مهمّةٌ على الأقلّ فيما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة، والتضامن مع الشعوب المضطهدة بصفةٍ عامة، لذا نرى أنّه من غيرِ المقبولِ أن تبقى القوى التقدميّة مشتّتة. وهذه الجبهات عليها أن تبني فروعًا لها في مختلف المناطق للعمل في عمق الشعب لصدّ الاختراق الإمبرياليّ الصهيونيّ الرجعيّ، وكسر محاولات التطبيع على المستويات الاقتصاديّة والثقافيّة والأكاديميّة والرياضيّة والتربويّة وغيرها كافةً، بتشكيل مجموعاتٍ متخصّصة. مع التأكيد على الأهمية البالغة لخوض الصراع على الواجهة الأيديولوجية والثقافية لتفكيك الأطروحات الصهيونيّة العنصريّة والرجعيّة التلفيقية.

أكثرَ من ذلك يمكنُ تصوّر بناء جبهاتٍ تضمُّ بالإضافةِ إلى القوى التقدميّة قوى معارضة وحيّة على أساس نفس التصوّر، وهي حالة المغرب في إطار الجبهة المغربيّة لدعم فلسطين وضد التطبيع.

أخيرًا وليس آخر، فإنّ اليسار الفلسطيني عليه أن يؤدي دور المحرّك والملهم لهذا النضال الغني والواسع جدًّا. لا يحتاج الوضع لتفريخ كياناتٍ أخرى، بل بالعكس نتطلّع لحدٍّ أدنى من الوحدة بين مكوّناته، وأن تنجح مبادراته في توحيد الصف الفلسطيني في إطار منظّمة التحرير الفلسطينيّة، التي تبقى إطارًا جامعًا وممثّلًا للكيانيّة الفلسطينيّة. وهذا إنْ حصل فسيشجّعُ طبعًا على البذل والعطاء وسيعطي شحنةً معتبرةً للتضامن. وستتحول معه حركة المقاطعة إلى حركةٍ عالميةٍ تحاصر

الكيان العنصري في كل مكان. ومن نافلة القول: إنّ الشعوب هي الأساس، وإنّ التغيير لصالح الشعوب هو بكل تأكيدٍ من صنع الشعوب أنفسها. وقد تم إغلاق مكتب الاتصال للكيان الصهيوني بالمغرب في 23 أكتوبر من سنة 2000 بفضل الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) التي اندلعت في 28 شتنبر (سبتمبر) 2000 والتظاهرات العارمة للشعب المغربي.

مكانةُ الجبهةِ الشعبيّةِ عندَ تنظيماتِ اليسارِ العربيّ

رضي الموسوي
كاتبٌ صحفيّ/ البحرين

لا يختلفُ اثنانِ بأنّ للجبهةِ الشعبيّةِ لتحرير فلسطين مكانةً خاصّةً في أوساطِ تنظيماتِ اليسارِ العربيّ وكوادرِهِ؛ تشكّلت خلالَ أكثرَ من خمسةِ عقودٍ من الزمن، حيثُ مرَّ على الجبهةِ أجيالٌ متلاحقةٌ تمكّنت فيها من زرع الفكر الوطنيّ والقوميّ والأمميّ وتعزيزه لدى هذه الأجيال، وتعميق البوصلة نحو فلسطين. ومع ولوجِ الجبهةِ في المفاصلِ التاريخيّةِ والمراجعاتِ الفكريّةِ والسياسيّة، كانت حركةُ التحرّر الوطنيّ العربيّة تراقبُ هذه التطوّرات منذ اللحظة الأولى، لبَدْءِ التحوّل الفكريّ بتبنّي النظريّة الماركسيّة اللينينيّة منهاجَ عملٍ على مستوى النظريّة والممارسة العمليّة.

كان الأصلُ في حركة القوميّين العرب التي تشكّلت مطلعَ خمسينات القرن الماضي على أيدي ثلّةٍ من المناضلين العرب، في مقدّمتهم الحكيم جورج حبش ومهندس الثورة وديع حداد وأبو ماهر اليماني من فلسطين، وهاني الهندي من سوريا، والدكتور أحمد الخطيب من الكويت، ومحسن إبراهيم من لبنان، وعبد الفتاح إسماعيل وقحطان الشعبي من اليمن، وباسل الكبيسي من العراق وغيرهم، من المناضلين العرب الذين آمنوا بوحدةِ الأمّة العربيّة واستنهاضها على أسسٍ علميّةٍ تمكّنها من سبر غور التحدّيات ومواجهة التجزئة، التي فرضتها القوى الاستعماريّة على مختلف أقطار الوطن العربيّ، ونزع الخنجر المزروع في خاصرة الوطن العربي، الكيان الصهيوني، وتحرير فلسطين التي جاءت نكبتها في مايو/أيار 1948، بعد عامٍ من قرار تقسيمها الصادر عن الأمم المتّحدة.

لم تكن مسألةُ تحرير فلسطين مؤجّلةً لدى الرعيل الأوّل من المؤسّسين لحركة القوميّين العرب، بل كانت حاضرةً وبقوّةٍ، وقد تمثّلت في كتائب الفداء العربيّ التي

انطلقت بعد عامٍ على النكبة، فضلًا عن وجود جمعية العروة الوثقى، التي احتضنت المناضلين العرب الذين كان لهم التأثير الكبير في انتشار قضيّة تحرير فلسطين بين الجماهير العربيّة وغرسها من المحيط إلى الخليج، فأسّس الحكيمُ ووديع حداد بؤرتَهما النضاليّةَ في العاصمة الأردنيّة عمان، من خلال العيادة الطبيّة التي فتحاها وطبّبا مجانًا جماهيرَ اللاجئين في المخيّمات. وكانت بواكيرُ تأسيسِ حركةِ القوميّين العرب عام 1952، وهو العام نفسه الذي انتصرت فيه ثورة 23 يوليو المصريّة؛ بقيادة جمال عبد الناصر والضباط الأحرار، لتدخل الأمّةُ في حقبةٍ جديدةٍ من العنفوان القوميّ، أسهم في انتشار الحركة وتوسيع قاعدتها في أغلب البلاد العربيّة، خصوصًا في دول الطوق والخليج العربي واليمن والعراق.

هذا الانتشارُ غرس الفكر القوميّ الذي أصّل له الكاتب قسطنطين زريق وغيره من دعاةِ القوميّة العربيّة، ومنهَجَهُ الحكيمُ وحداد اللذان شكّلا الفرعَ الفلسطينيّ لحركة القوميين العرب، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وذلك بعد نكسة حزيران عام 1967، ردًّا طبيعيًّا على الهزيمة وعلى الخذلان الذي تعرّض له الشعبُ الفلسطينيُّ باحتلال ما تبقّى من فلسطين وشبه جزيرة سيناء المصريّة ومرتفعات الجولان السورية. كانت شعاراتُ الحركة التي انطلقت بها تعبّر عن حالة الوعي السياسي حينها: "وحدة، تحرّر، ثأر"، لتتطوّر إلى شعارٍ أكثرَ موضوعيّةً ونضجًا، فدخلَ مصطلحا "الاشتركيّة" و"تحرير فلسطين" وليتشكّل غضبٌ عارمٌ على المستوى العربيّ، استثمرته فروع الحركة لتعزّز مكانتها، في حين كانت باكورة التحوّل للاشتراكيّة العلميّة، وتبني الفكر الماركسي تسيرُ جنبًا إلى جنب التحضيرات لإحداث النقلة النوعيّة المطلوبة.

حصلت عمليّةُ التحوّل النوعيّة، وتبنّتها أغلب فروع الحركة، وشكّلت حالةً من تجذير الفكر الماركسي اللينيني الحقيقي الذي فهم مسألة تقرير المصير غير الفهم الذي كانت تتبناه الحركة الشيوعيّة العربيّة المستمدّة مواقفها من الموقف السوفييتي

إبان جوزيف ستالين، الذي وقف مع قرار تقسيم فلسطين وحرّف الفهم الحقيقيّ للمسألة اليهوديّة، وكذلك تمَّ تحريف مبدأ حقِّ تقرير المصير وتشويهه، بما أسهم في خدمة الحركة الصهيونيّة العالميّة وقاعدتها الاستيطانيّة في فلسطين.

كان الجدلُ عميقًا إزاءَ مسألةِ التحوّل وقد دفعت القياداتُ الأولى للجبهة أثمانًا باهظة، فقد اعتقل الحكيم جورج حبش في سوريا نهايةَ الستينات، حيث كانت إرهاصاتُ الانشطار بارزةً، وتتحضّر لإعلان حالتها، فيما كانت عمليةُ تعزيز مكانة الجبهة بفكرها اليساري الجديد تسيرُ بخطًى ثابتةٍ رغمَ الصعوبات والمنغّصات التي مرّت بها.

لكن كانت هناك مهمّاتٌ كبرى على الجبهة الشعبية واليسار العربيّ المتحالف معها، الخارج من رحم حركة القوميّين العرب، يقف على رأسها تصحيحُ الموقف الشعبيّ من اليسار العربيّ برمّته، بعد أن وافقت الحركةُ الشيوعيّةُ العربيّةُ على قرار تقسيم فلسطين وأيّدته، الأمرُ الذي عزل الشيوعيّين العرب عن الجماهير العربيّة باعتبارهم فرّطوا وأداروا ظهورَهم للشعب الفلسطيني في محنة النكبة. ويبدو أنّ الجبهة تمكّنت من الوصول إلى الجماهير من خلال ممارسة قيادتها وكوادرها المناقبيات الأخلاقيّة العاليّة في العلاقات مع الجماهير الفلسطينيّة في الداخل والشتات، وفي العلاقات بين فصائل العمل الفلسطيني، والتميز في المواقف المفصلية، وتقديم التضحيات التي لم تتوقّف، حتى أصبحت الجبهةُ بيضةَ قبانِ العمل الوطنيّ الفلسطينيّ والعربي. ساعد هذا على اجتذاب المزيد من التنظيمات اليساريّة العربيّة إلى صف الجبهة الشعبية، التي خلقت تحالفاتٍ نضاليّةً متعدّدةَ المستويات، تم فيها انصهارُ الكثير من الكوادر العربيّة في هياكل الجبهة، خصوصًا الجانب الإعلامي، حيث كانت مجلةُ الهدف، لسان حال الجبهة، التي كُلِّف الشهيد غسان كنفاني بتأسيسها، تشكّل موقعًا نضاليًّا متقدّمًا لكوادر اليسار العربيّ المنصهر في القضيّة

الفلسطينيّة، وقد استمرّت المجلّة في استقطاب العشرات من المناضلين المهنيين العرب المنتمين لتنظيمات اليسار حتى بعد الخروج من بيروت إثر الغزو الصهيوني للبنان صيف 1982.

وفي خضمّ محطّات الصراع مع الكيان الصهيوني، شكّلت الجبهةُ الشعبيّةُ ومواقفُها المبدئيّةُ الجليّةُ والموضوعيّة، مصدرَ إلهامٍ لتنظيمات اليسار العربي، الذي وجد نفسه في بحرٍ متلاطمِ الأمواج من حيث تصاعدُ حملاتِ القمع والمطاردات في بلدانه، فكانت الجبهةُ الشعبيّةُ ملجأً لهؤلاء الذين أفلتوا من القبضات الأمنيّة للنظم العربيّة، فاحتضنتهم "الشعبيّة" وتبنّت مواقفَ تنظيماتهم؛ انطلاقًا من الواجب القوميّ والإنسانيّ وترجمةً للتحالفات التي تشكّلت خلال عقودِ النضال الوطنيّ والقوميّ، ممّا خلق أجواءً مفعمةً بالتقديرِ والاحترام من قبل حركة التحرّر العربيّة للجبهة وقياداتها وكوادرها.

ربّما كانت محطّةُ بيروت التي استمرّت من بعد خروجِ قوّات الثورة الفلسطينيّة من الأردن مطلعَ سبعينات القرن الماضي، إثرَ مجازر أيلول واستقرارها في لبنان، وخاصةً في الجنوب وبيروت.. ربّما تكون هذه المحطّةُ من أخصب المحطّات التي قدّمت فيها الجبهةُ نفسَها فصيلًا فلسطينيًّا عروبيًّا أمميًّا مناضلًا، له قيمُهُ الأخلاقيّةُ ومناقبياتُهُ التي لا يتنازل عنها حتى في أحلك الظروف التي تعرّضت لها الجبهةُ والصعوبات التي واجهتها – وما تزال تواجهها – بقدرٍ كبيرٍ من الحكمة والصبر والقبض على جمر المواقف المبدئية التي تتطلّب أثمانًا كبيرة.

في تلك المحطّات، تباينت مواقفُ تنظيمات اليسار من بعض القضايا الرئيسيّة في المنطقة، وعلى رأسها القضيّةُ الفلسطينيّة، حيث جرت حواراتٌ متعدّدةُ المستويات إزاءَ الموقفِ الصحيح والنظرة الاستراتيجيّة للمسألة الفلسطينيّة، وكان موقفُ الجبهة واضحًا: تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني. هذا الموقف لم يتماشَ معه بعضُ

اليسار، لكنّه لم يغيّر نظرةَ أو موقفَ الشعبيّة من هذه التنظيمات التي ارتأت الذهاب وتبني الموقف المرحلي الهلامي. كما جرى اختلافات في الرأيَ حول الصحراء الغربيّة وارتيريا، والتدخّل السوفييتي في أفغانستان.. كلّها كانت محطّاتٍ خلافيّةً داخل حركة التحرّر العربيّة، لكن موقف الشعبيّة لم يتغيّر بتباين مواقفها مع التنظيمات اليساريّة، إنّما استمرت في نسج التحالفات الاستراتيجيّة معها. هذه المناقبية رفعت من مكانة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين في نظر حركة التحرّر العربيّة، بما فيها تنظيمات اليسار وزاد من هذا الاحترام والتقدير، أنّ مواقفَ الشعبيّة لم تُبْنَ انطلاقًا من العواطف الجياشة بقدر ما بنيت على أسسٍ علميّةٍ وموضوعيّةٍ إزاءَ هذه القضيّة أو تلك.

وعلى المستوى الفلسطيني فقد أدّت الجبهةُ الشعبيّةُ دورًا رئيسيًّا ومهمًّا إزاءَ الخلاف الداخليّ، والانشطار الذي حصل منذ عام 2006، أي بُعيْدَ الانتخاباتِ التشريعيّة، فكان الشرخُ بين حركتي فتح وحماس قد تسبّب في خلق انشطارٍ وشللٍ في العمل الوطنيّ الفلسطينيّ الداخلي، بين غزّة والضفّة الغربيّة، بين حكومة غزّة بقيادة حماس، وبين حكومة رام الله بقيادة حركة فتح. هذه المعطيات أصابت القضيّة الفلسطينيّة بمقتل، وأثّرت سلبًا على مواقفِ حلفائِها ونظرةِ العالمِ لها، حيث كان الكيانُ الصهيونيُّ يحفر عميقًا لإحداث هذا الشرخ، كونه أكبرَ المستفيدين من حالة التيه التي فُرضت على الساحة الفلسطينيّة وفي أوساط حلفائها العرب والأمميين. كانت جهودُ الجبهة الشعبيّة واضحةً في محاولات رأب الصدع وإعادة اللحمة للوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة، وهي جهودٌ مقدّرةٌ من أصدقائها وأصدقاء الشعب الفلسطيني، الذي ما يزال يتوق إلى توحيد الصف لمواجهة كلّ هذه الاختراقات، وخصوصًا اختراقات التطبيع التي أقدمت عليها بعضُ الأنظمةِ الخليجيّة والعربيّة، وأساءت للقضيّة الفلسطينيّة.

نخلصُ إلى أنّ العلاقاتِ النضاليّةَ التاريخيّةَ التي نسجتها الجبهةُ الشعبيّةُ مع تنظيمات اليسار العربي شكّلت أرضيّةً صلبةً لتماسك موقف اليسار وتفعيله في الكثير من الأحيان، خصوصًا أنّ هذه التنظيمات تحاكي جبهةً عريقةً خبرت النضال الوطنيّ والقوميّ، وقدّمت تضحياتٍ كبيرة، بَدْءًا من مؤسّسها الحكيم جورج حبش، مرورًا بعمليّة الاغتيال الجبانة التي نفذتها سلطاتُ الاحتلال ضدَّ الشهيد الأمين العام للجبهة أبو علي مصطفى، وصولًا لعمليّة الأسر الغادرة التي نفذها الصهاينةُ بالتعاون مع أجهزةٍ غربيّةٍ، وبعض أدوات السلطة بحقّ الأمين العام الحالي للجبهة الرفيق أحمد سعدات، فضلًا عن سيل التضحيات التي قدّمها كوادرُ الجبهة وقواعدُها في مختلف العقود والأمكنة، مما يرفعُ من شأن الجبهة الشعبيّة ورصيدها النضالي، ويضعها في مصاف التنظيمات الرائدة المدافعة عن حقوق شعبها، الماضية على طريق تحرير فلسطين، كلّ فلسطين.

كتاب الهدف – 8 -

دولـي

الصراع ما يزال قائما بين اليمين واليسار

السّموأل راجِي

كاتب يساري/ تونس

منذ أواسط القرن العشرين ونغمات التشاؤم القصدي أو العفوي المتغنية بالتساؤلات عن راهنية الصراع بين اليمين واليسار وهي قائمة، تعلو أحيانا خاصة مع تواتر الانكسارات وانحدار مؤشر النضالات الشعبية وخيبات الأمل كما يقال، وتخفت كلما احتدت المواجهات بين معسكرين كانا وسيبقيان متناقضين متصارعين لا يزول تناقضهما إلا بزوال جدلية وجودهما أي معسكر المستغَل وناهب جهده، وحتى لا نسقط في عقم الإعادة والتكرار والسماجة في شرح وإعادة شرح وتفتيت لحد جعل الفهم مستحيلا لمفاهيم اليسار واليمين، سنلجأ للأسلوب اللّينينِيّ الفذ وهو التبسيط دون التسطيح، وعليه، اعتمادا على التحديد الأكاديمي المحايد لحد ما، فاليسار هو كل طرف من تنظيم أو مجموعة أو حلقة بحثية تتبنى برنامجا تقدميا لصالح الطبقة العاملة والشعب سواء ثقافيا أو اقتصاديا أو سياسيا شاملا وصولا لطرح افتكاك السلطة، واليمين نقيضه تماما.

كل معسكر منهما يقيم تحالفاته على هذه القاعدة وبارتباط معها وبالتفاعل مع الواقع القائم وليس المتخيّل، وبالضرورة، لكل جانب فكره الخاص وأدوات التقاطه للواقع وطرق لفتح مجال الانتشار والدعاية المباشرة أو غير المباشرة (المناورة) وهذا النمط ببساطة دون الدخول في التعقيد الفلسفي السياسي وحتى الأكاديمي الليبرالي هو ما يسمى "أيديولوجيا"، وبالمناسبة، لكل متحدث وكاتب ومتابع حتى شكل ونمط تفكير له بداية أي منطلقات وله أهداف أو غايات وبالتالي للجميع من هذا الجانب أو ذاك أيديولوجيا بما في ذلك من ينبح صباحا مساء شاتما الأيديولوجيات وحامليها

باعتبار معاداة الأيديولوجيا هي نفسها أيديولوجيا، وبارتباط مع كل ما تقدّم، فإن هذا النمط الفكري ينقسم وفق وظيفته وأهدافه إلى قسمين لا ثالث لهما:

- أيديولوجيا تبريرية تهدف تبرير السائد واستدامة سيرورة الاضطهاد والقهر والاستغلال تستعمل كل المبررات العقلانية وحتى غير العقلانية وتلجأ في قمعها لترويج الرعب أو الخوف وبث صور الفوضى وإسقاطها على واقع قابل للتحول للثورة والانتفاض، وأصحابها بين مظهر عصري ورباطات عنق متمنطقين بمصطلحات أكثر من نصفها لا معنى لها، أو هم ملتحين يتصارخون من فوق منابر الجمعة التي أصبحت تقام حتى يوم الاثنين مروجين للطاعة أو لبدائل سياسية منهم يقدمونهم كأولي الأمر يكادوا أن يكونوا من المعصومين وحاملي مفاتيح الغد الأفضل في الجنة.
- أيديولوجيا تغييرية تستهدف قلب الواقع وجعل حفنة العصابات الحاكمة والمهيمنة اقتصاديا محشورة في الزاوية التي تستحقها في مجرى التاريخ والقضاء على شروط الاستغلال نفسه، والواقع، هذا الصنف تحديدا لطالما تم اختراقه بشعارات وعبارات تتعدد من الليبرالية للانفتاح وصولا لاعتبار صرعات الموضة وشطحات غريبة عجيبة نوعا وشكلا من أشكال اليسار وكثيرا ما كانت هذه الاختراقات تنمو لتصبح جسدا سياسيا أو تيارا فكريا أو جمعية هجينة منفرة مقززة خاصة مع هيمنة العناصر الأكثر فسادا والأشد غيابا عن النضال الحقيقي من البورجوازية الصغرى فتجعل من صورة اليسار رديفا للانحطاط الأخلاقي مثلا أو لمدمني الفنادق وصالات مغلقة وخلق حالة من النخبوية الزائفة والقطيعة مع جماهير تتطلع للتوجيه نحو خلاصها فلا تجد أمامها حاضرا جاهزا إلا ملتحي وصاحب عمامة.

سؤال المعركة بين اليسار واليمين: هل ما زال لها معنى في البيئات السياسية والاجتماعية الجديدة؟ يحمل في طيات طرحة الإجابة، فما دام اليسار الفعلي والمعبر عن تطلعات العمال والشعب في التحرر والانعتاق موجودا، ويقابله يمين يفعل ما في وسعه ويمتلك من الإمكانيات ما لا يكاد يمكن حصره عاملا على استدامة هيمنته أو تغيير وجوهه من عصرية لملتحية والعكس صحيح، أو يعمل على تداول الهيمنة السياسية وتقاسم الكعكة الاقتصادية بين أطرافه، فبالضرورة الصراع قائما بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وفي كل أرجاء العالم بدون استثناء، قد يتخذ أحيانا شكل مظاهرات عارمة عمالية أو شعبية وقد يكون في شكل مقاومة شبابية تناهض سطوة تجار دين وقد تنحو منحى الصدام الدموي لكنها حتى وإن خفتت أحيانا لتترك المجال من جديد أمام طرح السؤال من جديد حول راهنية الصراع أو هل أن اليسار فعلا موجود، فإن هذه الموجات الصراعية الكمية الهجومية أحيانا تتواتر وحتى في سرعة وتلاحق في بعض المناطق، في كلمة، ما دام هناك تفقير وهناك استغلال فبالضرورة الصراع قائما موجودا وبالتالي يستمد معناه من واقع وجوده مهما كانت البيئة السياسية أو الاجتماعية التي تتغير شكلا وليس موضوعا.

إذا ما اتفقنا أن قوى اليمين واضحة لا غبار عليها تتعدد وجوهها وألوانها لكن جوهرها واحد، فإن السؤال الحقيقي هو: هل من يدّعي التعبير عن اليسار وتمثيله هو بالفعل يسار؟ وماهي معايير الفرز هنا؟ هل ادعاء النخبوية للانعزال وتبرير الفشل في الانغراس وتجنب الجماهير وعدم الالتحام اليومي معهم والشرح المبسط وتحمل المسؤوليات يندرج في إطار اليسار؟ هل مهادنة قوى رجعية فاشية تتغلف بالدين وتروج لمقولاتها مستفيدة من تدفق نسب من ريع النفط في أرصدتها تحمل واجهة شعار يساري هو المقاومة والثورة والتغيير دون فضحها وتعريتها ومواجهتها وبناء استقطاب شعبي جماهيري مقاوم بالفعل على نقيضها بأفق يساري هو فعل

يساري أم لا؟ وهل الاستكانة لليمين الليبرالي (وهو بنفس تعاسة اليمين الظلامي وكلاهما تعاسة وكارثة) بدعوى مواجهة الخطر الظلامي لخلق جدار حقيقي أمام جماهير مسحوقة وتحويل أنظارها عن هدفها الرئيسي هو من اليسارية أم يندرج في إطار الاختراق اليميني لليسار بعناصر بورجوازية صغرى بائسة بغيضة؟

في مطلق الأحوال، ليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة التي يعرف فيها اليسار الحقيقي موجات هجومية من كل الاتجاهات، فأكثرها عنفا كان في بداية ومنتصف التسعينات بعد انهيار ما تبقى من الاتحاد السوفياتي المنهار فعليا منذ 1956 بعد تخليه في المؤتمر العشرين للحزب عن مفهوم "الصراع الطبقي" وتبنيه لمقولة جوفاء اسمها "التعايش السلمي" التي لا تنطبق إلا على قوميات وأعراق وحاملي أديان مختلفة تعيش داخل نفس الرقعة الجغرافية المحددة يربط بينها التعايش على قاعدة احترام الهوية لكن الصراع بين المُهيمن والمُهيمَن عليه، جاء في الأرضِيّة التّكتِيكِيّة للأُمَمِيّة الشُّيُوعيّة التي تمت صياغتها في 1994 (بالمناسبة غالبية تحاليلها واستنتاجاتها ورسومها للمستقبل أثبتها الواقع وأحيانا بطريقة تفصيلية وأنصح بقراءتها) "عندَما بدَأت الهجَمات ، واتّخذَت شكلَ مَوْجَةٍ عامَّةٍ في منتصف التِّسْعِينات، وَجَدت الطّبقة العَاملة ومَعنويًّا وتَنظيميًّا في أَدنَى مُستَوَيَاتِها، سواء كان ذلك على النِّطَاق الأمَمِيّ أو الوطَنِيّ. صدّقَت شُعُوب الأقطَار التّابِعَة والقَومِيّات والأقليّات العِرْقِيّة الوَاقِعة تحتَ سِيَاط القَمع في تلك البُلدَان، مع استِثنَاءَات قليلة، الأكَاذِيبَ المَرْوِيّة حولَ مَزايا "نِظامٍ جدِيدٍ" و "عَوْلَمَة" فَسَقطُوا في "وهم" التّصحِيح والإصلاح الإمبرِيَالِيّ ليُعَدُوا جيرَانَهُم". لكنها وصلت إلى خاتمة "ليس مُستغْرَبًا أنّهُ فِي خِضَمّ هذه الأزَمَات والصِّرَاعَات، اسْتِنادًا إلى التّجَارب التّارِيخِيّة لِلحَرَكة، أن تُدَمّرَ مَفَارِز مِن الطّبَقَة العَامِلة فِي أَقْطَارٍ تُشَكِّلُ الحَلَقَة الأَضْعَف دُعَاة الحَرْبِ مُسْتَوْلِيَةً عَلَى سُلطَة الدّولَة. في عالم الرأسمالية التي لَم تتّعِض بدُرُوس وَحْشِيَّتِهَا في القَرنِ المَاضِي، لَا يُوجَد أيّ

سَبَب للشكِّ فِي أن فَيَالِق الطَّبَقَة العَامِلَة في أيّ دَولَةٍ "كُبْرَى" سَتُنْجِزُ، بِنِضالِيَّةٍ عالِيَةٍ، المَهَامَّ المُلقَاةِ على عَاتِقِهَا.

هَل حُكِمَ عَلَى الطَّبَقَة العَامِلة والشُّعُوب بِهَزِيمَة أَبَدِيّة آتِيَةٍ فِي يَأْسٍ وقَتَامَة علَى الرَّغْم مِنْ جَمِيع الجُهُود والتّضْحِيَات المَبْذُولَة؛ أو هِيَ فِي تّجَاهِ تحْقِيقِ تَقَدُّمٍ في تَوظِيفٍ نَاجِحٍ لِجَمِيع الوَسَائِل ولِحَيَوِيَّة الحركة فِي مُوَاجَهَة التّحَدِّيَات عَبْرَ تقْلِيل الخَسَائِر؟

الإشْكَالِيّة المَرْكَزِيّة والأساسية اليوم هِيَ التّركِيز بِلاَ شكٍّ عَلَى ردِّ الطَّبَقَة العَامِلة والشُّعُوب حَاضِرًا ومُسْتَقْبَلاً".

عن تراجع "اليسار" الأوروبي: يسار من؟

عرفات الحاج

مسؤول قسم الشؤون العربية والدولية في الهدف

إن أي مقاربة لعنوان يتحدث عن اليسار الأوروبي كتب نصها بحروف عربية، وموجهة لجمهور الهدف، هي محاولة لنقاش واختبار مجموعة من الأفكار حول هذا العنوان ليس أكثر، ففي هذه المساحة لا موضع إلا لمقاربة تنطلق بالأساس من الرفض والعداء للإرث الاستعماري الأوروبي، كما للمركزية والهيمنة الغربية الرأسمالية بمختلف أبعادها، بما في ذلك في قراءة واقع كتلة أوروبية ما.

خمسة من دول الاتحاد الأوروبي فقط يحظى فيها اليسار ويسار الوسط الأوروبي حاليا بنصيب من السلطة، وهنا الحديث بالتأكيد عن أحزاب في معظمها كما في مواقفها سقف مواقفها الاشتراكية الديمقراطية المنضبطة لمعايير النظم الرأسمالية.

في المقابل فإن حكم أحزاب اليمين المحافظ ويمين الوسط هو المهيمن على معظم دول الاتحاد، في ظل صعود متزايد للحركات اليمينية الشعبوية وانزياحات خطيرة في موقف معظم أحزاب اليسار في القضايا الشاغلة للمزاج الأوروبي، وخصوصا قضية المهاجرين القادمين من المستعمرات السابقة ودول العالم المنهوبة غربيا.

تنسب قراءات عدة هذا التراجع لتغير كبير في الهيكل الاجتماعي والطبقي في البلدان الأوروبية خلال العقود الأخيرة وفشل الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في التعامل مع هذه التغيرات، بما في ذلك التحولات في القواعد الداعمة تقليديا لهذه الأحزاب بما فيها الاتحادات العمالية والأطر النسوية والحقوقية. لقد تغير مفهوم العمل وشكله، وأيضا تغيرت أدوات العمل السياسي، وتطورت قدرات اليمين على

الفرز وبناء أدوات التواصل تجاه شرائح بعينها بفضل ما توفره قواعد البيانات الهائلة من معلومات تفصيلية عن المصوتين وأوضاعهم وتوجهاتهم.

في البحث عن التفسير:

تغفل التفسيرات السابقة على أهميتها معطيات أخرى هامة منها أن أحزاب اليمين الشعبوي محدودة الموارد تقنيا وماديا قد حققت تقدم كبير في مقابل تراجع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وأن جزء من المصوتين التقليديين لهذا النوع من اليسار لم تجتذبه أحزاب اليمين التقليدي بحيل تقنية قادمة من عالم تكنولوجيا المعلومات، ولكن بالأساس موقف يسار المنظومة الحاكمة من هذه الشرائح ودوره في الأسئلة التي يصوت الناخبين على أساسها.

خلال الأعوام الماضية وخصوصا بعد تدفق موجات اللاجئين الكبيرة في العام 2015 إلى أوروبا، شاركت أحزاب اليسار في جدل كانت تخسره يوميا، يتعلق بالموقف من الهجرة واللاجئين والضوابط الأوروبية بشأن استقبالهم والتعامل معهم، ومضت الحكومات الأوروبية، بما في ذلك تلك التي تشارك فيها أحزاب يسارية أو تقودها في ترتيبات تهدف في معظمها لمنع قدوم اللاجئين ووضع مخاطر وعقبات إضافية على طرق الهجرة والتهريب التي يسلكها هؤلاء، لقد اختارت هذه الأحزاب أن تجادل في مساحة ووفق شروط سيفوز فيها اليمين الأوروبي بكل تأكيد، وقدمت خطاب يدافع عن سياسات "متسامحة" مع اللاجئين لخلفيات حقوقية أو بحجج تتعلق بدور هؤلاء في تنشيط الاقتصاد الأوروبي، متجاهلة حقيقة قضية هؤلاء اللاجئين وأسباب تدفقهم لأوروبا.

الإرث الاستعماري وعمليات النهب المستمرة والتدخل العسكري والهيمنة السياسية ودعم الديكتاتوريات في دول هؤلاء اللاجئين أحالت حياتهم فعليا لأمر مستحيل ودفعتهم ولا زالت للمخاطرة بأرواحهم على أمل الحصول على فرصة لحياة ما أفضل،

هذه المسؤولية التي يتم تجاهلها أوروبيا، فيصبح الجدل يتمحور حول قيمة حقوق الإنسان في مقابل حقوق أوروبيين بيض في دفع ضرائب أقل أو عدم تحمل المنافسة على الوظائف البسيطة مع المهاجرين الجدد.

في ضوء هذا النوع من الجدل الانتخابي، طبيعة السؤال المطروح كموضع لفرز توجهات المصوتين، يتشكل بفعل ميل لدى أحزاب اليسار لتجاهل دور الشركات الكبرى الأوروبية ومتعددة الجنسيات في عمليات النهب الجارية في بلدان الهجرة، كما في دور الميزان الضريبي المختل وقوانين العمل المجحفة في تخليق المعاناة لشريحة واسعة من الطبقات الدنيا في البلدان الأوروبية ذاتها، بدلا من ذلك تواصل هذه الأحزاب من موضعها داخل الحكومات أو في المعارضة مجاملة سياسات الهيمنة والنهب الأوروبية، والتدخلات العسكرية، فالسؤال الذي على المحك هل ستعمل هذه الأحزاب على مواجهة سياسات الشركات الكبرى؟ وهل ستقول لناخبيها المحتملين أن المسؤول عن إفقارهم –النسبي قياسا بأي شخص يعيش في جنوب الكرة الأرضية– هو هذه الشركات، وأن موجات اللاجئين لا تأتي من تلقاء ذاتها، بل بفعل هذه السياسات التي تتحمل هذه الأحزاب وانحيازاتها مسؤولية عنها الآن وتاريخيا؟

نحو التاريخ:

إهمال السياق التاريخي لموقف هذه الأحزاب من سياسات دولها تجاه العالم، ومن المنظومة الرأسمالية يقود لمغالطات خطيرة يبدو أن "اليسار الديمقراطي" لا يدفع ثمنها وحده، وإذا كان الثمن الذي يدفعه هذا اليسار يتصل بموضعه في تقاسم السلطة في بلاده فهناك من يدفع ثمنها من الدم حول العالم.

ما زالت عديد من المراجع والمراجعات التاريخية تُؤثر تقريع جوزيف ستالين وزعماء الاتحاد السوفياتي السابق على موقفه من نزوع قوى اليسار الأوروبي نحو

القبول بمعايير المنظومة الرأسمالية ومقولاتها حول الاشتراكية الديمقراطية، معتبرة أن ذلك شكل تعبير عن ميل من الحزب الشيوعي السوفياتي للهيمنة على هذه الأحزاب وسياساتها، وأن ذلك قد أضاع فرصة لخلق يسار موحد. المشكلة في هذا النوع من المقاربات أنها تتجاهل تحديدا أن الأمر لا يتعلق بتوحيد مجموعة من الشركات في شركة متعددة الجنسيات بل تحديدا في هزيمة الرأسمالية والانتصار للإنسانية، وأن لا معنى لتعريف هذا الحزب أو ذاك يسارا وفق موقفه من السياسة الضريبية في بلاده أو عدد ساعات العمل، فهذا لا يمكن فصله عن سياق عالمي أشمل، فما حدث أن هذه الأحزاب قد اختارت الانحياز ضد فرصة الإنسانية في هزيمة الهيمنة الرأسمالية، ولا زالت تفعل ذلك، ولا تظهر أي ميل لمراجعة تاريخها وواقعها بهذا الشأن.

المفارقة أنه في ظل غياب الاتحاد السوفياتي تحديدا تتراجع شعبية هذه الأحزاب، والأهم أن معظم المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة والشرائح المهمشة في أوروبا تتراجع على نحو مستمر منذ انهيار الخصم اللدود للرأسمالية الغربية، فيما تتواصل أدوار هذه الأحزاب في بناء سياساتها على ذات النحو.

في مفارقة أخرى يجب الإشارة إليها، فإن صعود القوى اليسارية الأوروبية للحكم داخل المنظومة الغربية ارتبط بتحول تاريخي في دور هذه الدول فرضته انتصارات حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث التي تعرضت للاستعمار، خسارة البرتغال لحربها ضد قوى التحرر الوطني في غينيا بيساو وأنجولا وموزمبيق، كانت شارة الموت لنظام سالازار بعد وفاته بفترة قصيرة، كما تكفل انتصار الثورة الجزائرية بإحداث تحولات هامة في المشهد السياسي الفرنسي فأسقطت الجمهورية الرابعة وسمحت بولادة الخامسة.

خاتمة:

التواطؤ المستمر لعقود بين أجنحة المنظومة الرأسمالية في أوروبا سمح خلال السنوات الماضية بإغلاق الأبواب أمام فرص صعود قوى يسارية تتخذ مواقف جدية من أطراف منظومة النهب والهيمنة الرأسمالية، كما سمح بسحق تجربة حركة سيريزا اليسارية في اليونان وإسقاطها من الحكم حينما حاولت فقط خوض مفاوضات عادلة بشأن ظروف حياة اليونانيين وآليات تسديدهم لديون بلادهم.

لكن بالذهاب لمفهوم أكثر واقعية لمفهوم اليسار، فإن هناك قوى أوروبية عدة تنحاز لخيار المواجهة مع الرأسمالية، فهناك شبكة واسعة من الأحزاب الصغيرة التي يجري تهميشها وحصار خطابها من الأدوات الإعلامية للمنظومة الرأسمالية، وسحق حضورها بفعل علاقات القوة داخل هذه المنظومة، كما أن مساحات التضامن مع حقوق الشعوب الضحية للاستعمار والهيمنة وحروب المنظومة الرأسمالية وسياساتها، لا تقتصر على التضامن الإنساني بمعناه الحقوقي الليبرالي، ولكن وبشكل أكبر تتشكل في هذه المساحة شبكات تؤمن بصلة مواقفها من هذه القضايا بمصير الأوروبيين ومستقبلهم وواقعهم، قوى ترى في مقاطعة الاحتلال الصهيوني مسار ضروري للنضال، ولا ترى في حزب العمل الصهيوني شريكا اشتراكيا لها، فيما تبني في قضايا "الداخل الأوروبي" مواقفها استنادا لانحياز واضح ضد علاقات الاستغلال.

ضروراتُ اليسارِ على المستوى العالمي

د. صلاح زقوت

رئيسُ البيتِ العربيّ/ أوكرانيا

يرجعُ أصلُ مصطلحِ اليسارِ إلى الثورةِ الفرنسيّة عندما أيّد عمومُ من كان يجلسُ على اليسار من النوّاب التغيّرَ الذي تحقّق عن طريق الثورة الفرنسيّة والتحوّل إلى النظام الجمهوريّ والعلمانيّة.

لا يوجدُ إجماعٌ على التعريف الدقيق لليسار، لكن بشكلٍ عام، اليسارُ تيّارٌ فكريٌّ سياسيٌّ يسعى لتغيير المجتمع إلى حالةٍ أكثرَ مساواة بين أفراده، ومع مرور الوقت تغيّر وتشعّب استعمالُ مصطلح اليسار، إذ أصبحَ يغطّي طيفًا واسعًا من الآراء لوصف التيّارات المختلفة المجتمعة تحت مظلّة اليسار، ووَفْقًا للتعريف اللغويّ القاموسيّ يشيرُ مصطلحُ الحزب اليساريّ إلى ذلك الطيف السياسي، الذي يتبنّى بشكلٍ عامٍّ فكرةَ المساواة والسيادة الشعبيّة للمؤسّسات السياسيّة والاقتصاديّة، علمًا أنّ الأشخاص الذين ينتمون لهذا الحزب تقوم أفكارُهم بصورةٍ مباشرةٍ على الاشتراكيّة، خاصّةً من الناحية السياسيّة.

وقد أدّى اليسارُ أدوارًا مهمّةً منذ انتهاء الحرب العالميّة الثانية، حتى انهيار الاتّحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكيّة في فترة القطبين، والحرب الباردة من خلال انتصار حركّات التحرّر الوطنيّ في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينيّة واستقلال الدول وتصفية الاستعمار، وانتهاج سياساتٍ اجتماعيّةٍ وصحيّةٍ واقتصاديّةٍ من خلال التنميّة المستدامة، ومجانيّة التعليم ومحاربة الأميّة والمجاعة والأمراض والتصحّر والاستفادة من الموارد الطبيعيّة لتقليل الفجوة بين الشمال والجنوب، وكان هناك صعودٌ لقوى التحرّر والديمقراطيّة والاشتراكيّة في العديد من دول العالم مدعومةً من قبل الاتّحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكيّة في ذلك الوقت، وانقسم العالمُ إلى قطبين على

الصعيد العالميّ؛ القطب الرأسماليّ الإمبرياليّ الاستعماريّ وحلفاؤه، والقطب الاشتراكي وحلفاؤه، وتمّ تأسيس حلف وارسو مقابل حلف الناتو، وخلقُ توازنٍ عسكريٍّ نوويٍّ كان في مصلحة الشعوب الفقيرة والمستضعفة وفى المنطقة العربيّة، تمَّ خلقُ الكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينيّة، وبالمقابل كان هناك صعودٌ في حركة التحرّر والاستقلال العربيّة، وبعد هزيمة حزيران ٦٧، كان هناك صعودٌ للقوى اليساريّة في المنطقة العربيّة. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتّحاد السوفييتي، وكلّ المنظومة السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة التي تدور في فلكه، وأصبح العالم يحكمه قطبٌ واحدٌ فقد أثّر ذلك على العالم كلّه، وعلى الدول نفسها، وازدادت النزعةُ العدوانيّةُ واشتعلت الحروبُ واحتُلّت دولٌ، وانقلبت أنظمةٌ وتصاعدت النزعةُ اليمينيّةُ والشعبويّةُ في العديد من دول العالم، بما فيها الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة، وتمَّ حظرُ العديد من الأحزاب الشيوعيّة والاشتراكيّة في الدول التي كانت تدور في فلك الاتّحاد السوفييتي، وسيطرة سياسة السوق والعولمة، خصوصًا بعد ثورة الاتّصالات والمعلومات وعولمة الثقافة للسيطرة على عقول الشعوب وضمائرها، وأثّرت على نظريّاتِ اليسارِ التقليديّ لفهم الواقع الرأسماليّ المعولم "قيمة المعرفة والمعلومة" تحتلّ المكانة عوضًا عن "قيمة العمل" واليسار العالميّ في حالةِ تراجعٍ ومراوحةٍ في المكان، ومثال ذلك الحراك الذى طال العالم العربي منذ عام 2011، فإنّ أحزابَ اليسار كافةً بدأت مغيّبةً عن نتائج هذا الحراك على الرغم من تأثيرها في تحقيقه، فالحركاتُ الإسلاميّةُ استولت على هذا الحراك، ودفعت اليسار إلى الهامش، ورغمَ استفرادِ الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة بحكم العالم فشلت بتحقيق ما تريد، ومع انسحابِها من أفغانستان بعد عشرين عامًا من احتلاله، وخروجها من العراق، وتخفيف وجودها في سوريا، والانقسام داخلَ المجتمع الأمريكي، ووباء كورونا، وبروز قوى صاعدةٍ تنافس الولايات

المتّحدة؛ فإنّ حركةَ التاريخ لن تتوقف، وإنّنا أمامَ ولادةِ وضعٍ عالميٍّ جديدٍ متعدّدِ الأقطاب، وهذا لا يعنى نهاية التاريخ كما تطرّق فوكوياما.

وكان عامُ 2020، عامَ كورونا بامتياز، حيث إنّ هذا الوباء بدأ بالسيطرة على العالم، وحوّل حياةَ الناس إلى رعبٍ دائمٍ، ولم ينحصر تأثيرُ كورونا في القضايا الصحيّة والنفسيّة المباشرة، بل كشف عن الأزمة الاقتصاديّة الاجتماعيّة التي تعيشها بلدانُ المراكز الرأسماليّة، وقد فشلت هذه الدول في مواجهه الفوضى التي شهدتها الأشهرُ الأولى لاندلاع الوباء؛ نتيجةً لإخضاع القطاع الصحي لمنطق الأرباح وخصخصته، وعندما وصلت الحالةُ في إيطاليا – تحديدًا – ثمّ إسبانيا إلى مستوياتٍ عاليةٍ لم تتلقَّ أيَّ مساعداتٍ من الاتّحاد الأوروبيّ أو الدول الغربيّة، وكلّ ما فعله الرئيس الأمريكيّ ترامب للهروب من حقيقة انهيار المنظومة الصحيّة أنّه سمّى فيروس كورونا بالفيروس الصينيّ، وهذا كشف عن نقاط ضعفٍ عميقةٍ يعانى منها النظام الرأسمالي من حيث الفوارقُ الطبقيّةُ والفوارقُ في الدخل والثروة، ولكن في المقابل استطاعت الصين أن تسيطرَ على الوباء في فترةٍ قصيرةٍ من الزمن وتلقّت إيطاليا مساعداتٍ عاجلةٍ من الصين وكوبا، ولم تنحصر هذه المساعدات على إيطاليا فقط، بل امتدّت إلى دولٍ أخرى، غالبيتها من الدول النامية دون الحصول على مقابلٍ، مستندةً إلى مفهومٍ اشتراكيٍّ أن كلَّ شخصٍ يجب أن تتاح له الفرص ذاتها في الحياة، وأن هذه الفرص يجب أن تكون قابلةً للتطبيق داخل الدولة، وعلى مستوى العالم، وجاءت أزمةُ كورونا لتعطي مصداقيّةً لسياسات قوى اليسار في البلدان الرأسماليّة في قطاع الصحّة، وتصدّر مفهومَ الاشتراكيّة قائمةَ النقاش السياسي، وكان قد أشار الصحفي كيفن دويليامسون بأنّ الجدل حولَ الاشتراكيّة ليس جدلًا حولَ الاشتراكيّة بحدّ ذاتها، إنّما هو جدلٌ حولَ الوضع الراهن المتمثّل في حقيقة أنّ

الرأسماليّة خيّبت آمالنا، وفى أنّ الاشتراكيّة باعتمادها على توصيفٍ مفرطِ التبسيط للواقع هو الحلُّ لمشاكلنا التي تسبّبت بها الرأسماليّة.

أمّا على الصعيد العالميّ، فهناك تقدّمٌ ملحوظٌ في التطوّر الاقتصاديّ للصين الذي يزحمُ الاقتصاد الأمريكي، وتصاعد دور روسيا في القضايا الدولية، والتحالف الصيني الروسي، وصمود كوبا وكوريا الشمالية وفنزويلا، وعودة اليسار إلى السلطة في بوليفيا، وتصاعد قوى اليسار في المكسيك والأرجنتين والبرازيل، وتقدم حزب شين فين في إيرلندا، وتقدّم اليسار في البرتغال، وفوز مرشح اليسار في الانتخابات الرئاسيّة التشيليّة.

إنّ معظم التغيّرات التي تجرى في العالم وعلى الأصعدة كافةً تقول: لقد حان الوقتُ لعودةِ قطار اليسار إلى سكّته الصحيحة، وضرورته على الصعيد العالميّ.

الحزبُ الشيوعيّ الصينيّ ذو الخصائصِ الكونفشيوسيّة: شهادة زائر

حمدي عبد العزيز

كاتب وعضو السكرتارية المركزية للحزب الاشتراكي المصري/ مصر

الحزبُ الشيوعيُّ الصينيُّ ليس حزبًا بالمعنى المتداولِ في الديموقراطيّاتِ الغربيّة، وهذا طبيعيٌّ؛ لأنّ الصينَ خطت خطواتِها منذ ثورتِها خارجَ صندوقِ الديموقراطيّات الغربيّة... في الوقتِ نفسِهِ فالحزبُ الشيوعيّ الصينيّ ليس حزبًا شيوعيًّا تقليديًّا ينتمي لمدرسةِ الأحزابِ الشيوعيّةِ التي ألفناها، بالرغم من أنّه بُني على الأسسِ الماركسيّة اللينينيّة.

الحزبُ الشيوعيُّ الصينيُّ يمثّلُ حالةً غيرَ مسبوقة، وغيرَ قابلةٍ للاستنساخِ في بلدٍ آخر، فهو حزبٌ يجمع بين استلهام الكونفشيوسيّة، والماركسيّة اللينينيّة، وأفكار ماو، ودينج شاو بينج، وأضاف عليها مؤخرًا أفكارَ تشي جين بينج حولَ الاشتراكيّةِ ذات الخصائص الصينيّة في العصر الحديث.

ولا يمكن التعرّفُ إلى التَّجربةِ الصينيّة، والوقوفُ على أسباب قفزتها الهائلة ومراحل تطورها، دون التطرّق إلى دور الحزب الشيوعيّ الصينيّ، لأنّه ببساطةٍ شديدةٍ هو صاحبُ الدور القياديّ الرئيسيّ في قصّةِ التّجربةِ الصينيّة، فهو أقربُ إلى الآلةِ الجهنميّة التي تقودُ حركةَ التنمية في الصين، وهو مؤسّسةٌ عملاقةٌ يحترمها الشعبُ الصينيّ كثيرًا، بل ونستطيع أن نطلق تعبير " يجلّها" على العلاقة بين الشعب والحزب هناك، وهذا ليس من فراغ، ولا يمكن تصوّر أنّ هذا أتى نتيجةً لسياسةِ الحديد والنار كما تردّدَ أو سيتخيّلُ البعضُ، وإلّا لثار الصينيّون عليه وطرحوه إلى موقعٍ أقربَ لهامشِ الحياة المجتمعيّة والسياسيّة كما حدث لأحزابٍ شيوعيّةٍ عديدةٍ في العالم، كانت لها سطوتُها وهيمنتُها على المجتمعِ والدولة.

تستطيعُ أن تلمحَ في الصين أنّ هناكَ ثقةً مفعمةً بالمصداقيّة بين الناس والحزب في الصين، فالحزبُ هناك عبارةٌ عن كيانٍ كونفشيوسيٍّ كبير، ولا غرابةَ في ذلك؛ فأفكارُ كونفشيوس التي تقدسّها الغالبيةُ الساحقةُ للشعب الصينيّ تجسّد روحَ الأخلاق والنظام، والحزبُ الصينيّ يستلهمُ تجربتَهُ منها، ويحاول تجسيدَ هذهِ الروح في عمله، ومن المعتاد جدًّا أن تجد تمثالًا ضخمًا لكونفشيوس في ردهة أحد مقرّات الحزب الشيوعيّ الصيني، هذا فضلًا عن عنصر الصدق في تحديد الأهداف الممكنة التحقّق، والمناسبة للواقع، والبعد عن الشعاريّة ودغدغة العواطف، والتصارح الدائم، وتراكم ما تحقّق من منجزاتٍ وأهدافٍ وعد بها الحزبُ فحقّقها على أرض الواقع الملموس.

والحزبُ هو الذي يحدّد الخططَ والبرامجَ المتعلّقةَ بالتنمية، ويشرفُ على إنجازها في كلّ المجالات، ويعملُ بشكلٍ هرميٍّ من حيثُ الأهدافُ الاستراتيجيّةُ العامةُ والإشرافُ والمحاسبة، وبشكلٍ شبكيٍّ من حيث ترجمة هذه الأهداف في الواقع العملي، وابتكار الأساليب والوسائل التي تحقّق التنفيذ الفعليّ لهذه الأهداف، والإشراف على تحقيقها في المدن والقرى والمقاطعات.

وهناك تقييمٌ لكلّ كادرٍ لا يتمّ على أساس الكفاءةِ الإيديولوجيّة، والمعارف السياسيّة، فهذا أمرٌ تأسيسيٌّ مفروغٌ منه، كالتعليم الأساسيّ، فهناك المدرسةُ الحزبيّةُ التي تتولّى تعليم الكادر، وتأهيله عدّةَ سنوات، ويحصلُ على تأهيلٍ منها، ثم يعودُ إليها بشكلٍ دوريٍّ حسبَ موقعِهِ، وتتطوّر قدراته لأسابيع، والدراسة في هذه المدرسة تصلُ إلى تحضير الماجستير أو الدكتوراه كدرجاتٍ علميّةٍ لكوادر الحزب.. أمّا التقييمُ الرئيسيُّ والفعليُّ لكادرِ الحزب، فهو أقربُ إلى محاسبةٍ تتمّ في نهايةِ كلِّ عامٍ لكلِّ كادرٍ مهما كان موقعه على أساس دوره في المهمة الأساسيّة للحزب، وهي تحسينُ مستوى معيشة الشعب، وفي تنفيذ خطط التنمية وإدارة شؤون مجتمعه، والتجارِب

والابتكارات التي قدمها في هذه المجالات، التي يمكن أن تشكّل قصصَ نجاحٍ يجري تعميمُها أو الاستلهام منها في بقيةِ أفرع الحزب، ويشكّل هذا أساسًا لتصعيد الكوادر للمستويات الأعلى داخل الحزب، وبالمناسبة، فإنّ عضويةَ الحزب والتصاعد في مستوياته لا تعطي أيّ تميزٍ أو وجاهةٍ لصاحبها، فالتواضعُ هو قيمةٌ أساسيةٌ لدى الشعبِ الصيني والحزب أيضًا.

أمّا الإخفاق، فإنّه يقتضي التنزيل إلى المستويات الأدنى فالأدنى، وهناك أخطاء تستوجب المحاكمة الحزبيّة، وإنزال العقوبات، ومن بينها إرسالُ المذنب للعمل في مقاطعاتٍ وقرى نائية، على ألا يعود إلا بعد إثباتِ جدارةٍ ونجاح، وقد يقتضي الفصلُ والتحويلُ إلى المحاكمة الجنائيّة، مهما كان الموقع القياديّ للمخطئ، وهذا أعطى الحزبَ القدرةَ على تجديد نفسه وتحديثها أوّلًا بأوّل، بل واستطاع أن يكون كاسحةً ضخمةً لألغامِ الفساد، ورافعةً من روافع الحوكمة الإداريّة في الصين.

وخطاب الحزب لا يكابر أبدًا، فهو يعترفُ بالإخفاقات حين تقع، ويتحمّل مسئوليّاتها، ويشيرُ إلى التناقضات التي لم تحل في المجتمع، ففي الخطة الخماسية الثالثةَ عشرةَ اعترف الحزبُ بوجودِ فجواتٍ اجتماعيّةٍ لا بدّ من معالجتها ما بين مقاطعاتٍ ومقاطعاتٍ أخرى، وما بين الريف والحضر في المقاطعات التي امتدّت لها يدُ التحديث والتنمية، ولذلك وضع في خطّتِهِ هذهِ أولويةَ التنمية المتناسقة جغرافيًّا واجتماعيًّا.. وهو خطابٌ لا يحفل كثيرًا بالتأطيرات الأيديولوجيّة، ولا المناظرات النظريّة، هو دائمًا خطابٌ يميلُ إلى كونِهِ دليلَ عملٍ وتخطيطٍ ومتابعةٍ لتحقيق الأهداف، ولمواطن الإخفاق في تحقيقها.. ولذلك فالحزبُ الشيوعيّ الصينيّ الحاكمُ تحوّل إلى آلةٍ جهنميّةٍ جبارةٍ تقود الدولة ومؤسّساتها، وفي الوقت نفسه تقود العمل المحليّ، والمبادرات الشعبيّة في سياقِ تحقيقِ التطوّر والإصلاح والتنمية.

وهو يقودُ القطاعات العامة المملوكة للدولة، والقطاعات المملوكة للتعاونيّات والقطاعات الخاصّة والقطاعات الأجنبيّة والقطاعات المشتركة، كمايسترو يقود أوركسترا متنوعةَ الآلات ومتعدّدةَ النغمات في سياقٍ هرمونيٍّ نحوِ هدفٍ أعمَّ، هو تحقيقُ خطّةِ التنمية، وهو يمكنُ تصوّرُهُ أيضًا كرجلِ أعمالٍ أكبرَ يشرفُ على قطاعات العمل ورجال الأعمال والمستثمرين، بحيث يمكن جدًّا أن يرى الزائرُ في أيّ مقرِ شركةِ قطاعٍ عام أو خاص أو مشترك أو تعاوني، مكتبًا لمسؤول متابعة الحزب، بل وأن المستثمرين الأجانب يعرفون هذه الحقائق جيّدًا ويتعاملون معها ومع الشروط التي تضعها الحكومةُ الصينيّةُ ممثّلةً للحزب، وهم يقبلون بهذهِ الشروط وغيرها، التي تكفل أن تعود أعمالهم على خدمة أهداف الحزب الشيوعيّ الصينيّ في التنمية والتحديث، ونقل التكنولوجيا وما يتعلّق بها من خبراتٍ إلى الصينيّين؛ لأنّهم يدركون جيّدًا أنّهم يتعاملون في أوسعِ أسواق العالم (مليار وأربعمائة مليون نسمة) ويتحصّلون على فرص أعمالٍ في مصنع العالم، ومنطقة إبداعاته الاقتصاديّة الحيويّة الآن، وهذه حوافزُ لا يمكن التحصّلُ على مثل حجمها في أسواق بلدانهم أو حتى في أسواقٍ أخرى، وهذا جزءٌ مهمٌّ من خصائص التَّجرِبةِ الصينيّةِ نختلفُ حولَهُ أو نتفقُ فهذا ليس إلا محاولةَ تقريرِ واقع، ومن واقعِ المعاينة والمشاهدة المباشرة لتجرِبةٍ غيرِ قابلةٍ للاستنساخ في بلدٍ رفض مبدأ استنساخ التجارِب، واعتمد على خصائصِهِ الذاتيّة، وانطلق بها نحو التطوّر المتعدّد المراحل، والسرعات إلى أن وصلَ إلى ما يشهدُهُ له الناسُ في أنحاءِ المسكونة.

أزمةُ اليسار العالميّ في ظلّ الثورةِ المعلوماتيّة الرابعة

د. موفق محادين

باحث وكاتب سياسي/ الأردن

تربطُ هذه المقاربةُ بين أزمةِ اليسارِ العالميّ وسياقِهِ التاريخيّ، ممثّلًا فيما يمكن تسميته بـ حقبة الثورة المعلوماتيّة الرابعة، عنوانًا للرأسماليّة ما بعد الحداثة، وهو ما يستدعي التوقّف عند فكرة التحقيب ذاتها؛ وصولًا إلى المشهد الراهن.

ابتداءً، ومع بعض التحفظّات على فكرة التحقيب عمومًا، وكذلك مقارباتها المختلفة، فأشهرها:

1- التحقيب الذي أشاعته المناخاتُ والمدارسُ البرجوازيّة: الثورة الزراعيّة، الثورة الصناعيّة، الثورة التكنولوجيّة، وتعالقاتها: الثورة العلميّة من كوبر نيكس وكيلر إلى يومنا هذا، والثورة الدينيّة (لوثر وكالفن) والثورة الفكريّة (بيكون، ديكارت، كانط.. الخ) والثورات السياسيّة المرتبطة بالعقد الاجتماعيّ والمواطنة (الثورة البريطانيّة ثمّ الثورة الفرنسيّة).

2- التحقيب الذي قدّمته الماركسيّة (وفقًا لنمط الإنتاج): ما قبل الطبقات (المشاعيّة والمجتمعات الأموميّة) نمط الإنتاج الإقطاعيّ (الأوروبيّ الشرقيّ)، نمط الإنتاج الرأسماليّ والنمط المنشود (الاشتراكيّة). وقد اشتقّت الماركسيّة من هذا التحقيب، الثورات السياسيّة المواكبة للتحوّلات الكبرى في التشكيلات الاجتماعيّة، من الثورة البرجوازيّة، إلى الثورات الاشتراكيّة في روسيا والصين.

بيدَ أنّه إذا كانت الأوساط البرجوازيّة واصلت تقديم التيّارات الفكريّة والأيديولوجيّة المواكبة لتحوّلات الحقبة الرأسماليّة نفسها، فإنّ الماركسيّة لم تقدّم أسماءً مهمّةً منذ النصف الثاني للقرن العشرين، ولم تتوقّف عند مغزى التحوّلات التي شهدتها هي

نفسها، بين ماركس وإنجلز ولينين وغرامشي ومدرسة فرانكفورت، ومدرسة فكّ التبعيّة، كما لم تقدّم إضاءاتٍ جديدةً في عصر الثورة المعلوماتيّة الرابعة.

وإذا كان لنا أن نحقب الماركسيّة فقد مرّت بالمراحل التالية:

1- المرحلة الأولى، مرحلة ماركس التي رافقت الرأسماليّة في ذروتها وركّز فيها ماركس على كسر الحلقة القويّة في النظام الرأسمالي، ولم يهتم بالحلقات الأخرى، إما بسبب نقص التطور الرأسمالي في بلدان أوروبا الشرقية وإما بسبب ما أسماه بالركود الأسيوي جنوبًا والطبيعة المحافظة للفلاحين.

2- المرحلة الثانية، مرحلة لينين، التي ترافقت مع البعد الإمبرياليّ للرأسمالية ومع التطوّر والتبادل غير المتكافئ في قلب النظام الرأسمالي، ممّا وسّع المسافة بينها وبين المحيط العالمي. وقد اشتقّ لينين من ذلك، فكرة الصراع من أجل كسر الحلقة الضعيفة في السلسلة الرأسماليّة (الرأسماليّة الروسيّة) وكذلك دعم حركات التحرّر في المحيط العالميّ، ودمج الفلاحين في هذه الحركات، وبناء أشكالٍ جبهويّةٍ بقيادة الطلائع الثوريّة.

وتندرجُ في هذه المرحلة الثورة الصينيّة بزعامة ماوتسي تونغ، التي كرّست نموذجًا جديدًا من التحالف العمّالي – الفلاحي ومن دمج المهامّ الاشتراكيّة في الثورة الوطنيّة الديموقراطيّة، التي اتّخذت بعدًا قوميًّا وتحريريًّا في الوقت نفسه، تكرّر في التجربة الفيتناميّة (التحرير من المحتلّين الأجانب، اليابانيين ثمّ الإنجليز، ومن أعوانهم الإقطاعيين، وتوحيد كل الأرض القومية في إطار برنامج تحوّلاتٍ اشتراكية).

3- المرحلة الثالثة، أو المرحلة التالية، وقد شهدت ظاهرتين، هما:

أ- التروتسكية، وقدمت نفسها أمميّةً رابعةً مقابلَ الأمميّة الثالثة التي أسّسها لينين 1919، وتابعها ستالين وانطلقت هذه الظاهرة من فكرة الثورة

الدائمة (لها جذور عند ماركس ولينين) ومن أنّ ثورة أكتوبر لم تؤسّس لدولةٍ اشتراكيّة، بل لما يشبه رأسماليّة الدولة والبيروقراطيّة التي تحوّلت من بيروقراطيّةٍ عماليّةٍ إلى بيروقراطيّةٍ حزبيّة، كما ربطت فكرة الثورة الدائمة بالانتقال الأممي على مستوى العالم والحقبة الرأسمالية برمتها.

ب- ظاهرة غرامشي، الذي أعاد الصراع إلى مساحات البلدان والحلقات المتطورة؛ انطلاقًا من إيطاليا وانقسامها هي ذاتها بين شمالٍ لصنّاعين متطوّرين، وجنوبٍ للرأسمالية الزراعية والفلاحين، واشتق من ذلك أفكاره حول المجتمع السياسي (الدولة) والمجتمع المدني (الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومية) وكيف يفضل ممثلو القوى التقليديّة (المثقف التقليدي) التعاطي مع المجتمع السياسي، والدولة ضمن ثقافة الإكراه والخضوع مقابلَ دور المثقّف العضوي، وخاصة الحزب في العمل مع قوى المجتمع المدني في إطار مفاهيم: الهيمنة والأيديولوجيا والكتلة التاريخية (جبهة شعبية طبقية وسياسية بقيادة الحزب الشيوعي).

والمهمّ هنا، هو تركيز غرامشي على الآليات السياسية لإدارة الهيمنة، والكتلة التاريخيّة في قلب الحقبة الرأسماليّة وقوانينها، وليس لقلبها بدكتاتوريّة البروليتاريا، وهو ما عبّر عنه في مفهومٍ آخر هو (حرب المواقع) من أصغر الوحدات والمعارك النقابيّة إلى المعارك السياسيّة والطبقيّة والأيديولوجيّة.

4- الماركسيّة والمرحلة الرابعة، بالرغم من التراجع العام للتيّارات الماركسيّة، وخاصةً بعد الانهيار السوفياتي، وغياب المراجعات العميقة لهذه التجربة، إلّا أنّ القراءات التأسيسيّة لماركس ظلّت حيّةً وحاضرةً، بل إنّ الأزمات الدوريّة المتفاقمة للرأسماليّة راحت تؤكّد هذه القراءات، ولا سيما تنبؤاته بمسار

الثورة التكنولوجيّة وانعكاساها على مجمل النظام الرأسماليّ، الذي تجاوز أوهام هايك وميلتون فريدمان لقدرة الغابة (السوق) الرأسماليّة على تجاوز أزماتها تلقائيًّا ليدخلَ في أخطر أزماته مع الثورة الرابعة. ففي حديثهِ عن التركيب العضويّ لرأس المال، توقّع ماركس أنْ تسفر الثورات العلميّة والتكنولوجيّة المتواصلة عن إقصاء الملايين تلو الملايين من العمال من سوق العمل، فيما تبحث الشركات عن الأرباح من خلال القوى العاملة الرخيصة. إنّ إقصاء ملايين العمال البيض لم يسفر وحسب عن الأزمات الدورية، بل وحول القسم الأعظم من الصناعات إلى المحيط في إطار ما يعرف بالتقسيم الدولي للعمل، وأدخل الرأسمالية أمام استحقاقٍ صعبٍ جديد هو تبادل المواقع بين المراكز والمحيط ودفع دولة، كالصين ودول أخرى إلى صدارة الدول الصناعية.

في هذه المناخات، وليس بعيدًا عن غرامشي ظهرت مدرستان يمكن اعتبارهما محطّاتٍ نظريّةً في الماركسية الرابعة، هما مدرسة فرانكفورت، ومدرسة ازدهرت في النصف الثاني من القرن العشرين، هي مدرسة فكّ التبعيّة. وفيما كانت الأولى أقرب إلى اشكاليات الرأسمالية في موطنها المتطوّر، كانت الثانية أقرب إلى التساؤلات التي أثارتها الأوساط الماركسيّة في العالم الثالث.

فلقد انشغلت مدرسة فرنكفورت بالاغتراب والتشيؤ والمصادرة التكنولوجية للعقل والاشتباك المعرفي مع تداعيات الحداثة وما بعدها، وعبّرت عن نفسها في شذراتٍ متناثرةٍ في مواجهة غير العقلانية، كسمةٍ للإمبرياليةِ العليا، ومنها محاولات إعادة الاعتبار للعقل والتواصل الإنساني (هابر ماس) ومحاولة أريك فروم تجديد الماركسية بتجديد الفرويدية، ومنها الهرب إلى الفن في إطارٍ تجديديٍّ لمقاربات كانطية، هيغلية.

أما المدرسةُ الثانيةُ التي انشغلت بفكّ التبعيّة، فكانت أدواتُها النظريّةُ مشوّشةً من زاويةٍ مرجعيّاتُها وإسقاطُها لمرتكزاتٍ سياسيّةٍ في النظريّة الماركسيّة. وكان التبادلُ والتطوّرُ غير المتكافئ وسياقاتهما التاريخيّة (أنماط الإنتاج خاصّة، وعلاقة المركز مع المحيط) العنوان العريض لهذه المدرسة، التي تركت أثرًا ملحوظًا على مفكّرٍ عربيٍّ هو سمير أمين، الذي دمج هذه النظريّة بقراءاتِهِ الخاصّة للتجربة الماوية في الصين.

بيدَ أنّ الملاحظ حول المقاربات الثلاث، قراءات ماركس المبكرة للآفاق التقنيّة – الاجتماعيّة، ومدرستا فرانكفورت والتبعيّة، أنّها لم تترجم في مراجعاتٍ فكريّةٍ في صلب الوقائع، بل ظلّت أشبه بشهاداتٍ على أزمة الرأسمالية.

اللافت للانتباه، أنّ أوساطًا في الرأسماليّة هي التي راحت تبحث عن أجوبةٍ لأزمتها، ومنها ما يتعلّق بالمفاهيم الأساسيّة وبيئتها الموضوعيّة، من فكرة الدولة والهُوية بما في ذلك مراجعة نظريات العقد الاجتماعي المختلفة، التي رافقت ما يعرف بـ دولة وستفاليا، إلى فكرة الطبقة وغيرها.

وفيما كان قسم من اليسار يتفسّخ بين الثورات الملوّنة وأوهامها وبين الليبراليّة، كان مفكرون رأسماليون يبدون شكوكًا حول نظام التصويت والديموقراطيّة البرجوازيّة عمومًا، ويهربون من أزمة العقل التقني نحو ضروبٍ شتى من الأخلاق والوجوديّة الجديدة، وبالمقابل غاب الديالكتيك عن اليسار كأداةٍ معرفيّةٍ تنطوي على ديناميكيةٍ حيويةٍ ونقديةٍ لتشخيص الواقع وقراءة المعطيات والمفاهيم الجديدة، الدولة والهُويّة والمجتمع والطبقة والحريّة والثورة.. الخ.

أيضًا، إذا كان ماركس قد تنبأ بأزمة الرأسماليّة، التناقض بين التقدّم العلمي وبين التقدم الإنساني، فإنّ لينين سبق أيضًا وحذّر من الماديّة الوضعيّة المبتذلة التي قادت إلى العقل التقني، وهندسة الجينات وغيرها، ومحصّلة القول: إنّ الجدل الذي لا يقدّم

حلولًا مباشرة، فهذه ليست مهمّته، فإنّه أهمُّ مدخلٍ حيويّ نقديّ لقراءة الوقائع ثُمَّ تغييرها.

أخيرًا، إذا كان لوكاتش ومدرسة فرانكفورت قد انتبهوا مبكرا للعلاقة الجدلية بين الوقائع الاجتماعية المتحولة وبين الوعي بها مع الاحتفاظ بالمسافة بينهما، ومن ثَمَّ بحضور الإنسان وعوالمه الثقافية كما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد عرف الوسط الثقافي العربي مساهماتٍ مماثلةً من نمط إلياس مرقص، الذي لم يغب بحد ذاته بل بمنهجه النقديّ الاشتراكيّ العربيّ الإنسانيّ والتحرّريّ في الوقت نفسه.

مفهومُ اليسارِ بين الثابتِ والمتحرّك

م. تيسير محيسن

باحث وكاتب سياسي/ فلسطين

ممّا لا شكَّ فيهِ أنّ أيَّةَ معالجةٍ لمفهومِ اليسار – نظريًّا وتنظيميًّا وممارسةً – تقتضي مراجعةَ السياقات التاريخيّة التي نشأ فيها وتطوّر، وذلك يشمل: التحوّلات الاقتصاديّة والسياسيّة الكبرى، التَّجارِب العمليّة والأشكال التنظيميّة، الأفكار والمراجعات الرئيسة. ظهر مفهومُ "اليسار" مقترنًا بمفهوم "اليمين" للإحالة على التموضعِ المكانيّ، ومن ثَمَّ المواقفيّ والقيميّ، ومن ثَمَّ حُقن المفهوم – تدريجيًّا – بحمولاتٍ أيديولوجيّةٍ وقيميّةٍ وسياسيّة، وأعيد إنتاجُهُ في سياقاتٍ متغيّرة. تقولُ إحدى القراءات[1]: إنّ اليسارَ واليمينَ هما وجهانِ للديموقراطيّة البرجوازيّة. يمكنُ تعقّبُ المفهوم وتحوّلاته عبرَ مراحلَ تاريخيّةٍ تبدأ من الثورة الفرنسيّة، ولا تنتهي في أمريكا اللاتينيّة مع عودة "اليسار" إلى السلطة.

يرى كولاكوفسكي أنّ مفهومَ اليسار غيرُ واضح، ويمكنُ تعريفُهُ فقط من خلال الأفكار، وليس التقسيمات الطبقيّة في المجتمع، وأنّ ثنائيّةَ "يسار ويمين" لا توازي أو تعادل الثنائيّة الطبقيّة "عمال / برجوازيين".

تعودُ نشأةُ المفهومين إلى الثورة الفرنسيّة، في سبعينات القرن 19، حيث نشأ مفهومَا "اليسار واليمين" للتعبير عن المواقف الراديكاليّة مقابلَ المواقف الأكثر اعتدالًا. وإذا كان اليسارُ حينئذٍ لم يحمل مضامينَ ثوريّةً أو اشتراكيّةً؛ فإنّ اليمين كذلك لم يكن يعني الرجعيّة أو الأيديولوجيا المحافظة. من المفيد القول: إنّ نشأة هذين المفهومين لم تسبقا فكرةَ التناقض الهيغليّة، لكنّها سبقت اكتشاف ماركس للتناقض في الرأسماليّة. كلا المفهومين يعدّان نتاجَ الحداثةِ الغربيّة. تمَّ تصنيفُ

[1] كولاكوفسكي، "مفهوم اليسار"، https://platypus1917.org/wp-content/uploads/readings/kolakowskileszek_conceptleft1968.pdf

الحداثةِ الغربيّة، من خلال تناقضٍ أنثروبولوجيٍّ أساسيّ، أي تجسيد رؤيتين متناقضتين للعالم في الوقت نفسه. من ناحيةٍ، مشروع التحرّر الاجتماعيّ (إعلاء شأن الفرد)، ومن ناحيةٍ أخرى الاستغلال والهيمنة البيروقراطيّة والعلميّة والاقتصاديّة. في الواقع، صِيغَ المفهومانِ؛ ليجسّدَا هذه النظرةَ المتناقضة للعالم!

في مراجعةِ مفهومِ اليسار برزت اتّجاهاتٌ عدّة؛ الأوّل: يرفض الربط بين ماركس واليسار، فاليسارُ هو الجناحُ اليساريُّ **للديمقراطيّة البرجوازيّة. يعزّزُ أصحابُ هذا الاتّجاه موقفَهم بما يلي: لغة اليسار واليمين غريبةٌ عن الماركسيّة الكلاسيكيّة، التي فسّرت التناقضات الاجتماعيّة من منظورٍ طبقيّ، وقد تجلّت أصالةُ ماركس النظريّة من خلال النقد القاسي للسياسات اليساريّة في عصره، أي الاتجاهات البرجوازيّة والطوباويّة للاشتراكيّة والفوضويّة التي استخدم في نقدها ودحضها تحليلَهُ الماديَّ التاريخيَّ للمجتمعِ الطبقيّ. ويرى هؤلاءِ أنّ الطريقَ نحو تجديدِ الماركسيّةِ يكمنُ في التدمير النقديّ لليسار وليس إصلاحه، أي إزالة الغموض عن المثاليّة اليساريّة والأخلاقيّة والطوباويّة.**

الاتجاه الثاني تمثّلَ في رفض الثنائيّة الأخلاقيّة المبسّطة، وهي ما يطلق عليها البعض "اليساريّة الرومانسيّة أو المثاليّة"، من حيث اختزال اليسار واليمين لمفاهيمَ فلسفيّةٍ مجرّدة؛ اليسار "جيّد"، بينما اليمين "شر"، اليسار باعتباره "نفيًا ثوريًّا"، في حين اليمين "تأكيدًا رجعيًّا". أوّلًا: لا علاقةَ لهذه الثنائيّات بماركس كما أسلفنا، ثانيًا هذا الاختزال يتعارض مع الوقائع والأحداث التاريخيّة. ففي كثيرٍ من الأحيان عمل اليسارُ على إضفاء المثاليّة على الظروف الواقعيّة، وليس لتغييرها. لقد انتقد ماركس هذه التجريدات بقسوةٍ باعتبارها غيرَ تاريخيّة، ويوتوبيّة، ومثاليّة.

الاتجاه الثالث يستند إلى فكرة أن من يقول بضرورةِ تجاوز مقولتي اليمين واليسار، يميني بالضرورة، ويعمل لحساب اليمين القوميّ أو العنصريّ أو

الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ. أصحاب هذا الاتجاه ينادون من أجل "إعادة تشكيل اليسار الماركسيّ" ويرون أنّ هزيمته كانت ذاتيّةً إلى حدٍّ كبير. ويقترح هؤلاءِ أنّ المهمةَ الأولى في إعادة التشكيل والإحياء تتمثّل في إدراك أسباب الفشل التاريخيّ للماركسيّة (إذا أراد اليسار أن يغيّر العالم، فعليه أوّلًا أن يغيّر نفسه!) وتنطوي مناقشات أصحاب هذا الاتجاه على سؤالٍ جوهري: ما الذي يمكن أن يساعد في المهمّة العاجلة (إعادة تشكيل اليسار) من الناحية النظريّة والممارسة؟

كانت الانتقاداتُ بدأت توجّه لليسار التقليديّ أو الشيوعيّ، عقب ما عرف في التاريخ بمراجعاتِ خروتشوف عن حقبة ستالين، وغزو المجر 1956. منذ ذلك الوقت ظهرت مجموعةٌ واسعةٌ من الحركات والتيّارات الفكريّة اليساريّة، بلغت ذروتها في الاحتجاجات الجماهيريّة عام 1968، وفيما بعد البنيوية، وما بعد الحداثة. وإثر انهيار المعسكر الاشتراكي، وتاليًا تفاقم أزمة الليبراليّة الجديدة، وردًّا عليها، ولدت أنماطٌ جديدةٌ من اليسار؛ من قبيل اليسار الورديّ أو المدّ الورديّ في أمريكا اللاتينيّة، واليسار الشعبويّ (بوديموس وسيريزا)، والحركات الاحتجاجيّة العفويّة.

ظهرت التياراتُ اليساريّةُ الجديدةُ لأوّلِ مرّةٍ في أوروبا. تبنّت المجموعاتُ الفرنسيّة والبريطانية تسميةَ **اليسار الجديد** بحثًا عن "طريقٍ ثالث" اشتراكيّ، يختلفُ عن الشيوعيّة الرسميّة أو الماركسيّة الأرثوذكسيّة، وعن التيار الديمقراطيّ الاجتماعيّ. من القضايا والمواقف التي شكّلت مهمازًا للحركة والتعبئة في أوساط الشباب والطلّاب تحديدًا، محاربة التسلّح النوويّ حركة الحقوق المدنيّة، ومعاداة الاستعمار، ومشاكل العالم الثالث، خاصّةً بعد الثورة الكوبيّة عام 1959. في وقتٍ لاحقٍ احتلّت الأجندةُ قضايا المساواة والبيئة والمرأة وحقوق الإنسان ومناهضة العولمة وغزو العراق وقضيّة فلسطين وحقوق الأقليّات، وخاصّةً بعد نهاية دولة الرفاه (الرفاهية)، وبروز العولمة المتوحّشة والتطوّر التقنيّ المذهل.

بدأ التراجعُ عن التصوّرات الاشتراكيّة القديمة، وبُدِئَ في البحثِ عن ثوّارٍ جدد. لقد نشأ صراعُ الأجيال بين اليساريين "القدامى" و"الجدد" بسبب الظروف الاقتصاديّة. في بداية الستينات بلغت الشيخوخةُ بالأحزاب العمّاليّة والشيوعيّة مداها، وجرى تطويرُ أشكالٍ جديدةٍ للاشتراكيّة: لم تعد المصانع أدوات رئيسيّة للقهر، إنّما وسائلُ الإعلام، ومن ثَمَّ تحوّل النقدُ اليساريُّ للاقتصاد إلى نقدِ الثقافة. وقيادة التغيير ليست من العمّال، إنّما الشبابُ الثائرُ الذين يقودهم الطلّابُ ذوو الآراء الناقدة. امتلاك وسائلَ سياسيّةٍ جديدةٍ (فعاليات أصغر تُحدث دويًّا إعلاميًّا أكبر).

في أمريكا اللاتينية، وبعد الموجة الثالثة من الدمقرطة في ثمانينات القرن 20، أتاحت الانتخاباتُ الفرصةَ أمامَ وصول اليسار إلى السلطة. تاريخيًّا، استُبعدت القوى اليساريّة من المنافسة والفوز بالقمع والانقلابات العسكريّة. أدّى انهيارُ الاتّحاد السوفييتيّ إلى تغيير البيئة الجيوسياسيّة، حيث اختفت العديد من الحركات الثوريّة واعتنق اليسار بعضَ مبادئِ الرأسماليّة، ولم تعد الولاياتُ المتّحدةُ تنظرُ إلى الحكومات اليساريّة على أنّها تهديدٌ أمنيّ، ما خلق انفتاحًا سياسيًّا لليسار. في نهاية التسعينات وأوائل العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، أدّت المحاولات الفاشلة للخصخصة، والتخفيضات في الإنفاق الاجتماعيّ والاستثمار الأجنبيّ إلى ترك البلدان تعاني من البطالة والتضخّم وغير المساواة. شهدت هذه الفترة تزايدَ أعداد العاملين في الاقتصاد غيرِ الرسميّ، والمعاناة من انعدام الأمن الماديّ، وتراجع الروابط بين الطبقات العاملة والأحزاب السياسيّة التقليديّة، ما أدّى إلى تنامي الاحتجاجات الجماهيريّة. قدّمت البرامجُ الاجتماعيّةُ لليسار، التي تركّزت على التغيير الاقتصاديّ وسياسات إعادة التوزيع، بديلًا حشدت قطاعاتٌ كبيرةٌ من السكان في جميع أنحاءِ المنطقة، فصوّتوا لصالح قياداتٍ يساريّةٍ كاريزماتية تبنت سياسة "مناهضة الولايات المتّحدة الأمريكيّة". أعقبت المدَّ الورديَّ موجةٌ محافظة. ومع ذلك، انبعث المدُّ الورديُّ مرّةً أخرى، في

ظلّ أزمة كورونا، في المكسيك 2018، والأرجنتين 2019، وأعيد انتخابُهُ في بوليفيا 2020، إلى جانب بيرو وهندوراس وتشيلي 2021. يعدّ شافيز (فنزويلا)، ولولا (البرازيل)، وإيفو مورالیس (بوليفيا) فرسان المدّ الورديّ في أمريكا اللاتينيّة.

دفعت تَجرِبةَ المدّ الورديّ الفيلسوف الأرجنتيني إرنستو لاكلو، وزوجته شانتال موفي نحو تطويرِ نظريّةِ اليسار الشعبويّة. كان لاكلو دعا إليها في كتابه "العقل الشعبويّ" عام 2005، وجاءت تطويرًا لأفكارِهِ الناقدةِ للماركسيّةِ الرسميّة منذ ثمانيناتِ القرن المنصرم. الشعبويّة وفقًا له تستلزمُ نهضةَ السياسة، وهي ثورةٌ ضدّ التفكير التكنوقراطي، وضدّ التنازل عن السيادة الوطنيّة لصالح المؤسّسات الدوليّة، والنخب السياسيّة النيوليبراليّة التي قلّصت السياسة إلى مشروعٍ إداريّ. في حين اعتنق الديموقراطيّون الاجتماعيّون الليبراليّة الجديدة، استخدم اليمينُ الحججَ القوميّةَ وكراهيةَ الأجانب لتحدّي العولمة، والتنازل عن السيادة الوطنيّة. ولهذا، يقترح لاكلو أنّه لوقف الانجراف نحو اليمين، يتعيّن على اليسار تطوير موضوعات/مطالب ديمقراطيّة شعبيّة.

عرّف لاكلو الشعبويّة على أنّها خطابٌ يعبّرُ عن المطالب الديمقراطيّة الشعبيّة، في مواجهة المؤسّسات (النظام)، وبالعداء مع الأيديولوجية السائدة. عنده تتحوّل السياسةُ عبارة عن مواجهةٍ عدائيّةٍ بين معسكرين: الشعب ضدّ الأوليغارشيّة: "تلك النخب التي تخدم مصالحها الذاتيّة، التي تعملُ ضدّ الوطن".

في الختام، يجدرُ القول: إنّه ومنذ سقوط الاتّحاد السوفياتي لم تزل مسألة "يسار جديد" تطرح بقوّة، وثمّة تطبيقاتٌ عمليّةٌ تنجح أحيانًا، وأحيانًا أخرى تبوءُ بالفشل. ولعلنا نفهم اليسار في عصرنا باعتباره حركاتٍ تتبّنى قيمَ الديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة والحريّة والعلمانيّة، وتسعى إلى إطلاق المبادرات الجماعيّة في مواجهة تحكّم الدولة وممارستها دورًا أبويًّا على شعوبها. ونحن هنا نميّز بين اليسار والليبرالية،

فالأخيرةُ لا تتبنّى العدالة الاجتماعيّة، كما أنّها تعارضُ المبادرة الجماعيّة لصالح سعي الأفراد لتعظيم مكاسبهم حتى وإن كانت على حساب المصالحِ الاجتماعيّة. هذا، ونميّز كذلك بينه وبين اللينينية التي ساوت الاشتراكيّة بالدولتيّة التي لا بدّ أن تُولّد الفساد، وإعادة إنتاج مجتمع طبقي وتبسط قبضتها البوليسيّة على شعوبها، وتحيلهم إلى قطيع خاضعٍ لسلطة حزب أو قائد فرد.

وأيًّا كانت وجهاتُ النظر بخصوصِ اليسار، فشله وهزيمته، قديمه وجديده، فمنذ الثورة الفرنسيّة وكلمة يسار اقترنت بقيمتين أساسيّتين، وهما الحريّة والمساواة. دافع اليسار عن المساواة، وخصوصًا المساواة الاجتماعيّة. آمن اليساريون دومًا بأنّ غيرَ المساواة الاجتماعيّة ناتجةٌ عن نظامٍ اجتماعيٍّ ليس بسبب الطبيعة أو الكسل، إنّما بسبب الاستغلال، ولهذا يجب تغييرُ النظام أو تعديله لجعله أكثرَ مساواة، ومن ثَمَّ تكريس الحريّة واقعًا لا أحلامًا، ومن هنا تصبح قضيّةُ التغيير (أو الثورة) هُويّةً دائمةً لليسار.

وكلمةٌ أخيرة، كشفت أزمةُ كورونا مدى سوء الإدارة الذي تمارسه النيوليبرالية، ولذا، يجري استكشافُ خياراتٍ بديلة. تشيرُ الدلائلُ بشكلٍ تراكميٍّ إلى الحاجة إلى الاشتراكيّة، وتؤكّد أهميةَ السياسةِ اليساريّة للجائحة.

اليسار وعمليات التغيير في أمريكا اللاتينية

اسحق أبو الوليد

كاتب سياسي فلسطيني/ فنزويلا

فوز مرشح القوى الديموقراطية واليسارية بيذرو كاستيوو في انتخابات البيرو البلد الذي يعد معقل اليمين الرجعي الفاشي، وفوز سيومارا كاسترو زوجة الرئيس السابق سيلاييا في انتخابات الرئاسة في هندوراس التي تضم أحد أهم القواعد الأمريكية في أمريكا الوسطى، ومن ثم نجاح غابرييل بوريك اليساري في الانتخابات الرئاسية في شيلي يفتح الطريق من جديد، أمام قوى التغيير والتقدم والاستقلال عن الولايات المتحدة ويخفف من الحصار المفروض على دول في القارة، كما يؤشر إلى فشل الولايات المتحدة في الحفاظ على عملائها في السلطة وانحسار نفوذها المباشر في القارة كما في مناطق أخرى من العالم. البعض يقرأ هذه الانتصارات، انتصارات اليسار، بشكل غير علمي ويبالغ في تقديره للمدى الذي يمكن أن تصل إليه في تغيير البنية القديمة للنظام السابق ويراهن عليها في إنجاز مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية، وآخرين يعتبرون ما يحدث في القارة اللاتينية تحولات تقودها قوى ديموقراطية ثورية قابله للتطور وتحقيق السيادة والاستقلال، وفي نفس الوقت تحمل بذور وعوامل التراجع والانتكاس في المستقبل، ليس فقط بسبب منشأها الطبقي بل وبسبب طموحاتها الطبقية البرجوازية، مما يرفع من مدى استعدادها للمساومة مع "خصوم وأعداء الأمس "؛ تحت شعار التعايش الوطني والسلم الاجتماعي والتبادل الديموقراطي السلمي للسلطة.

من هنا، وفي الواقع لا يمكن الحديث عن يسار واحد بمواصفات مشتركة لا في أمريكا اللاتينية ولا في أي منطقه من العالم، بسبب تنوع الشرائح والطبقات التي نشأ فيها ويمثل مصالحها، مما يؤدي إلى اختلافات بل إلى تناقضات سياسية وأيديولوجية

بين مكوناته التنظيمية تقود بعضها للتحالف مع قوى يمينية على حساب برامجه المعلنة. يلاحظ هذا في المجتمعات الرأسمالية المتطورة التي تتراجع فيها حدة الصراع الطبقي بسبب تحقيقها مستوى معيشي عالي ومريح فيه شيء من العدالة الاجتماعية، على عكس ما هو قائم في المجتمعات التي هي في مرحلة التطور والنمو والتي تجري فيها التحولات الاجتماعية والاقتصادية ببطيء، وتزداد الهوة بين الفقراء والأغنياء وتتصاعد النضالات بهدف التحرر والإفلات من التبعية ومن وقبضة الاحتكارات الرأسمالية، التي تنهب خيرات هذه الشعوب وتضاعف عدد الفقراء والمحتاجين، مما يزيد من تراكم عوامل النهوض الثوري التي تستطيع تحطم العقبات التاريخية، التي يقيمها النظام الرأسمالي العالمي وأعوانه في الداخل ويفتح الطريق لعملية تغيير معقدة تتصدرها الأحزاب الديموقراطية الثورية واليسارية الإصلاحية التي تمثل البرجوازية الصغيرة والمتوسطة المعادية في الجوهر للشيوعية، تجد أمامها الأحزاب الشيوعية نفسها "مضطرة" إلى دعمها وربما مشاركتها الحكم، رغم معرفتها وتقديرها أن قرارها هذا محفوف بالمخاطر المستقبلية.

دول جنوب القارة الأمريكية، والتي تُعرف أيضا بأمريكا اللاتينية، شهدت جميعها وبدون استثناء انقلابات عسكريه، منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي نُصِّبت من خلالها ديكتاتوريات دموية فاشية وقمعية، بهدف وقف عملية النهوض الوطني الثوري وكبح جماح تطور العملية السياسية التي أحدثتها الحركات الوطنية وأحزاب وقوى كانت تعتبرها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في فترة ما سمي بالحرب الباردة "جسورا" للتمدد السوفييتي، وقد ازدادت وتيرة "القلق" الأمريكي من نضالات هذه القوى بعد نجاح الثورة الكوبية بقيادة فيدل كاسترو، وتحويل كوبا إلى متراس متقدم في أهم المناطق الاستراتيجية، التي تشكل تهديد مباشر على ما تسميه الولايات المتحدة "بالأمن القومي والمصالح الحيوية

"في عقر دارها، أمريكا اللاتينية، التي تعتبرها أيضا "حديقتها الخلفية". في المقابل، ورغم القمع والاضطهاد والملاحقات التي كلفت شعوب هذه الدول عشرات آلاف الضحايا، تم التصدي لهذه الديكتاتوريات بمقاومة شعبية شاملة بما فيها المقاومة المسلحة، دون أن تستطيع، لأسباب موضوعية وفي بعض الأحيان ذاتية، أن تحقق أهدافها التي شملت، بالإضافة للإطاحة بالديكتاتوريات، إنجاز مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية بآفاقها الاشتراكية. وقد أطلقت الإمبريالية الأمريكية يد تلك الأنظمة لقمع وإبادة الحركات الثورية الجماهيرية وقياداتها، فمنهم من تم تصفيتهم والبعض شرد خارج البلاد وتم الزج بآلاف في السجون بالإضافة لمئات المفقودين والجرحى، وسادت حاله من اليأس والتشرذم والإحباط امتدت لعقود من الزمن، لازمها تصاعد وتعمق أزمة الأنظمة الديكتاتورية لعدم استطاعتها تلبية الحاجات الشعبية وابتعادها المبكر عن كافة الشعارات التضليلية التي رفعتها كي تبرر أسباب وجودها، مما أدى إلى نضوج بطيء ومتصاعد للظروف الموضوعية لعملية التغيير، ونمت في أحشاء تلك المرحلة الظلامية البذور الثورية التي "زرعتها" ثورات القرن الماضي، التي ذبحت ببطش وقسوة لا مثيل لها. وقد تصادف هذا التراكم لعوامل الانفجار الاجتماعي وشروط الثورة في امريكا اللاتينية مع سقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه وانحلال ما كان يعرف بالمنظومة الاشتراكية في بداية العشرية الأخيرة من القرن العشرين. وفي الوقت الدي كانت تنهار فيه منظومات ودول، حدث أول تمرد عسكري ضد نظام عميل للإمبريالية، ففي 4 شباط 1992، في فنزويلا بقيادة المقدم في سلاح الجو هوغو شافيز، للإطاحة بالنظام اليميني التابع للولايات المتحدة، هذا التمرد رغم أنه فشل عسكريا بالإطاحة بالنظام إلا أنه كما أثبتت الأحداث التاريخية، نجح في إحداث تمرد على الواقع وأدى إلى استفاقة للوعي الوطني . القومي والثوري ليس فقط في فنزويلا، بل في كل أنحاء القارة اللاتينية، من المكسيك في الشمال إلى بثاغونيا في

أقصى الجنوب، لعب فيه القائد الفذ هوغو شافيز دورا محوريا بشخصية الجذابة ووعيه واستقامته واصراره وثوريته وانحيازه التام إلى جانب العمال والفلاحين وكافة المضطهدين ودفاعه عن القضايا العادلة في كل مكان وخاصة في فلسطين.

بعد فشل التمرد واستسلام شافيز ورفاقه، تم زجهم في السجون لأكثر من عامين، قال عنها شافيز بأنها كانت فتره مهمه جدا في حياته من أجل "القراءة والتأمل ومراجعة التجربة ووضع الخطط التي تضمن النجاح". وقد خرج من السجن ولديه وضوح في الهدف: الوصول إلى الحكم واستلام السلطة، لأنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأفكار والخطط والبرامج، وكان لديه الاستعداد أن يخوض كافة أشكال النضال بما فيه العسكري مرة أخرى إن تطلب الأمر ذلك، وقد تمكن من تحقيق هذا الهدف بعد أقل من 5 سنوات على خروجه من السجن. نظرت حكومة الولايات المتحدة "بقلق شديد" لنجاح شافيز في الانتخابات الرئاسية في كانون أول عام 1998 واعتبرته "تهديدا لأمنها ومصالحها في فنزويلا والقارة "وعملت مع وكلائها وعملائها في القاره على محاصرته ومحاصرة الثورة البوليفارية، ولكن النتيجة جاءت عكسيه، ففي غضون أقل من 5 سنوات تهاوت الأنظمة اليمينية الرجعية في معظم دول القارة، وحلت مكانها أنظمة ديموقراطية تقدمية (يسارية) ورفعت شعار الاستقلال الناجز والسيادة الكاملة ورفض التبعية للولايات المتحدة، وبناء اقتصاد انتاجي بديل يضمن النمو والتطور، أي التحرر من الاقتصاد الخدماتي . الاستهلاكي والكمبرادوري الريعي، ويستطيع تحقيق التكامل الحقيقي بين كل القطاعات الاقتصادية ويوفر فرص العمل والحياة الكريمة للشعب، واللافت أن كافة هذه الأنظمة الجديدة أخذت نظام الحكم في فنزويلا، كنموذج يحتذى بسبب الانجازات التي حققها في فتره وجيزة، حيث غدت فنزويلا المنافس الحقيقي للولايات المتحدة على النفوذ في القاره، مما دفع حكومات الولايات المتحدة، وخاصة منذ عهد الرئيس باراك أوباما إلى العمل

الجاد للإطاحة بالرئيس شافيز وتخريب وتدمير الثورة البوليفارية للحد من نفوذها في القارة، دون أن تستبعد أي وسيله لتحقيق هذا الهدف.

رحل المناضل القائد شافيز عن هذا العالم بشكل مفاجئ في 5 آذار 2012 بعد أن استفحل في جسده سرطان شرس لم يمهله طويلا، مما يزيد من الاعتقاد إنه اغتيل بالسرطان، قبل أن يتمكن من إنجاز برنامجه وخطته الثورية كما هو كان يرتئيها، رغم ذلك ليس من السهل محو أو تغييب صورة هذا القائد من ذهن الفقراء والقوى الثورية وخاصة الماركسية، رغم الانتكاسات التي تشهدها عملية التغيير الثورية في وطنه . فنزولا.

إن ما يميز أمريكا اللاتينية عن غيرها من المناطق، هو أن شعوبها تخوض نضالا سياسيا واقتصاديا وفكريا أصيلا ولديها تراث ومخزون نضالي يشكل وقود يتفاعل مع الحاضر، وهي متحررة اجتماعا لا تشهد أي انقسامات دينية أو اثنية أو قبلية، مما يجعلها استثنائية في هذا المجال، وتتمتع بمزايا ستجعلها ولفتره طويله تتصدر العملية الثورية العالمية، الشيء الذي تعلمه الولايات المتحدة ويزيد من قلقها ويفرض عليها الانكفاء نحو القاره علها تستطيع تأخير موجات أخرى من التمرد على سياساتها ونفوذها، نعم هي تمردات إصلاحية ولكنها ستشكل خطوة إلى الأمام، ستليها موجات أكثر جذريه، كما حصل في شيلي، ومن المتوقع أن تليها البرازيل وكولومبيا، وهذا يملي على القوى التي بوصلتها الاشتراكية العلمية، أن تعد برامجها وتشحذ قواها كي تكون البديل الثوري في "التطور التاريخي الحلزوني"، لتحل مسألة فشل "الاصلاحيين الاشتراكيين" في تحقيق أمال الجماهير، في إقامة "الاشتراكية" فهم لا يفشلون فقط في إقامتها، بل يشوهوا صورتها ويلوثوا مبادئها ويجعلون منها فكرة رومانسية غير قابله للتحقيق، مما يؤكد أن الإصلاحية في نهاية المطاف هي برجوازية معادية للاشتراكية العلمية يكتشف البعض طبيعتها بعد فوات الأوان.

كتاب الهدف – 8 -

العـدو

هل يوجد يسار في إسرائيل؟

أكرم عطاالله

كاتب صحفي فلسطيني/ بريطانيا

لا يبدو عنوان المقال غريباً ولكنه ربما مضللاً للقارئ الذي يعتقد للوهلة الأولى أن السؤال عن اليسار الراهن بعد تآكل حزب العمل اليساري في العقد الأخير الذي كاد أن يختفي عن الساحة السياسية في إسرائيل لولا وصول زعيمته الحالية ميراف ميخائيلي إلى رئاسة الحزب والتي تمكنت من ايصاله للكنيست بعد أن كانت الاستطلاعات ترشح عدم تمكنه من تجاوز نسبة الحسم لتتمكن رئيسته الجديدة من الحصول على سبعة مقاعد لم تعيده تماماً للحياة السياسية ولكنها لم تنقذه تماماً من الموت.

حين يسأل الفلسطيني عن اليسار في إسرائيل أغلب الظن أنه ربما يسأل عن حالة نقيضة لليمين وهنا ربما يحدث التباس في المصطلح في اليسار لأن إسرائيل دولة مختلفة ليس فقط من حيث الإقامة الصناعية إذا لم تتطور طبيعياً كباقي الدول بل أنشئت بقرار ولكن من حيث التباسات أخرى جعلت كل تفاصيلها تتم قراءتها بشكل مغاير وهنا فإن مصطلح اليسار عندما يتعلق الأمر بإسرائيل يأخذ مفهوماً مختلفاً.

يمكن القول أن اليسار في إسرائيل هو يسار مجتزأ أو يسار عانى من تشوه ليس فقط لحظته التاريخية بل جذور الانتماء لشعب مختلف عن باقي شعوب العالم من حيث الارتباط بالأيدلوجيا التي تشكل عموده السياسي الأبرز ومن هنا لم يتمكن اليسار في إسرائيل من الافلات من وطأة الأيدلوجيا وظل أسيراً لها وتلك لم تحدث في أية أحزاب يسارية في العالم كانت الأيدلوجيا بالنسبة لها ثقافة عالمية فيما الأيدلوجيا في إسرائيل هي هوية شعب خاص.

من أنشأ اسرائيل وأشرف على هندستها هو حزب مباي الإسرائيلي الذي كان يرأسه دافيد بن غوريون وهو حزب يساري تأسس من مجموعة قوى وأحزاب عمالية اشتراكية وظل يحكم بالإضافة لدمج أحزاب أخرى واندماجه في حزب المعراخ الذي ورثه حزب العمل وظل يحكم لثلاثة عقود بعد انشاء الدولة حتى انتزع الليكود للحكم في انتخابات 77 فيما سمي بالانقلاب الكبير لصالح اليمين وبداية ظهور اليمين على خشبة المسرح السياسي.

وإذا كان الحديث عن اليسار في إسرائيل يمكن الإجابة "بلعم" أي نعم ولا ومن هنا الالتباس الحاصل حيث اعتبر الكيبوتس مفرخة اليسار العلماني في إسرائيل واحداً من مؤسسات ما قبل إنشاء الدولة واستمر إلى ما بعدها وأخذ بالتلاشي في العقود الأخيرة تزامناً مع تلاشي حزب العمل فالكيبوتس والحزب مرا بمصير مشترك إذ يعتبر الكيبوتس مجتمع حزب العمل الحقيقي.

وعن سؤال اليسار في إسرائيل فاذا تعلق الأمر بالمفهوم الاقتصادي أو الاجتماعي أي الجانب الاشتراكي "كاقتصاد" والعلماني "كرؤية اجتماعية" أمكن القول أن اليسار جزء من حالة إسرائيل منذ تشكيلها ولا يمكن نفي تأثيره حتى الآن وإن تلاشى سياسياً ولكنه ما زال موجوداً في الاقتصاد والإعلام وفي هذا يمكن حصر دور اليسار الإسرائيلي لكن أزمته التي رافقته منذ التأسيس هي أزمة الهوية ومنتجها السياسي وهو ربما ما لعب الدور الأبرز في هذا التلاشي لأن اليسار السياسي في إسرائيل يمكن وصفه وبلا تردد أنه يمين بامتياز.

التركيز على حزب العمل لا يعني تجاهل حزب ميرتس ذا النكهة الأكثر يسارية من حزب العمل ولكن سنأتي على هويته كذلك لكن التوقف عند حزب العمل لأنه النموذج الذي اعتقد المراقبون أنه يمثل اليسار الرئيسي فيما أن الحقيقة أن اليسار ليس مفاهيم اقتصادية أو اجتماعية بل مفاهيم إنسانية أخلاقية ومجرد القول أن

اليسار الإسرائيلي هو من أنشأ الدولة على أنقاض شعب بأكمله وطرده من وطنه وأن هذا اليسار هو من استكمل احتلال باقي الأراضي فتلك وحدها تنفي عنه صفة اليسار بل تضعه على نقيض مع كل اليسار العالمي ومفاهيمه.

ولكن قبل الوقوف أمام مأزق الهوية والأيدلوجيا لا بد من القول أن الانزياح الذي حصل في إسرائيل لم يكن فقط تعبير عن تغيير برامج أو صراع بين يمين ويسار وأن كان هذا الأخير مشوهاً لكن الأمر تعلق بانزياح اجتماعي يتعلق بالعائلات وهويتها الثقافية وعاداتها وبيئتها السابقة حيث تم ترحيل اليهود من عدة مجتمعات وعدة ثقافات ولأن اليسار العلماني أو ممثله حزب العمل يمثل لليهود الذين جاءوا من أوروبا ولأن الاثنيات لم تندمج تماماً في هذه الدولة كما كان يحلم دافيد بن غوريون لذا بقيت الأحزاب والقوى السياسية هي انعكاس طبيعي للتجمعات الإثنية فمثلاً شاس تعبر عن متديني الشرق وليبرمان يعبر عن اليهود الروس وقد جاء يهود أوروبا بثقافة انجابية بعائلة قليلة الأبناء تراجعت الكتلة الأوروبية الاشكنازية لصالح كتل أخرى وتراجع الحزب الممثل عنها سياسياً.

لكن مأزق الهوية هو الأخطر والذي يجعل أن من حق الباحثين نزع الصفة اليسارية عن كتل يسارية في إسرائيل سواء حزب العمل أو حتى ميرتس والتبس الأمر على الفلسطينيين ربما والعرب لأن اليسار في إسرائيل هو يسار داخلي يتعلق بالاقتصاد وعلمنة المجتمع الإسرائيلي ولكن حين يتعلق الأمر بالسياسة والأمن والمفاهيم الإنسانية يقف اليسار على يمين اليمين.

وهل كان يمكن أن يكون في إسرائيل يسار؟ هذا السؤال الأقرب للمنطق لأن تكوين المجتمع اليهودي هو تكوين مختلف كما أسلفت ويكمن مأزقه السياسي والهوياتي بأن إسرائيل الدولة الوحيدة التي يتساوى فيها الدين مع القومية أو تتطابقان في بطاقة الهوية فمن الممكن أن تجد عربياً ومسيحياً وعربياً مسلماً وحتى عربياً

يهودياً هكذا كان اليهود الذين عاشوا لقرون في المجتمعات العربية في سوريا والعراق بل أن بعضهم ما زال يحن إلى جذوره العربية في إطار ديانته اليهودية وخصوصاً بعض كتاب إسرائيل من جذور عراقية.

هنا تبدو المسألة أكثر وضوحاً فكلمة يهودي هي كلمة تعود لوصف الشخص بديانة معينة لذا ظل اليساري الإسرائيلي هو ابنا لهوية دينية وتلك الهوية هي في غاية القسوة والشراسة والتمييز تجاه خصومها فمجرد تعريف الفرد لنفسه بأنه يهودي القومية هذا يعني أنه ابنا للديانة اليهودية وهي الديانة التي تفتي بالاستيلاء على أراضي الغير وطردهم وقتلهم.

لم يكن التعبير الأبرز عن نفي اليسارية عن حزب العمل سواء بطرد الفلسطينيين من أرضهم وتدمير قراهم أو باستكمال احتلال فلسطين والاعتداء على الدول العربية أو معاملة العرب كدرجة ثانية لكن الحقيقة بدت أكثر وضوحاً عام 2000 أثناء مفاوضات كامب ديفيد بين الرئيس عرفات ورئيس حزب العمل آنذاك يهود باراك عندما أعلن يوسي سريد رئيس حزب ميرتس اليساري وقوفه إلى جانب باراك في رفضه لعودة اللاجئين الفلسطينيين. تلك كانت الصدفة لأن رفض عودة اللاجئين لا يتعلق بالبعد السياسي أو الاجتماعي بل لأنهم يدينون بديانة أخرى وهنا كأن اليسار في إسرائيل أن يعلن عن انحيازه للأيدلوجيا وللدين وتلك هي السياسة في تلك الدولة التي تشكل الديانة ناظمها ومرجعها كان اليسار أميناً للدين والقومية التي يلتقي فيها مع اليمين الديني تماماً.

هل يوجدُ يسارٌ في إسرائيل؟ أم هي أكبرُ كذبةٍ في تاريخ الصراع؟

لؤي الخطيب

عضو المكتب السياسيّ لحركة أبناء البلد/ فلسطين

كتب هرتسل في يوميّاته، منذ سنة 1895، ما يلي: "لدى امتلاكِ البلادِ فإنّنا سنجلب فائدةً ماديّةً فوريّةً على الدولة التي ستقبلنا، الأراضي الخاصّة من مناطقِ البلادِ التي سيجري تسليمُها لنا ينبغي علينا أن نستلَّها رويدًا رويدًا من أيدي أصحابها. والسكّان الفقراء سنسعى لنقلهم خلفَ الحدود دون ضجيج؛ بواسطة منحهم عملًا في البلدان التي سينقلون إليها، لكن في بلادنا سنمنعُ عنهم إمكانيّةَ أيّ شغل.. نقل الأراضي إلى سيطرتنا، وإخراج الفقراء من دولتنا يجب أن يتمَّا بنعومةٍ وحذر".

ارتأيتُ أن أبدأ مقالتي حول حقيقة وجود يسارٍ إسرائيليٍّ في دولة الكيان بهذا الاقتباس الذي أورده بيني موريس في كتابه (تصحيح خطأ اليهود والعرب في أرض إسرائيل 1936 _ 1956).

النعومةُ والحذرُ كانتا الواجهة البرّاقة لممارسات ما يسمى باليسار في دولة الكيان، وأشدّد هنا على كلمة شعارات؛ لأنّ ممارساته على أرض الواقع تنسفُ مفهومَ اليسار الذي نعرفه، وعرفناه لدى تياراتٍ قاومت الإمبرياليّة واضطهاد الشعوب في دولها، ومنها من وصل إلى السلطة وقاد دولةً وَفْقَ النهج الاشتراكي. نجد في الكيان تيارًا يدّعي اليساريّة، ويتبجّح بخطاب السلام، لكنْ بممارساتٍ ضدّ هذا السلام. وإذا ما انطلقنا من إقامة دولة الكيان، التي حكمها منذ إقامتها حتى عام 1977، حزبُ "المباي" الصهيوني المصنّف على كونه يسار، وتعني ترجمة اسمه بالعبرية "حزب عمال أرض إسرائيل"، يمكننا رؤية جذور هذا اليسار الذي نفّذ عمليةَ تطهيرٍ عرقيٍّ على أرض فلسطين. وبنظرةٍ سريعةٍ على سنوات حكمه التي بدأت باحتلال فلسطين، وتهجير شعبها وارتكاب المجازر وشنّ الحروب، وفرض الحكم العسكريّ على

فلسطينيي الداخل، جميعها حدثت في كنف الماباي وما حرب الـ 67 سوى ترجمةٍ فعليّةٍ لتأسيس "أرض إسرائيل الكبرى" وإقامتها، وهو مشروعُ اليمين الذي لم تنفكّ أحزابه بالتعبير الصريح عنه، لنصل لمعادلةٍ أن اليمين يصرّح لكن اليسار ينفّذ.

والمتتبعُ لمسيرةِ هذا التيّار وامتداده، أي حزب العمل الصهيوني لا يجد أيَّ فارقٍ بين سنواتِ حكمِهِ وحكم اليمين، بحيث جسّدا العقيدةَ الصهيونيّةَ بسياستهما، وإن اختلفت أدواتُ كلٍّ منهما، لكنّهما طبّقاها فعليًّا على الأرض، وهي عقيدةٌ لا تستوي بالمطلق مع أيّ فكرٍ يساريّ. وكذلك الأمرُ بالنسبة لحركة "ميرتس" التي انصهرت مع الإجماع الصهيونيّ برفضِ تطبيقِ حقِّ العودة.

هناك من يتناولُ تراجع قوّة اليسار الإسرائيلي عبرَ نتائج انتخابات الكنيست الصهيوني فقط، دون ربط الأمر بالبِنية العنصريّة للنظام الصهيوني، التي أفرزت أجيالًا ترعرعت، وشبّت في بيئةٍ سياسيّةٍ عملت على مأسسةِ العنصريّة وقوننتها وتثبيتها عبرَ تشريعاتٍ وقوانينَ لا حصر لها، وحتى عندما أراد حزب العمل استرجاع قوّته الانتخابيّة جنح قادته نحو اليمين في مواقفهم التي نافسوا فيها أحزاب اليمين. فمثلًا عندما قادت شيلي يحموفيتش حزبَ العمل عدّت أنّ المستوطناتِ شرعيّةٌ؛ لأنّها أقيمت بقراراتٍ حكوميّةٍ وصرّحت أنّه "يمكن الفصلُ بين العدل الاجتماعيّ داخل الخطّ الأخضر والاحتلال الإسرائيليّ". وإذا ما قرأنا نتائجَ انتخابات الكنيست، فهي تؤكّد ألا مشروعًا حقيقيٌّ لليسار الذي فشل في تكوين قاعدةٍ جماهيريّةٍ له. وإذا ما تناولنا التشريعات والقوانين والمخطّطات الترانسفيريّة "الناعمة" تجاهَ العرب الفلسطينيّين داخل الكيان، فواجه شعبنا مشاريع تهويد الجليل والمثلث والنقب في كنف حكوماتٍ يساريةٍ وقادةٍ تمّ تسويقُهم حمائمَ سلامٍ، مثل شمعون بيرس عرّاب مشروع تهويد الجليل، الذي خبّأ خلفَ تسويقِهِ بشعارات تطوير منطقة الجليل حقيقةَ السعي الحثيث لقلب المعادلة الديمغرافيّة هناك، وكسر التفوّق العددي للعرب فيه،

ومصادرة الأرض العربيّة لإقامة مستوطناتٍ جديدة. مشروع واجهه الفلسطينيون العرب أهل البلاد في يوم الأرض الخالد الذي قدم 6 شهداء فلسطينيين برصاصات حكومةٍ "يسارية".

ميادينُ مستعمرةٌ "تل ابيب" التي شهدت احتجاجات، وإقامة خيامٍ احتجاجيّةٍ قادها يساريّون في صيف 2011، كانت لأجل سعر الجبنة التي خدش سعرها رفاهية عيش ذلك اليساري، الذي لم تستحثه مجازر غزة، أو احتلال الضفة وغيرها من الجرائم، نصب الخيام والاعتصام الدائم.

محطّاتٌ كثيرةٌ من الصراع فضحت هذا التيار الذي تبخّر واختفى في أيامٍ مفصليّةٍ، وإن خرج مرّاتٍ عديدة، فكانت على استحياءٍ وبشعاراتٍ لا تكسر الإجماع الصهيوني، بل تعززه، والموقف من حق العودة يلخص جوهر هذا اليسار لذي لم يخجل أقطابه من التعبير عن معارضتهم له، ودعمه شكليًّا فقط، وبشرط عدم تنفيذه. لكن الأكثر بؤسًا مما ذكرناه أعلاه وجود قسمٍ من أبناء جلدتنا يراهن على وجود يسارٍ إسرائيليّ، ويجتّر شعاراتِ السلام في ظلِّ حقيقةٍ تقول إنّ اليسارَ واليمين سواءٌ في خدمة الصهيونيّة، وإن اختلفت أدوات التنفيذ وطريقته، إضافةً لنسفه معاييرَ أساسيّةٍ يقوم عليها اليسارُ الحقيقيّ، وتتلخّص بالموقف من الصراع الطبقيّ والشعوب الفقيرة والمضطهدة، وحقوق الإنسان وموقفه من قضيّة شعبنا وحقوقه. وعندما يسكنُ يساريٌّ صهيونيٌّ بيوتَ يافا العتيقة والعريقة، ومن ثَمَّ يتبجّحُ بشعاراتِ السلام، فذلك أيضًا يختزلُ الحقيقةَ، ويفضحُ هذا اليسار الذي يعيش ضمنَ مشروعٍ استيطانيٍّ استعماريٍّ اسمُهُ إسرائيل.

وأختمُ بما قاله يومًا زعيمُ الثورة الكوبيّة فيدل كاسترو عندما سئل حول أيٍّ من المرشحين يفضل فوزه بالانتخابات الأمريكية، الجمهوري أو الديمقراطي فجاءت إجابته اللاذعة وهي: "لا يمكن المفاضلة بين فردتي حذاء" ونعم لا يمكن المفاضلة

بين اليمين واليسار في الكيان، فكلاهما يخدمان مشروعًا استيطانيًّا استعماريًّا، ومن ثَمَّ لا يمكنُ أن تكون يساريًّا وأنت تنصهرُ في كنف نظامٍ استعماريٍّ وتمارسُ يساريّتك تجاهَ علبة جبنة، في حين لا يستحثّ إنسانيتك ذلك المحاصر في غزة ولا يجد قوت يومه.

شارك في هذا الكتاب حسب الترتيب

جبريل محمد

حاتم استانبولي

د. حيدر عيد

طلال عوكل

محمد أبو شريفة

د. ماهر الشريف

محمد صوان

نهاد أبو غوش

نضال عبد العال

مهند عبد الحميد

حسن صعيب

رامي مراد

وسام رفيدي

أحمد بهاء شعبان

د. سمير دياب

عليان عليان

فهمي الكتوت

د. كاظم الموسوي

د. عابد الزريعي

حسن شاهين

المنجي مقني

معاد الجحري

رضى الموسوي

السّموأل راجِي

عرفات الحاج

د. صلاح زقوت

حمدي عبد العزيز

د. موفق محادين

م. تيسير محيسن

اسحق أبو الوليد

أكرم عطاالله

لؤي الخطيب

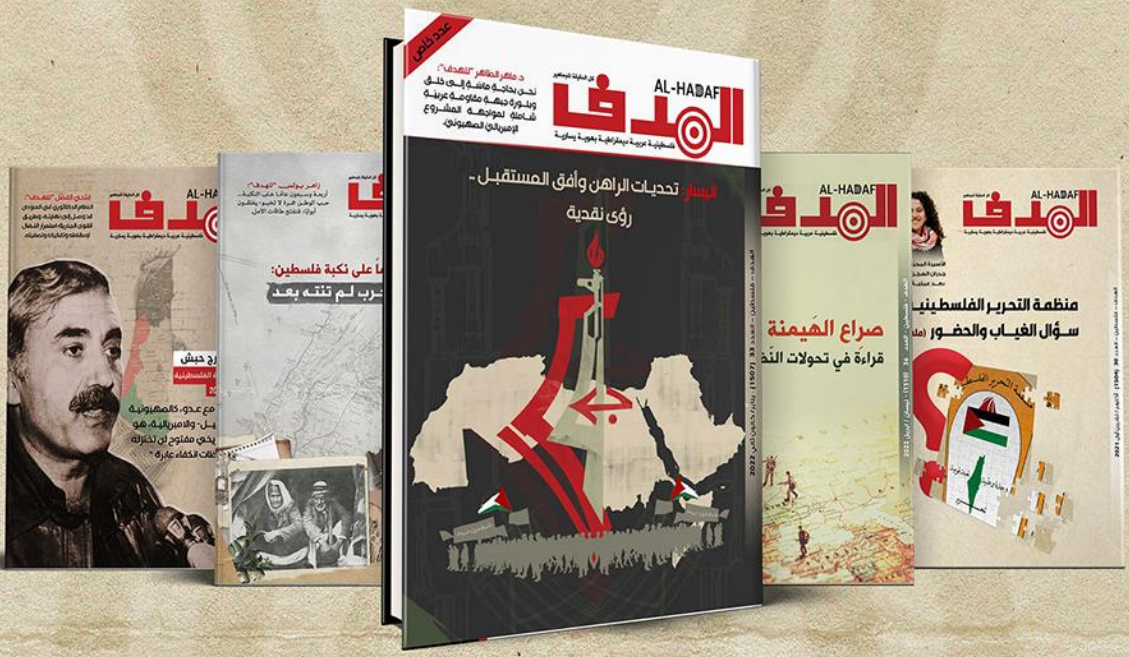

بوابـــة ومجلة الهـــدف

كل الحقيقـــة للجمـاهير

WWW.HADFNEWS.PS